أساليب تعريف المصطلح النحويّ

Methods of Syntactic Idiom Definition

إعداد الطالب

ماجد شتيوي دخيل الله القرياتي

الرقم الجامعي

(٩٩٢٠٣٠١٠٠٢)

إشراف

الدكتور حسن خميس الملخ

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور حسن خميس الملخ (مشرفاً ورئيساً)	.....
الأستاذ الدكتور علي البواب (عضواً)	.....
الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد (عضواً)	.....
الدكتور إبراهيم السيد (عضواً)	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها / ~~تعديلها~~ / ~~رفضها~~ بتاريخ ٢٠ / ٨ / ٢٠٠٥

الإهداء

إلى والدَيّ أمي وأبي

اللذين بذلا الكثير من أجلي ...

...

إلى زوجتي

التي وقفت إلى جانبي في سهري وعملي ...

أهدي هذا البحث ...

ماجد

الشكر والتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الوفير إلى
أستاذي المشرف على هذا البحث الدكتور
حسن خميس الملخ الذي لم يبخل عليّ بوقته
وفكره وجهده ومكتبته ...

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى أعضاء
لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا
البحث ...

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرست الموضوعات	د
ملخص البحث باللغة العربية	ز
المقدمة	١
أهداف الدراسة	٢
منهج البحث	٣
الصعوبات التي واجهت الباحث	٣
تقسيم الفصول	٤
الفرضيات	٥
الدراسات السابقة	٥
التمهيد	٦
الفصل الأول : تطور تعريف المصطلح النحوي	٩
الصياغة العلمية لتعريف المصطلح	٩
تعريف الحد	٩
تعريف ابن سينا	٩
تعريف جون ديوي	٩
تعريف الشيخ محمد رضا المظفر	٩
التعريف الذهني	١١
التعريف الشكلي	١١
شروط التعريف وقواعده	١٢
١- الجمع والمنع	١٢
٢- الوضوح	١٣
٣- الانفكاك عن الدور	١٣
٤- الانفكاك عن الضدّ	١٤
٥- مساواة المعرّف للمعرَّف في المعنى	١٤
القيود الاحترازيّة	١٥
أهمية تعريف المصطلح النحويّ	١٦
تعريف المصطلح النحويّ عند سيبويه	١٧
تعريف المصطلح النحويّ عند المبرد	٢١
تعريف المصطلح النحويّ عند أبي بكر السراج	٢٥
تعريف المصطلح النحويّ عند ابن هشام	٢٩
تعريف المصطلح النحويّ عند الصبّان	٣٣
تعريف المصطلح النحويّ وأصول الفقه	٣٦
تعريف المصطلح النحوي عند السيرافي	٣٧
تعريف المصطلح النحويّ عند ابن الحاجب	٤١

تعريف المصطلح النحويّ والمنطق ٤٥
تعريف المصطلح عند ابن جنى ٤٦

الفصل الثاني : أساليب تعريف المصطلح النحويّ :- ٥١
عوامل التنويع ٥١
عامل الصعوبة ٥١
الغايات التعليمية ٥١
ملاءمة أسلوب أكثر من غيره من الأساليب ٥٢
إطارا التعريف ٥٢
أولاً – التعريفات التي تقع ضمن إطار نظرية النحو : ... ٥٤
١- التعريف بالماهية ٥٤
٢- التعريف بالعمل ٥٨
٣- التعريف بالحكم ٦٢
٤- التعريف بالميزان الصرفي ٦٨
ثانياً – التعريفات التي تقع ضمن إطار النحو : ٧٢
أ- التعريفات الشكلية : ٧٢
١- التعريف بالموقع ٧٢
٢- التعريف بالوصف ٧٦
٣- التعريف بالخاصية ٨٢
٤- التعريف بالحصر ٨٧
ب- التعريفات الوظيفية : ٩٠
١- التعريف بالمثال ٩٠
٢- التعريف بالمعنى الوظيفي ٩٣
٣- التعريف بالضد ٩٦
حول أساليب التعريف ١٠١
الفصل الثالث : آثار تباين أساليب تعريف المصطلح النحوي ١٠٤
أ- تعريف المصطلح والخلافات النحويّة ١٠٥
(١) الخلاف في أصل المشتقات ١٠٦
– أدلة من يرى أن المصدر أصل المشتقات ١٠٧
– أدلة من يرى أن الفعل أصل المشتقات ١٠٨
– نقض أدلة الكوفيين ١٠٨
(٢) الخلاف في (نعم) و(بئس) : أفعلان هما أم اسمان ؟... ١١١
(٣) الخلاف في الإعراب : ألفظيٌّ هو أم معنويٌّ ؟ ١١٤
(٤) الخلاف في راقع المبتدأ والخبر ١١٧
– حجج الكوفيين ١١٧
– حجج البصريين ١١٨
– نقض حجج الكوفيين ١١٨
ب- تعريف المصطلح وتيسير النحو ١٢٢
– الإحساس بالمشكلة ١٢٢
– جهود القدماء ١٢٣

- جهود المحدثين ١٢٤
- ملخص هذه الجهود ١٢٥
- كتاب (تجديد النحو) لشوقي ضيف ١٢٧
- عرض مادة الكتاب ١٢٧
أمثلة من تعريفه المصطلحات مما خرج فيه عن مألوف النحاة ١٢٨
المفعول المطلق ١٢٨
المفعول معه ١٢٩
الحال ١٢٩
- كتاب (النحو الوافي) لعباس حسن ١٣١
أمثلة من تعريفه المصطلحات وأثر ذلك في تيسير النحو ١٣١
الحال ١٣١
المفعول معه ١٣٣
التعجب ١٣٤
- المصطلح النحوي والتيسير ١٣٥
ج- تعريف المصطلح والمنهج الشكلي ١٣٧
أ- المواقع المتصلة في كلمة واحدة ١٣٨
الفعل المضارع ١٣٨
ب- المواقع المنفصلة في تركيب ١٣٨
المبتدأ النكرة ١٣٨
الخبر المحذوف ١٣٩
نائب الفاعل ١٤٠
التمييز ١٤٠
(ما) الزائدة ١٤٠
ج- المواقع المعرفة بالاتصال والانفصال ١٤١
الاسم ١٤١
د- تعريف المصطلح وثقافة النحويّ ١٤٢
الخاتمة ١٤٦
أ- نتائج البحث ١٤٦
ب- التوصيات ١٤٩
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية ١٥٠
قائمة المصادر والمراجع ١٥١

ملخص البحث

غاية هذا البحث معرفة الأساليب التي استعملها النحاة في تعريفهم المصطلح النحـــوي ، وآثار تباين هذه الأساليب في النحو العربي .

سلك الباحث طر يق المنهج الوصفي في دراسة هذه الأساليب وتحليلها مستعينا بالمنـــهج التاريخي في دراسة تطور أساليب التعريف النحوي من عصر إلى عصر .

وقد تكون هذا البحث من ثلاثة فصول ؛ تناول الفصل الأول تطور تعريـــف المصطلـــح النحوي عند أشهر النحويين كسيبويه والمبرد وابن السراج ، كما تناول أهمية التعريف وأنواعـــه وشروطه موضحا أثر أصول الفقه والمنطق فيه ، وعرض الفصـــل الثـــاني أســـاليب تعريـــف المصطلح النحوي جاعلا إياها في مجموعتين كبيرتين ؛ المجموعة الأولـــى تضـــم التعريفـــات الواقعة ضمن إطار نظرية النحو ، والمجموعة الثانية تضم التعريفات النحوية الواقعـــة ضمـــن إطار النحو نفسه ، وتتفرع إلى مجموعتين صغيرتين ؛ الأولى تشمل التعريفات الشكلية والثانيـــة تشمل التعريفات الوظيفية .

وفي الفصل الثالث نوقشت بعض القضايا المتصلـــة بـــالتعريف النحـــوي كالخلافـــات النحوية ، والتيسير النحوي ، والمنهج الشكلي ، وثقافة النحوي .

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات أهمها :-

- لتعريف المصطلح النحوي أهمية خاصة ، فهو يكشف عن الموضوع المراد مناقشـــته ، فيبين حدوده ومعالمه التي ينماز بها عن غيره .
- تعدد أساليب تعريف المصطلح النحوي يعكس بعض القضايا الخلافية في النحو .
- يتصل تعريف المصطلح النحوي اتصالا وثيقا بثقافة النحوي من جانب وبالمنهج الشـــكلي من جانب آخر .
- يساعد تعدد أساليب تعريف المصطلح النحوي على تيسير النحو ؛ إذ يمكن أن تســـتعمل أساليب التعريف المتعلقة بالنحو نفسه لغايات تعليمية ، والتحفظ على استعمال الأســـاليب المتعلقة بنظرية النحو وقصر استعمالها على المستوى البحثي أو التعليمي المتقدم جدا .

الباحث

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه أفضل الخلق أجمعين وبعد ؛ فتعريف المصطلحات وتحديدها ركيزة أساسية من ركائز تشييد أي علم ، ذلك أن العلماء يجتهدون في تحديد دلالة مصطلحات العلم الذي يدرسونه ويعملون فيه ؛ لأن المصطلح مفتاح العلم ولغة التواصل بينه وبين دارسيه ، فينبغي أن يصاغ مفهومه صياغة دقيقة لا لبس فيها ، فلا ينساق إلى الذهن إلا المعنى المقصود من المصطلح . ولا يكون ذلك كذلك إلا إذا كان المفهوم جامعا لأفراد جنسه ، مانعا لدخول غيرها فيه .

وهاتان الصفتان : الجمع والمنع غاية يكاد العلماء يتفقون عليها ، ولكنهم قد يختلفون في وسائل تحقيقها حتى إن عناية العلماء بمفاهيم المصطلحات دفعتهم إلى تأليف ما يسمى بكتب الحدود ، كما هو في كتاب شرح الحدود للفاكهي ، وكتاب الحدود للأبذي .

ويسلك النحاة في تعريف مصطلحات النحو العربي طرائق علمية منهجية متعددة تشترك في الهدف ولكنها قد تختلف في أسلوب التنفيذ بحسب المقتضيات التي يراها كل نحوي أليق بأداء الغرض وتحقيق الهدف . فالاسم مثلا يعرفه بعض النحاة بالماهية فيقال : هو كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن محصل ، أو بالمثال كقول سيبويه : "الاسم رجل وفرس وحائط . إذ عرف الاسم بالتمثيل عليه لا ببيان ماهيته وحقيقته ، أو بالخاصية نحو : "الاسم ما يقبل الجر والتنوين والنداء" ، أو بالموقع نحو الاسم ما يقع فاعلا أو مفعولا أو مجرورا .

ويظهر أثر أصول الفقه والمنطق في التعريفات النحوية عند النحويين الذين كان لديهم اهتمام بهذين العلمين . بل إن ثقافة النحوي عامة تؤثر في كيفية تعريفه المصطلح النحوي .

وقد كشفت الدراسة أن للحقبة الزمنية أثرا في تطور العلم عامة ، وفي تعريف المصطلح النحوي خاصة ؛ فالنحاة الأوائل كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء ومن عاصرهم تكثر في كتبهم التعريفات بالمثال ، وحينما تقدم علم النحو بمرور الزمن وتأثر بأصول الفقه والمنطق كثر التعريف بالماهية .

ويلتمس تسويغ لظاهرة الخلاف النحويّ في الاتكـــاء علـــى الاختـــلاف فـــي ظـــاهرة المصطلحات ، كما في اعتراضات النحاة بعضهم على بعض في صياغـــة التعـــاريف . ولا أدلّ على ذلك من اعتراضات ابن يعيش على الزمخشري في شرحه المفصل . ومـــن صـــور هـــذا الاعتراض ما نراه في تعليقاته على مفهوم الاسم الذي أورده الزمخشري ، إذ حدّه بقوله : الاســم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران . فعلق ابن يعيش على ذلك بقولـــه : قـــد أكثر الناس في حدّ الاسم ، فأما سيبويه فإنه لم يحدّه بحدّ ينفصل به من غيره بل ذكر منه مثـــالاً اكتفى به ... ونحا أبو العباس المبرد قريباً من ذلك فقال : فأما الأسماء فما كان واقعاً على معانٍ نحـــو رجل وفرس وزيد . وحده أبو بكر محمد بن السري فقال : الاسم ما دل على معنى مفرد كأنـــه قصد الانفصال من الفعل ... ثم ذكر حدّ السيرافي في الاسم وهو : كلمة دلت على معنى فـــي نفسها من غير اقتران بزمن محصّل . وعلّق على قوله "محصل" بأنها إدخـــالٌ للمصـــادر ؛ لأن الأحداث تدل على أزمنة مبهمة ، وإخراجٌ للأفعال ؛ لأنها تدل على زمن معلوم إما ماضياً وإمّـــا غير ماضٍ ، وبين أنهم اعترضوا على هذا الحدّ بمضرب الشول وخفوق النجم ، وردّ ابن يعيـــش على هذا الاعتراض بأن هذه الألفاظ تدل على الزمن دون الحدث . ثم اعترض على الزمخشري في قوله : (ما دلّ) وكان يرى أن عليه أن يقول كلمة دلت على ... بدلاً من (ما) الدالة علـــى العموم ، ثم اعتذر له فقال : ولكنه استعمل العام في موضـــوع الخـــاص . فثمـــة إدراك عـــام لمصطلح لكن ترجمة هذا الإدراك إلى تعريفٍ اتخذ مناهج عدة .

<u>هداف الدراسة :</u>

سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف ، أبرزها :

- تحديد الشروط الواجب مراعاتها عند تعريف المصطلح النحوي .
- توضيح الأساليب المختلفة التي استعملها النحويون في تعريفهم المصطلح النحوي .
- تبيين العلاقة بين تعريف المصطلح النحوي وأصول الفقه من جانب ، وعلم المنطق مـــن جانب آخر .
- ربط ثقافة النحوي بأساليب التعريف النحويّ .

- استجلاء بعض القضايا ذات الصلة بأساليب تعريف المصطلح النحوي كقضية الخلاف النحويّ ، وقضية تيسير النحو ، وقضية المنهج الشكليّ .

منهج الدراسة :

سارت الدراسة وفق المنهج التاريخي في دراسة تطور أساليب تعريف المصطلح النحويّ ، إذ عمدت إلى تحليل التعريفات ، وبيان أشكالها التي جاءت عليها سواء أكانت واقعة ضمن إطار نظرية النحو ، أم كانت واقعة ضمن إطار النحو نفسه . كما أفادت هذه الدراسة من المنهج الوصفي في مجال عرض التعريفات النحوية المختلفة ومناقشتها .

الصعوبات التي واجهت الباحث :

لعل التداخل الشديد في بعض أساليب تعريف المصطلح النحوي كان من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث .

ومن أمثلة ذلك علامات الاسم ، فهناك مَن جعل بعض هذه العلامات من خصائصه ، ولذلك فهي تنتمي إلى التعريف بالخاصية ، وهناك من جعل بعض هذه العلامات مما يتعلق بموقعه ، ولذلك فهي تنتمي إلى التعريف بالموقع . غير أن الباحث اجتهد في فرز هذه العلامات فجعل العلامات المميزة للموقع ضمن التعريف بالموقع ، والعلامات المميزة للاسم حيثما وقع ضمن التعريف بالخاصية ، فمن ذلك (أل) التعريف فهي من خصائص الاسم أينما وقع ؛ لذلك كانت من التعريف بالخاصية ، على حين يصنّف وقوع الاسم فاعلاً أو مفعولاً ضمن التعريف بالموقع ، لأن هذين الموقعين من خواص الاسم في الأصل .

يضاف إلى ما تقدّم تعدد أساليب تعريف المصطلح الواحد عند النحويّ نفسه في مؤلفاته ، فلا نستطيع إصدار حكم كأن نقول : إنّ التعريف بالخاصية سمة مميزة لهذا النحويّ أو ذاك ، لأننا نجد أنه قد عرّف الاسم في مُؤلّف آخر – إن وجد – بالماهية ، كما هو الحال عند ابن هشام مثلاً .

تقسيم الفصول :

جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

أما المقدمة فقد عُرضَتْ فيها أهداف الدراسة ، ومنهج البحث ، والصعوبات التي واجهت الباحث ، وتقسيم الفصول ، والفرضيات ، والدراسات السابقة .

كما بيّن التمهيد عناية العلماء بالمصطلح النحويّ واتخاذه ميزة أحياناً تتماز بها مدرسة عن أخرى أو مذهب عن آخر . موضحاً ما تناولته البحوث التي تحدثت عن المصطلح النحوي وما تناوله هذا البحث .

أما الفصل الأول فقد كان بعنوان تطور تعريف المصطلح النحوي ، واشتمل على الصياغة العلمية لتعريف المصطلح النحوي ، وأنواع التعريف ، وشروط التعريف وقواعده ، والقيود الاحترازية ، وأهمية تعريف المصطلح النحوي ، ثم تعريف المصطلح عند مجموعة من النحاة الذين كان لهم دور في تطوّر أساليب التعريف مثال سيبويه والمبرد وابن السراج وابن هشام والصبان . ثم عرض الفصل إلى العلاقة بين تعريف المصطلح وأصول الفقه ، وتعريف المصطلح والمنطق .

وأما الفصل الثاني فقد اختصّ بتصنيف أساليب تعريف المصطلح النحوي ، وهو في قسمين القسم الأول : يشمل أساليب التعريف الواقعة ضمن إطار نظرية النحو ، وهي التعريف بالماهية ، ثم التعريف بالعمل ، ثم التعريف بالحكم ، ثم التعريف بالميزان الصرفي . والقسم الثاني يشمل أساليب التعريف الواقعة ضمن إطار النحو نفسه ، وتتفرع إلى مجموعتين الأولى تشمل التعريفات الشكلية ، وهي التعريف بالموقع ، والتعريف بالوصف ، والتعريف بالخاصية ، والتعريف بالحصر . والثانية تشمل التعريفات الوظيفية ، وهي التعريف بالمثال ، والتعريف بالمعنى الوظيفي والتعريف بالضدّ .

وأما الفصل الثالث فقد جاء لدراسة آثار تباين أساليب تعريف المصطلح النحوي واشتمل : تعريف المصطلح والخلافات النحوية ، وتعريف المصطلح وتيسير النحو ، وتعريف المصطلح والمنهج الشكلي ، وتعريف المصطلح وثقافة النحويّ .

وفي الخاتمة عرضت نتائج البحث والتوصيات . ثم ثبت المصادر والمراجع .

الفرضيـــات :

انطلق الباحث من مجموعة فرضيات هي :

- تعدد أساليب تعريف المصطلح النحوي يختلف من نحويّ إلى آخر .
- يرتبط أسلوب التعريف بثقافة النحويّ ارتباطاً وثيقاً .
- ثمة مدخلٌ بين أسلوب التعريف النحوي والخلافات النحوية .
- ثمة علاقة بين أسلوب التعريف للمصطلح النحويّ وتيسير النحو .

الدراسات السابقة :

ليست هناك – في حدود علمي – دراسة مستقلة يمكن أن يُشـــار إليـــها تنـــاولت هـــذا الموضوع ، إلاّ أن ثمة إضاءات جاءت في بعض الكتب الحديثة ، أهمها ما جـــاء فـــي كتـــاب أستاذي الدكتور حسن خميس الملخ (التفكير العلمي في النحو العربي : الاستقراء – التحليـــل – التفسير) فقد عرض لبعض أساليب التعريف النحوي كـــالتعريف بالمثـــال والتعريـــف بـــالمعنى الوظيفي والتعريف بأصل التحويل والتعريف بالضـــدّ والتعريف بالخاصيـــة والتعريف بالماهيـــة بهدف تنبيه الباحثين إلى ضرورة دراسة هذه الأساليب ، لأن كتابه كما قال : "محاولة أولى فـــي فهم النحو العربي وتاريخه ونظرياته من وجهـــة نظر التفكير العلمي" (١٤) وليس بحثاً خاصـــاً في أساليب التعريف النحويّ .

وقد أفاد الباحثُ من هذه الدراسة ومؤلفها إفادة جمة .

ولستُ أرى أن ما قدمته في هذا البحث هو كل ما يمكن أن يقال عن أســـاليب تعريـــف المصطلح النحويّ ، وما يتصل به من قضايا إلاّ أنها محاولة بذلتُ فيها جهدي فإن أصبت فمـــن الله بفضله وحوله وطوله ، وإن جانبت الصواب كان لي أجر الاجتهاد والمحاولة الصادقة وفـــق الوُسع والطاقة ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

التمهيـــد

تنشأ العلوم بسيطة ثم تتركب وتتطور شيئاً فشيئاً بمرور الزمن وتوافر العلماء عليها ، إذ يبدأ العالم من النقطة التي وصل إليها مَن سبقه في ذلك العلم فيضيف شيئاً جديداً ، فتسير المعرفة العلمية وفق تسلسل هرميّ يبدأ من القاعدة حتى يصل إلى القمة . وبنضج العلم وتطوره يحاول بعض المشتغلين به أن يدرسوا تاريخه ونشأته وتطوره ، وتثار أسئلة عدة حول خط البداية أو الواضع الأول فربما يوفقون إلى معرفة ذلك ، وربما لا ، وأغلب الظن أنهم يضطربون في تحديد الواضع الأول مع تقادم الزمن ، فتكثر الروايات وتتداخل حيناً وربما تتعارض أحياناً أخرى .

وعلم النحو واحد من العلوم التي أثيرت حول بدايتها الشبهات ، فلم تُعرف بدقة بداياته بل لم تصل إلينا بشكل واضح كثير من الآراء النحوية لعدد من بُناته ومؤسسيه فضلاً عن المؤلفات التي أُلفت في تلك المرحلة . فالحديث عن تاريخ النحو قبل عصر سيبويه في القرن الثاني الهجري فيه شيء من عدم الوضوح كالحديث عن كتابي عيسى بن عمر الثقفي (الجامع) و (الإكمال) اللذين قال فيهما السيرافي : "ولم يقعا إلينا ولا رأينا أحداً ذكر أنه رآهما" . ولم أسُق هذه الرواية لأنكر أن التاريخ عرف هذين الكتابين ، فقد ذُكرا في غير مصدر من المصادر التي ترجمت للعلوم والعلماء[١] . ولكنني أود أن أربط بين غموض نشأة المصطلح النحويّ وغموض نشأة علم النحو نفسه . فمن العسير جداً أن نقول : إنّ المصطلح (كذا) هو أول مصطلح وُضع في النحو ، أو إن فلاناً من العلماء هو أول من استعمل هذا المصطلح إلاّ فيما ندر ؛ لهذا يغدو الحديث عن الأوليات المطلقة في موضوع الدراسة حديثاً نسبياً .

ثم إنّ ثمة اندغاماً في المصطلحات اللغوية نتيجة لتداخل الحقول المعرفية وعدم تمايزها بادئ الأمر . وخير دليل على هذا الاندغام ما نجده في الكتاب الأول الذي وصل إلينا أعني كتاب سيبويه ؛ فالدارس فيه يجد فيه مصطلحات نحوية وصرفية وصوتية ودلالية وبلاغية وربما فقهية أحياناً .

---

(١) تُنظر هذه الرواية عند السيوطي ، جلال الدين ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، د.ت ، ص ٣٧ . والنديم ؛ أبي الفرج محمد بن إسحاق الوراق ، الفهرست ، تحقيق إبراهيم رمضان ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٩٤م ، ص ٦٢ .

وقد لقيت المصطلحات النحوية اهتماما كغيرها من مصطلحات العلوم الأخرى . وألفت العديد من الكتب والبحوث التي تناولت المصطلح النحوي من جوانب متعددة .

ومن هذه الدراسات ما تناول تطور المصطلح النحوي عامة مبينا كيف نشأ وتطور محاولا تلمس جذوره الأولى ، كدراسات عوض القوزي للمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري .

الذي أشار إلى أن الخلاف كان على أشده بين ما أطلق عليه المدرسة البصرية ونظيرتها المدرسة الكوفية مما جعل الباحثين يمعنون النظر في مصطلحات سيبويه[١] .

كما ظهرت دراسات تحاول أن تقارن بين استعمال المصطلحات عند الفريقين كأن يقال : البدل عند البصريين يقابله الترجمة والتبيين والتكرير والتفسير والعبارة عند الكوفيين[٢] ، أو يقال : الجر والإضافة والخفض مصطلحات ذات معنى واحد[٣] .

ودراستي هذه لم تعن بنشوء المصطلح أو تطوره أو ماذا يقابل المصطلح البصري (كذا) عند الكوفيين ؟ فكل هذه الأسئلة استطاعت الدراسات والبحوث السابقة أن تجيب عنها . إنما تناول الباحث في هذه الدراسة كيفية تعريف المصطلح النحوي أو الأساليب التي يلجأ إليها لنحويون في تعريف المصطلح النحوي وهو المحور الذي لم تتطرق إليه البحوث السابقة على عنايتها بالمصطلح النحوي ، فعدم جلاء هذا المحور جعل هذا الموضوع يستحق البحث فيما زعم .

---

(١) ينظر : عوض أحمد القوزي ، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، الطبعة الأولى ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، ١٩٨١م ، ص ١٥٦ .

(٢) ينظر : حمدي جبالي ، في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واختلافا واستعمالا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، ١٩٨٢م ، ص.ص ٧٨-٨٠ .

(٣) ينظر : يحيى عطية القاسم ، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، ١٩٨٤م ، ص.ص ١٥٦-١٥٨ . وسعيد جاسم الزبيدي ، مصطلحات ليست كوفية ، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ١٩ ، ص ٤١ وما بعدها .

الفصل الأول

تطوّر تعريف المصطلح النحويّ

الصياغة العلميّة لتعريف المصطلح :-

أخذت كلمة مصطلح لغة من التصالح يقولون : اصطلح القوم : زال ما بينهم من خلاف ، واصطلحوا على الأمر تعارفوا عليه واتفقوا [١]، وفي الاصطلاح : اتفاق طائفة مخصوصة على شيء مخصوص تمّ التواضع عليه .[٢]

تعريف الحدّ :-

هناك تعريفات متباينة للحدّ أو التعريف إلاّ أنها ليست متناقضة فيما يبدو . ومن هذه التعريفات :-

تعريف (ابن سينا) :

عرّف ابن سينا الحدّ في كتابه الحدود بأنه : "القول الدالُّ على ماهيَّة الشيء".[٣]

تعريف (جون ديوي) :

عرّف جون ديوي الحدّ في منطقه بأنه : "الصورة التي يمثّلها الجوهر بعدّه موضوعاً لمعرفة ، فليس التعريف أمرا لفظيّا ، بل ليس عملية أو ثمرة للفكر نطمئنُّ لها ، إنما التعريف هو إمساكنا بالإدراك العقليّ لذلك الذي يحدّدُ أو يعيّنُ حدود الجوهر".[٤]

تعريف الشيخ محمد رضا المظفر :

عرّف الشيخ محمد رضا الحدّ بأنه : "هو المعلوم التصوريُّ الموصل إلى مجهول تصوريّ الواقع جواباً عن (ما) الشارحة أو الحقيقيّة"[٥] .

---

(١) ينظر مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ج ١ ، أخرجه إبراهيم مصطفى وآخرون ، أشرف على طبعه عبد السلام هارون ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٥٢٢ .

(٢) ينظر سعد علوش ، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٢ .

(٣) ابن سينا ؛ الحسين بن عبد الله ، الشفاء ، كتاب المنطق ، تحقيق سعيد زايد ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٥ .

(٤) ينظر جون ديوي ، المنطق : نظرية البحث ، زكي نجيب محمود ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٢٣ .

(٥) محمد رضا المظفر ، المنطق ، دار التعارف للمطبوعات ، د.ن ، ١٩٩٥م ، ص ٩٨ .

ومن البيّن أنّ هذه التعريفات تركز على قضيّة واحـــدة هي الكشف عن جوهـــر الشيء أو ماهيته ، ونقطة الخلاف في التعريفات السابقة هي الوســـائل التـــي ينكشـــف جوهر الشيء بها ، ويُتمكّن من إدراكه .

وتنبغي الإشارة إلى وجود مصطلحين مستعملين بهذا الصدد همـــا الحـــدُّ والتّعريـــف . والنُّحاة يستعملون المصطلحين بمعنى واحد ، فلا فرق عندهم بين الحدّ والتّعريف بـــل يطلقـــون كلاً منهما على الآخر[١] ؛ من ذلك قولُ السيوطي (ت ٩١١ هـــ - ١٥٠٥م) في حديثـــه عـــن الممنوع من الصّرف : "من أبواب النيابة ما لا ينصرف ، واختُلف في حدّه بناءً على الاختـــلاف في تعريف الصّرف"[٢] ، وقول ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـــ - ١٢٤٨م) مستعملاً لفظ التعريف : "إذا قُصِد إلى تعريف خبر "إنّ" في صحـــة بعضه وامتناع بعضـــــه ، كـــان تعريفـــاً للأخـــصّ بالأعمّ"[٣] . لأنّ الحدّ والتعريف من باب واحد فيمكن التسامح في استعمالهما .

وأمّا المناطقة فيميزون الحدّ من التعريف ؛ إذ يعدُّون الحدّ نوعاً مُهمًّا من أنواع التعريـف بل أدقها ، فبه يتمّ تحديد صفات الشيء الذي تميّزه من غيره ، والوصول إلى ماهيته وجوهـــره من غير العناية بالصّفات العارضة التي لا يقوم المحدود بها . والحدُّ يجـــب أن يشـــمل الجنـــس والفصل[٤] في حين يقصد بالتعريف : انطباع صورة الشيء في الذهن[٥] .

وينقسم الحدّ إلى حدّ تام وحدّ ناقص ، ورسم تام ورسم ناقص ؛ فالحدُّ التـــام مـــا كـــان بالجنس والفصل[٦] كقول الزمخشري (ت ٥٣٨ هـــ - ١١٤٣م) في حدّ الاسم : "الاسم مـــا دلّ على معنى في نفسه دلالة مُجرّدة عن الاقتران"[٧] ، فقوله : "ما دلّ على معنـــى" جنـــس يشـــمل أقسام الكلمة الثلاثة ، وقوله : "في نفسه" فصل مخرج للحرف ، وقوله : "دلالـــة مجـــرّدة عـــن

---

١) الأبذي ؛ شهاب الدين أحمد بن محمد ، والفاكهي ؛ جمال الدين عبد الله بن أحمد ، حدود النحو ضمـــن (كتابان في حدود النحو) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، الأردن ، ١٩٩٨م ، ص ٦٢ .

٢) السيوطي ؛ جلال الدين ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الديـــن ، الطبعـــة الأولى ، ج١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م ، ص ٨٥ .

٣) ابن الحاجب ، جمال الدين أبو عمرو عثمان ، الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق موســـى بنـــاني ، الطبعة الأولى ، ج١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢م ، ص ٢١١ .

٤) ينظر : علي عبد المعطي محمد وآخرون ، المنطق الصوري ومناهج البحث ، الطبعـــة الثانيـــة ، دار المعرفة الجامعيّة ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م . ص ١٥٦ .

٥) ينظر الخاقاني ، عناصر العلوم ، مرجع سابق ، ص ٩ . وينظر : الرماني ، أبو الحســـن علـــي بـــن عيسى ، رسالتان في اللغـــة (منازل الحروف - الحدود) ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، دار الفكـــر ، عمان ، ١٩٨٤م ، ص ٦٧ .

٦) ينظر ابن فلاح اليمني ؛ تقي الدين منصور ، المغني في النحو ، تحقيق عبد الرازق أســـعد الســـعدي ، ج١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص.ص ٨٤-٨٦ .

٧) ابن يعيش ، الشيخ موفق الدين ، شرح المفصل ، ج١ ، دار الكتب ، بيروت ، د.ت ، ص ٢٢ .

الاقتران" فصل ثانٍ مخرج للفعل . وأمّا الحدُّ الناقص فما يكون بالجنس البعيد والفصل ، وسُمّي ناقصاً لأنه يميّز ذات المُعرَّف دون الوصول إلى حقيقتـه . والرَّسم التّام أن نذكـر خصـائص الشيء كاملة ، كقولنا : "الاسم ما يقبل الجرَّ والنداء والتنوين وأل و ..." فإذا ما اقتصرنا علـى بعض خصائصه دون بعض سُمّي رسماً ناقصاً ، كقولنا الاسم : "ما يقبل دخول (أل)" . فكل مـا يقبل دخول (أل) فهو اسم ، وليسَ كلّ اسم يقبل دخول (أل) كأسماء الاستفهام ، فـهو يطـرد ولا ينعكس على حين أنَّ الحدّ يطرد وينعكس.[١]

وثمّة أقسام أخرى مختلفة[٢] للتعريف إلاّ أن هذه التعريفات تندرج تحـت نوعيـن مـن التعريف هما : التعريف الذهني ، والتعريف الشكلي .

التعريف الذهنيُّ :

وهو ماله حقيقية مُتخيّلة في الذهن ككلمة (الأسد) فإن المرء يتخيّل مدلولها فـي ذهنه ؛ لأنّ لها وجوداً في العالم الخارجيّ . ومثال ذلك من النحو : تعريـف الإعـراب بأنه : "اختلاف أواخـر الكلم لاختلاف العوامل في أولها ، نحو : هذا زيـدٌ ، ورأيـت زيداً ، ومررتُ بزيدٍ ، والاختلاف معنى لا محالة"[٣] . يقول ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ - ١٢٤٦م) : "فالحدُّ الذهنيّ وشرطه صحتـه على الوجوديّ إمّا لمطابقة كـلّ واحـد منهما الآخر في المعقوليّة ، وإمّا على التّوهّم أنها لأمر واحد"[٤] .

التعريف الشكليُّ :

هو ما يعتمد موقعيّة الكلمة في الجملة ، كتعريف الفاعل بأنه : "كلُّ مـا تقدّمـه فعلٌ" ، مثل قام زيدٌ ، وما قام زيدٌ . فزيدٌ فاعل في الجملتين ، وإن كان لم يقم بالفعل فـي الجملة الثانية[٥] . وكذلك إعراب كلمة "زيد" في قولي : مات زيدٌ ، فزيدٌ فـاعل للفعـل مات وإن كان لم يقم بفعل الموت ، وإنّما هو واقع عليه لا منه .

---

١) يُنظر : ابن فلاح اليمني ، المغني في النحو ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٨٦ .

٢) يُنظر : محمد مهران ، مدخل إلى المنطق الصوري ، دار الثقافـة للطباعـة والنشـر ، القـاهرة ، ١٩٧٦م ، ص.ص ٦٥-٨٠ . وعلي عبد المعطي وآخرون ، المنطق الصـوري ومنـاهج البحـث ، ص.ص ١٥٦-١٥٧ . وإمام عبد الفتاح ، محاضرات في المنطق ، دار الثقافـة للنشـر والتوزيـع ، ١٩٩٢م ، ص.ص ١٠٩-١١٣. وزكي نجيب محمود ، المنطق الوضعي ، الطبعـة الرابعـة ، ج٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦م ، ص.ص ٩٣-٩٥ .

٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٧٢ .

٤) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٣٢٥ .

٥) يُنظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٥٩ .

ويبدو من الانطباع العام أن النحو العربيّ قائمٌ على الشكل أكثر من قيامه على المعنى ، فالجملة الفعلية من صورها : فعل + فاعل + مفعول به . ولا يهمُّ ماذا يكون الفعل ، أو ماذا يكون الفاعل ، أو ماذا يكون المفعول به ، إلا إن عارض المعنى الإعراب معارضة تنقض الغرض لهذا يعد المعنى علة من علل النحو[١] ثم إنّهُ يمكن تشكيل عدد لا حصر له من الجمل الفعلية وفقاً للترتيب السابق .

التّعريف وقواعده :-

يمكن استنتاج مجموعة من الشروط التي يجب مراعاتها في التعريف ، أهمُّها :-

١- **الجمع والمنع :**

ويُراد منه أن يكون التعريف شاملاً لأفراد جنسه مانعاً دخول غيرها فيه ؛ فإذا ما كان التّعريف مُخرجاً لبعض أفراده – قيل : إنه تعريف غير جامع ، وإذا كان مُدخِلاً ما ليس من أفراد جنسه فيه – قيل : إنه تعريف غير مانع ، ولا يكون التعريف كذلك إلاّ إذا احتوى على الجنس والفصل القريبين[٢] . ومثال انتفاء الجمع تعريف ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ – ١٢٧٣م) للنعت بأنه : "التابع الذي يُكمّل متبوعه بدلالته على معنى فيه ..."[٣] . فقد علّق ابن هشام (ت ٧٦١هـ – ١٣٥٩م) على هذا الحدّ بقوله : "وهذا الحدّ غير شامل لأنواع النعت فإن النعت قد يكون لمجرد المدح ... أو لمجرد الذم ... أو للترحُّم ... أو للتوكيد" فالحدُّ الذي ذكره ابن مالك لم يشمل النعوت التي لا تفيد تعميماً أو تخصيصاً . فهو يفتقر إلى صفة الجمع .

ينظر : السيوطي ؛ عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ – ١٥٠٥م) ، الاقتراح في علم أصول النحو ، قدّم له وضبطه وصححه وشرحه : أ حمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم ، الطبعة الأولى ، جروس برس ، ١٩٨٨م ، ص ٨٤ ، ص ١٠٦ .

يُنظر : إمام عبد الفتاح ، محاضرات في المنطق ، مرجع سابق ، ص.ص ١١٤–١١٥ . والكيشي ؛ محمد بن أحمد ، الإرشاد إلى علم الإعراب ، تحقيق عبد الله علي الحسيني البركاني ، ومحسن سالم العميري ، الطبعة الأولى ، مطابع الندوة ، مكة ، السعودية ، د.ت ، ص.ص ٦٧–٦٨ .

ابن هشام ، عبد الله بن يوسف ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة ، ج٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٦م ، ص ٤ .

ومثال انتفاء المنع ما جاء عند الزمخشري في تعريفه المفعول لـــه ، إذ عرفـه بقوله : "هو علة الإقدام على الفعل"[١] . فلأنه لم يقل : الاسم المنصوب الذي هو علة ... فقد دخل تحت الحد كل ما كان علة للفعل ، ومـــن جملتـه المجـرور بحرف الجر المفيد للسببية ، فهذا حد غير مانع .

٢- **الوضوح :**

ويعني عدم استعمال ألفاظ ذات دلالات عامة أو اســتعمال (أو) الدالـة على الشك أو الإبهام . فقد اعترض ابن عصفـور (ت ٦٧٢هـ - ١٢٧٣م) على الزجاجي في تعريفه الفعل بأنه : "ما دل على حـدث وزمـان مـاض أو مستقبل"[٢] قائلا : "وهذا الحد فاسد من وجهين : أحدهما أنه أتى في الحد بلفـظ (ما) و (أو) ، وقد تقدم أنهما من الألفاظ التي لا تورد في الحدود"[٣] . ومن ذلـك اعتراضه عليه في تعريف الاسم بما اعترض عليه به في تعريف الفعل[٤] . فإذا كانت (أو) مفيدة التقسيم فلا مطعن في الحد ، كتعريف الكلمة بأنـها : اسـم أو فعل أو حرف ، وهو ما يعرف بالتعريف بالحصر .

٣- **الانفكاك عن الدور :**

لا يجوز أن يشمل التعريف لفظا يقع في المعرف ؛ لأنه يسـتحيل فـهم هذا اللفظ إلا بفهم المعرف . ولذلك قال ابن الحاجب فـي تعليقـه علـى حـد الزمخشري للمبتدأ أو الخبر اللذيـن عرفـهما بأنـهما : "الاسـمان المجـردان للإسناد"[٥] - "والتحقيق أن المعنى الذي كان به المبتدأ مبتدأ معنى واحد ، وهـو كونه اسما مجردا عن العامل ، صدر الكلام في الأصل ، فهذا هو المعنى الـذي سمي باعتباره مبتدأ ، إنما عدل النحويون عن تعريفه به لئلا يـؤدي إليـه مـن الدور في حق المبتدئ ؛ لأنه لا يعرف أن المبتدأ له صدر الكلام فـي الأصـل

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٥٢ .
(٢) ابن عصفور ؛ علي بن مؤمن ، شرح الجمل ، تحقيق صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ج١ ، بغداد ، ١٩٧١م ، ص ٩٥ .
(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٩٦ .
(٤) ينظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص.ص ٩٢-٩٤ .
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٨٣ .

حتى يُعرف كونه مبتدأ فإذا لم يعرف كونه مبتدأ إلاّ بذلك كان دوراً فعدلوا عنه"[١] .

٤- **الانفكاك عن الضد :**

الضدُّ أمرٌ وجوديّ ، بمعنى أن الشيء لا يجتمع وضدّه في آنٍ واحد ومن جهة واحدة ؛ لأن معرفة الشيء لا تعني بالضرورة معرفة ضده[٢] . إلاّ أنّ النحاة لم يلتزموا هذا الشرط بل يكثر التعريف بالضدّ في مؤلفاتهم ، كتعريفهم المذكر بأنه عكس المؤنث ، أو بأن النكرة ضد المعرفة ، أو بأن الحرف ما ليس باسم ولا بفعل[٣] .

وإذا كان هذا النوع من التعريف غير مرضيٍّ عنه عند أهل المنطق فهو في النحو شائع سائغ ، إذ هدف تعريف المصطلح في المنطق تبيينه في ذاته ولذاته ، على حين هدف تعريف المصطلح في النحو تمييزه من غيره ، وهذا التمييز يمكن أن يتمّ بطرائق عدة منها الضّدُّ الذي ينفي الآخر كما في تحديد النكرة بضدّيّتها للمعرفة ، أو المؤنث بضدّيته للمذكر – كما ذكرت قبل قليل – . فالضدّيّة هنا وسيلة تعيين وتمييز ، لكنّ المنطق يركز على تحديد كلّ شيء على حدة .

٥- **مساواة المُعرّف للمُعرَّف في المعنى :**

وهذا يقتضي ألاّ يكون التعريف أوسع من المعرَّف ولا أضيق منه [٤] . فإذا عُرّف المفعول له بأنه : "كل مصدر مُعلّل لحدث مشارك له في الزمان

---

١) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٨٠ . ويُنظر عند إمام عبد الفتاح ، محاضرات في المنطق الصوري ، مرجع سابق ، ص ١١٥ . ومحمد فتحي الشنيطي ، أسس المنطق والمنهج العلمي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠م ، ص ٦٢ .

٢) يُنظر : الخاقاني ، عناصر العلوم ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٣) يُنظر : حسن خميس الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ؛ الاستقراء – التحليل – التفسير ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠٢م ، ص.ص ١٤٣-١٤٤ .

٤) يُنظر : الشنيطي ، أسس المنطق والمنهج العلمي ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

والفاعل"[١] فهذا يعني أن إطلاق أيٍّ منهما لا بـــدَّ أن يـــؤدّي معنـــى الآخـــر ، فالمساواة المقصودة في هذا الشرط – هي مساواة في وحدة المعنى لا في عـــدد الألفاظ .

هذه جملة الشروط التي يجب مراعاتها في الحدّ ، وهناك شروط أخرى ذكرتـــها كتـــب المنطق [٢] إلا أني لم أذكرها هنا ؛ لانضواء بعضها تحت واحد من الشروط السابقة ، أو لعـــدم استفادة النُّحاة منها .

القيود الاحترازيّة :

درج النحاة في تعريفهم المصطلح النحويّ علـــى اســـتعمال مـــا يُســـمى بـــ (القيـــود الاحترازيّة) التي من شأنها أن تقوّي صفتي الجمع والمنع ، فيصبح التعريف محـــدّداً المصطلـــح تحديداً دقيقاً ، فلا ينساق إلى الذهن غيره لجلائه وتميُّزه عمّا يُتوهّم أنه منه .

وهي عبارة عن لفظ أو ألفاظ يُذيّل بها التعريف ، فتقيّده في المصطلح الذي جـــاء مـــن أجل بيانه ، فلا يخرج بها شيء ممّا هو داخل في المعرَّف ، كما لا يدخل فيه مما هو ليس منه .

ومن هذه القيود ما جاء في تعريف المصدر ، إذ عُرّف بأنه : "اسم الحدث الجاري علـــى الفعل"[٣] ، فقوله : "اسم الحدث" تعريف للمصدر غير أنه يشمل "اسم المصدر" فلمّا كـــان ذلـــك كذلك قيّده بقوله : "الجاري على الفعل" لكي يُخرج اسم المصدر من التعريف ؛ لأن اسم المصـــدر غير جارٍ على الفعل ؛ لذلك قال ابن هشام في شرحه التعريف السابق : "وخرج بهذا القيد نحـــو : (اغتسل غُسْلاً) و (توضّأ وضوءاً) و (أعطي عطاء) ، فإنّ هذه أسماء مصادر"[٤] . ومن ذلك مـــا جاء في تعريف أسماء الأفعال بأنها : "أسماء قامت مقامها – أي مقام الأفعال – في العمل غـــير متصرفة"[٥] ، فقال السيوطي شارحاً : "وبهذا القيد خرجت الصفات والمصادر ، فإنها وإن قـــامت

---

(١) ابن هشام ؛ عبد الله بن يوسف ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق محمـــد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ١٩٨٧م ، ص ٢٢٦ .

(٢) يُنظر : الخاقاني ، عناصر العلوم ، ص.ص ٢٢٣–٢٢٥ . ومحمد كاظم الخرساني ، كفاية الأصول ، الطبعـــة الحجريـــة ، ج١ ، ص ٢٠٧ . ومحمـــد أبو زهرة ، أصول الفقـــه ، دار الفكر العربي ، ص.ص ١٣١–١٣٤ .

(٣) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٣٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٣٣ .

(٥) السيوطي ، همع الهوامع ، ج٣ ، مصدر سابق ، ص ٨١ .

مقام الأفعال في العمل إلا أنها تتصرف تصرّف الأسماء ، فتقع مبتدأة وفاعلاً ومفعولاً"[١] فقيّد أسماء الأفعال بأنها (غير مُتصرفة) حتى لا يدخل في الحدّ الصفات والمصادر لأنها قامت مقام الفعل في العمل .

أهمية تعريف المصطلح النحوي :

ينظر (أرسطو) إلى التعريف على أنه بداية العلم ونهايته ؛ ذلك أن التعريف محاولة من العالم أو الباحث في البحث عن جوهر الشيء وماهيته التي يتقوّم بها . كما أنه : "ضرورة علمية تفرضها الحاجة إلى حماية دلالة المصطلح ومجاله المعرفيّ ؛ لكي يكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها"[٢] .

وبالتعريف ينماز الشيء عن غيره ، ويصبح له كيان خاصّ به ، فيسلم المُعرَّف من دخول ما ينافي حقيقة التعريف ؛ مما يجعل الشيء بعد تحديده متميزاً عن غيره من الحقائق الأخرى ، فلا تصطدم هذه الحقائق بعضها ببعض ولا تتداخل أو تتعارض ، فيبرز لكل حقيقة ما يجليها لناظرها عن غيرها من الحقائق المتصلة بها[٣] .

والتعريف النحويّ وسيلة لحصر ذهن الباحث في الباب الذي يشرحه أو يبين أحكامه . وربما جاء التعريف مُلخصاً أحكام الباب وشروطه وقواعده ، ولا سيما التعريفات الوصفيَّة التي لا تقف عند جوهر المصطلح بل تحاول تمييزه عن غيره ببيان أحكامه ، وما يتعلق به[٤] . ولذلك قيل فيه : "هو القول الشارح"[٥] .

وقد عُني النحاة بالتعريف عناية فائقة ؛ وأولوهُ اهتماماً خاصاً ، ومن مظاهر هذه العناية أنهم اشترطوا له شروطاً [٦] ، واعترضوا عليه في غير واحد من الكتب النحويّة ، ولا سيما الكتب الشارحة للمتون كما هو في شرح الكافية ، وفي شرح الإيضاح (المقتصد) ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ، أو شرح المفصل لابن الحاجب الموسوم بـ (الإيضاح في شرح المفصل) .

---

(١) السيوطي ، همع الهوامع ، ج٣ ، ص ٨١ .
(٢) حسن الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .
(٣) يُنظر : الخاقاني ، عناصر العلوم ، مرجع سابق ، ص ٩ .
(٤) يُنظر : – على سبيل المثال لا الحصر – المفعول المطلق عند ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٣٣ .
(٥) الشنيطي ، أسس المنطق والمنهج العلمي ، مرجع سابق ، ص ٦١ .
(٦) يُنظر شروط التعريف في الفصل الأول من هذا البحث ، ص ١٢ وما بعدها .

وقد اتخذوه مفتاحاً للباب الذي يودّون شرحه ، حتى صار شرح المصطلح في أول البـلـب نّة لا يشذ عنها إلاّ في القليل النادر ؛ لأنه يقع ضمن تعريف القاعدة العامة للباب النحوي .

والتعريف النحويّ وسيلة مهمة في توجيه المُتعلم نحو الباب أو الموضوع الـــذي يُـراد انُ أحكامه . ومن ثمَّ تمييزه عن غيره من الأبواب أو الموضوعات .

ودقةُ التعريف النحويّ وشموله غايةٌ يضعها النحويّ نُصب عينيه عندما يصوغ عباراتـه رتب ألفاظه حتى يدل دلالة قاطعة ودقيقة على المصطلح .

ويتبارى النحويون في ابتكار الوسائل المختلفة التي يصوغون بها تعريفات المصطلحـات حويّة فمن واحدٍ يلجأ إلى المثال ، ومن ثانٍ يلجأ إلى الماهيّة ، ومن ثالث ينحو نحو الوصـــف سوراً إياه تصويراً دقيقاً قد يصلح للحوسبة اللغويّة كعيار (تعريف) حروف الجرّ عند الدكتـور اد الموسى في كتابه "العربيّة : نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاســوبية" [١]، ومـــن ع يجدّ في جمع خصائصه وما ينماز به عن غيره .

ومن مظاهر هذه العناية أيضاً أنْ ألّفت كتبٌ خاصة ليـــس لـــها مـــن غايـــة إلاّ شـــرح صطلحات وتبيين حدودها ؛ منها كتاب (الحدود) للفاكهي ، وكتـــاب (الحـــدود) للأبـــذي[٢] ، ـسالتان في الحدود ومنازل الحروف) ، ثم شرحت هذه المؤلفات[٣] .

يف المصطلح النحوي عند سيبويه (ت ١٨٠ هـ - ٧٩٦م)[٤] :

يُعد كتاب سيبويه ثمرة لجهود النحويين الذين لم تصل إلينا كتبهم وآراؤهم ، يؤيـــد هـــذا ل ما جاء عن النديم : "قرأتُ بخط أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـــــ - ٩٠٣م) : اجتمـــع ى كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه"[٥] . ومع ما تحمله هذه العبارة في طيّاتـــها

ينظر : نهاد الموسى ، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، الطبعة الأولى ، دار الفارس للنشر ، عمان ، ٢٠٠٠م ، ص.ص ١٢٧-١٢٩ .

حقق الدكتور علي الحمد هذين الكتابين (حدود الفاكهي وحدود الأبذي) في مُؤلف سماه (كتابان في حدود النحو) ، وقد طبع في الأردن عام ١٩٩٨م .

من هذه الشروح شرح كتاب (الحدود) للفاكهي نفسه .

هناك اختلاف كبير في وفاته ، يُنظر : أبو الطيب ؛ عبد الواحد بن علي اللغوي ، مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٥٤م ، ص ١٠٦ . وياقوت الحموي ؛ أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي ، معجم الأدباء ، تحقيق أحمد فريد الرفاعي ، ج١٦ ، الباب الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٦م ، ص ١١٥ .

النديم ؛ الفهرست ، مصدر سابق ، ص ٧٦ .

من قدح وانتقاص من شأن صاحب الكتاب إلا أنها تشير إلى أن كتاب سيبويه كنز عظيم لآراء من سبقه من النحويين . ولذلك يمكن الاطمئنان إلى أن دراسة التعريف عند سيبويه إنما هي ستطلاع لأساليب التعريف في مراحله الأولى .

لم تكن صياغة تعريف المصطلح عند سيبويه بالدقة التي أصبحت عليها صياغة مفهوم لمصطلحات عند النحاة الذين جاؤوا بعده ، فسيبويه يدرك تماما دلالة المصطلحات التي ستعملها غير أن كيفية التعبير عن هذا الإدراك لم تكن بالمستوى الذي وصلت إليه بعد نضوج علم النحو ؛ وليس هذا عيبا أو انتقاصا من صاحب (قرآن النحو)[١] بل هذه سنة في تطور العلوم لا يكاد يشذ عنها واحد منها[٢] ، إذ تبدأ صورتها تتضح أكثر فأكثر مع مرور الزمن وتطور لفكر حتى تتبلور بالصورة التي تكون فيها مرضية عند أهل الصناعة .

يلجأ سيبويه إلى الأسلوب الوصفي في تعريفه المصطلح النحوي مما دفع الدكتور أحمد سليمان ياقوت إلى القول : "والذي نظنه أن سيبويه كان مدركا المنهج الوصفي لا من حيث اسمه ر من حيث هو اصطلاح (Terms) ، بل إنه كان مدركا إياه من حيث كنهه وكيانه وملامحه سماته ، وآية ذلك تكراره هذا المعنى في أكثر من موضع من كتابه"[٣] .

ويبدو أن سيبويه يركن إلى الوصف في تعريفه المصطلح النحوي عندما يكون مصطلح مما يصعب أن يقنن له ، أو يتعذر أن توضع معايير ثابتة تضبطه .

وكثيرا ما يفصل العنوان عن الموضوع بكلمة (وذلك) كقوله : "هذا باب ما لا يجوز فيه إضمار من حروف الجر وذلك الكاف في (أنت كزيد)"[٤] .

وكان يصدر في تعريفه المصطلح عن وصف وظيفي بعيد نسبيا عما اشترطه النحاة[٥] ي التعريف ممن جاء بعده .

(ينظر عند البغدادي ؛ عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، الطبعة الثانية ، ج١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م ، ص ١٧٩ .

(ينظر عند حسن الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، مرجع سابق ، ص.ص ١٤١-١٤٢ .

(أحمد سليمان ياقوت ، الكتاب بين المعيارية والوصفية ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٨٩م ، ص ٤٤ .

(ينظر عند علي النجدي ناصف ، سيبويه إمام النحاة ، عالم الكتب ، القاهرة ، د.ت ، ص ١٦٠ . وسيبويه ؛ أبي بشر عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ، ج٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص ٣٨٣ .

(ينظر شروط التعريف في مطلع هذا الفصل .

وإذا كان سيبويه لم يُعن باستخدام مصطلحات ثابتة كما يقول النجدي[١] ، فيبدو أنه عُني بشرح مصطلحاته عناية تُمكّن من الفهم والإفهام إلا فيما ندر ، ولعل ما جاء منها غامضاً إنما يرجع سرّ غموضه إلى بُعد الشقة وتقادم العهد كما أشار إلى ذلك ابن كيسان[٢] .

فسيبويه لا يُعنى في كتابه بذكر المصطلحات عنايته بوصفها وتجسيدها بالصورة التي سُمعت بها عن العرب . ومن ذلك وصفه للتراكيب ، كقوله : "هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً ؛ وذلك لأنهم بدأوا بالإضمار ، لأنهم شرطوا التفسير ، وذلك نووا ، فجرى ذلك في كلامهم هكذا ، كما جرت (إنّ) بمنزلة الفعل الذي تقدّم مفعوله قبل الفاعل ، فلزم هذا هذه الطريقة في كلامهم"[٣] . فواضح أنه لم يذكر مصطلحاً إنما يصف تركيباً عربياً ، ألا وهو تركيب جملة المدح ، مُبيناً أن فاعل فعل المدح لا يجتمع وتمييزه بل لا بد من إضمار الفاعل إذا ذُكر التمييز .

ومن الوصف قوله : " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : (ما أحسن عبد الله) "[٤] فهو يحاول أن يصف لنا تركيباً سائداً في كلام العرب وهو أسلوب التعجب من غير أن يذكر اسمه أو صيغته .

وإذا كان الوصف يشغل حيزاً كبيراً من تعريف المصطلح عند سيبويه ، فإن ثمة جانباً غير قليل من تعريفاته تتمثل فيه المعيارية . كقوله : "هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام ، وذلك قولك : (له كذا وكذا درهماً) ، وهو مبهم في الأشياء بمنزلة (كم)"[٥] ، فالقاعدة المعيارية التي يمثلها قوله هذا هي : نصب الاسم على التمييز إذا جاء تمييزاً للأعداد المعطوفة كناياتها ، ومن مظاهر المعيارية في التعريف عنده ما يتكئ فيه على القياس كقوله : "هذا باب ما ينتصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام ، وذلك ما كان من المقادير ، وذلك قولك : ما في السماء موضعُ كفّ سحاباً ، ولي مثلُه عبداً ..."[٦] فقد قاس باباً على باب ، مبيناً

---

١) علي النجدي ، سيبويه إمام النحاة ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .
٢) البغدادي ، خزانة الأدب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ .
٣) سيبويه ، الكتاب ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ .
٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٧٢ .
٥) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٧٠ .
٦) سيبويه ، الكتاب ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ١٧٢ .

أن الاسم المنصوب الواقع بعد المقادير وأشباهها منصوب على التمييز حملا لـه على الاسم المميز لـ(كم) الخبرية والاستفهامية ، لأنهما جاءا بعد لفظين مبهمين – أعني المقادير وكم – . لكن القياس الذي استعمله سيبويه هنا هو قياس تركيب على تركيب يشبهه .

ولعل أسلوب التعريف الذي لا تكاد صفحة من صفحات الكتاب تخلو منه هو التعريف بالمثال . وقد بين الدكتور حسن الملخ بأن اختيار سيبويه للمثال إنما هو "اختيار قصدي في بعده النحوي والاجتماعي"[١] . فعندما عرف سيبويه الاسم قال : "الاسم رجل وفرس وحائط"[٢] فقد عرف الاسم بالتمثيل عليه لا ببيان ماهيته أو بوصفه . واختياره لهذه الأسماء الثلاثة لم يكن اختيارا عشوائيا بل هو اختيار قصدي ، فالمثال الأول (رجل) إشارة إلى أن الاسم ما دل على مسمى من بني الإنسان ، والمثال الثاني (فرس) إشارة إلى أن الاسم ما دل على مسمى من الحيوان الأعجم ، والمثال الثالث (حائط) إشارة إلى أن الاسم ما دل على مسمى من غير الإنسان الناطق والحيوان الأعجم كالنباتات والجمادات .

وتعريف سيبويه للاسم غير مانع ؛ ذلك أنه لا يقع على أسماء الشرط ، والاستفهام أو الإشارة أو ما شابه ذلك ؛ لأن المثال شكل من أشكال التعريف بالوصف فهو يفتقر إلى عنصر التجريد والتحديد [٣] .

وهكذا فإن أكثر أبواب الكتاب تتضح بالشاهد المنقول عن العرب (وذلك قولهم)[٤] أو بالمثال المقيس على هذه الشواهد (وذلك قولك)[٥] .

والمدقق في مصطلحات سيبويه أو في عنوانات الأبواب يجدها مبينة عن نفسها ، كاشفة عن معناها ، فتعريف الباب ماثل في عنوانه ؛ إذ جاءت العنوانات في الغالب عبارات طويلة أو سطورا ، وهذه ميزة تكاد تفتقر إليها العنوانات عند من جاء بعده بقرن أو أكثر كما هو عند ابن

---

(١) حسن خميس الملخ ، " في التحليل الاجتماعي للظاهرة النحوية ، المثال النحوي في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة النحوية" ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، العدد العشرون ، ٢٠٠١م ، ص ٣٤٧ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٢ .

(٣) حسن خميس الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

(٤) انظر مثلا سيبويه ، الكتاب ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٩٣ ، ١٠١ ، ١٣٨ ، ١٧٦ .

(٥) انظر مثلا ، المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٩٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

سراج (ت ٣١٦ هـ - ٩٢٨م) وابن جني (ت ٣٩٢ هـ - ١٠٠١م) والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ - ١١٤٣م) الذين اقتصر العنوان عندهم على مصطلح نحوي يعبر عنه بكلمة كالتنازع أو الاشتغال أو النسب وغيرها .

وهذه العنوانات المطولة كثيرة في الكتاب كما هو في قوله : " هذا باب الأسماء التي تقع على عدة المؤنث والمذكر لتبين ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ تسعة عشر تسع عشرة"[١] يريد بعض قواعد باب العدد ، وقوله : "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده"[٢] يريد إن وأخواتها .

ومما تقدم يتبين أن تعريف المصطلح عند سيبويه يفتقر إلى صفتي الجمع والمنع اللتين تعدتا من أبرز سمات التعريفات النحوية . ومع هذا الافتقار فإن تعريف المصطلح عند سيبويه يدل على المقصود منه ، ومقبول متميز في إطاره التاريخي .

تعريف المصطلح النحوي عند المبرد (ت ٢٨٥ هـ - ٨٩٨م)[٣] :

"انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي (ت ٢٥٥ هـ - ٨٣٩م) والمازني (ت ٢٤٩ هـ - ٨٦٤م) إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي"(ت ٢٨٥ هـ - ٨٩٨م)[٤] فإذا كان سيبويه قد استوعب آراء من سبقوه كالخليل (ت ١٥٧هـ - ٧٧٣م) ويونس بن حبيب (ت ١٨٣هـ - ٧٩٤م) وغيرهما فإن أبا العباس المبرد استوعب آراء أساتذته كالجرمي والمازني فكان يمثل مرحلة جديدة من مراحل النحو العربي عامة ، والتعريف النحوي خاصة . وقد خلف لنا كتبا حفظت لنا المكتبة العربية بعضا منها ، وعبثت أيدي الزمن ببعضها الآخر[٥] غير أن أبرز كتاب تجلت فيه مقدرة أبي العباس النحوية هو كتابه (المقتضب) .

انظر مثلا سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ، مصدر سابق ، ص ٥٥٧ .
المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٣١ .
ينظر عند أبي الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ، مصدر سابق ، ص ٨٣ . وعند السيرافي ؛ أبي سعيد الحسن بن عبد الله ، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٥م ، ص ١٠٥ . وعند أبي البركات الأنباري ؛ عبد الرحمن بن محمد ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثالثة ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ١٩٨٥م ، ص ٢١٧ .
أبو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .
ينظر عند النديم ، الفهرست ، مصدر سابق ، ص.ص ٨٧-٨٨ .

استطاع المبرد أن يصوغ لنا مصطلحات نحوية لم نكن نعثر عليها عند سيبويه . فإذا كان سيبويه قد عبر عن التمييز باستعمال لفظة المفعول[١] أو بما ينتصب انتصاب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام[٢] فإن المبرد قد استعمل مصطلح التمييز أو التبيين[٣] . ولهذا ذهب بعض الباحثين[٤] ، إلى أن أبا العباس : "قد نحا في المقتضب بالمصطلحات النحوية نحو الكمال والثبات والاستقرار ، فجاءت قريبة مما هي عليه الآن"[٥] .

وقد أخذت العنوانات عنده تقترب مما هي عليه الآن ، من ذلك (باب النداء)[٦] عنده وهو عند المتأخرين (باب المنادى) ، وكذلك (باب تحقير بنات الخمس)[٧] ، وهو عند المتأخرين (التصغير) ، و(باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول)[٨] وهو ما عرف بـ (الفعل المتعدي لمفعول واحد) .

وإذا كان المصطلح عنده قد بدأ يميل إلى الاستقرار فإن تعريفه المصطلح يجنح فيه إلى الإطناب ، فيجمع فيه شروط الباب وأحكامه ، من ذلك تعريفه (ما النافية) إذ قال : "هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه ، وهو حرف جاء لمعنى ، ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) "[٩] . فقد تكلم عن (ما) النافية لعاملة عمل (ليس) ، مبينا أنها حملت على الفعل (ليس) لموافقتها له في معناه فرفعت الاسم ونصبت الخبر ، مشيرا إلى أن هذا العمل لا يثبت لها في جميع اللغات ؛ فالحجازيون هم الذين يعملونها عمل ليس في حين أنها في لغة تميم تبقى حرفا للنفي غير عامل.[١٠]

---

١) سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٠٤ .
٢) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٧٢ .
٣) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ج٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت ، ص ٣٢ .
٤) منهم الدكتور أمين علي السيد في الكتاب المقتضب للمبرد ؛ دراسة ونقد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، دار العلوم ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، ص ٢١ .
٥) رسالة الماجستير السابقة ، ص ٢١ (نقلا عن : عبد الجليل بدا ، أبو العباس المبرد : حياته وآثاره ومذهبه النحوي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، ١٩٨٤م ، ص ٦٨) .
٦) المبرد ، المقتضب ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ١٠٢ .
٧) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٢٤٩ .
٨) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٩١ .
٩) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ١٨٨ .
١٠) ينظر ، سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .

ويمتاز التعريف عنده عما هو عند سيبويه في أنه يفصل العنوان عن الموضوع ، فلا تجد في عنواناته ذلك التداخل الشديد الذي تجده في عنوانات سيبويه وموضوعاتها ، وما يحتويه الموضوع من تعريف للباب أو المصطلح[١] .

وقد أصبح تعريف المصطلح عنده أكثر وضوحا مما هو عليه عند سيبويه ، ففي تعريفه الاسم قال : "أما الأسماء فما كان واقعا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أ شبه ذلك ، وتعتبر الأسماء بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"[٢] فقد عرف الاسم قبل أن يمثل عليه بأنه ما وقع على معنى ، ثم بدأ بذكر الأمثلة للاسم ، فإذا ما اعتقد أنه كشف حقيقة الاسم ، شرع في ذكر علامته ألا وهي دخول حرف الجر عليه ، وإذا افترض الباحث أن معطيات التعريف المثالي كما في التوضيح الآتي فإن هناك حلقات مفقودة في تعريف سيبويه للاسم قد تنبه إليها المبرد (انظر الشكل التالي) :

	الماهية	المثال	الخاصية
"أ" معطيات التعريف المثالي أو الافتراضي			
"ب" التعريف عند سيبويه	ϕ	رجل ، فرس ، حائط	ϕ
"ج" التعريف عند المبرد	ما كان واقعا على معنى	رجل ، فرس ، زيد ، عمرو	قبول دخول حرف الجر

ودليل النموذج (أ) على تشكيل معطيات التعريف المثالي هو أن المصطلح ذكرت ماهيته ثم مثل عليه ، ثم بينت خاصيته – انماز عن غيره – فليس هناك شيئان أو مصطلحان يتفقان في ماهية واحدة ، كما أن التمثيل على الفاعل غير التمثيل على المفعول به مثلا ، ثم تأتي الخاصية وهي أشد تمييزا للمعرف من الحكم مثلا ؛ لأن الحكم تشترك فيه مصطلحات كثيرة ، ألا ترى أن الرفع قسمة بين الفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره وما إلى ذلك من مصطلحات جاءت مرفوعة ؟ على حين أن دخول (أل) على الاسم خاصية لا يشاركه فيها غيره من أنواع الكلم . أما الموقعية

---

(١) جمعه المبروك عون ، المبرد : حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتضب ، الطبعة الأولى ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ص ٢٠٧ .

(٢) المبرد ، المقتضب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٣ .

يبقى فيها إشكال ألا وهو تعدد أشكالها ، فالاسم قد يأخذ موقع الفاعل لكن أشكاله تتعدد ، ومن هنا جاء افتراض الباحث أن الماهية ثم المثال ثم الخاصية تعريف مثالي مفترض .

وإذا عدت إلى المقارنة بين تعريف سيبويه وتعريف المبرد للاسم وجدت أن هناك حلقات مفقودة في التعريف الأول – كما هو واضح في الشكل (ب) مقارنة بمعطيات التعريف في الشكل (ج) . ولذلك أستطيع القول : إن المبرد يمثل مرحلة متقدمة في تطور تعريف المصطلح النحوي .

ويظهر عند المبرد ما يمكن أن يسمى التعريف بالحكم في بدء حديثه عن المصطلح . عندما عرف الفاعل قال : "وهو رفع ، وذلك قولك قام عبد الله وجلس زيد"[١] .

ويبرز الاحتفاء بالجانب الشكلي في التعريف عند المبرد ، فبعد أن عرف المفعول به قوله : "والمفعول به نصب ..."[٢] تنبه إلى ما جاء من الفاعلين منفيا قائلا : "فإن قال قائل إنما رفعت زيدا أولا لأنه فاعل ، فإذا قلت (لم يقم) فقد نفيت عنه الفعل فكيف رفعته ؟ قيل له : إن النفي إنما يكون على جهة ما كان موجبا ، فإنما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلا ..." ، فمن الناحية الشكلية هو فاعل لتقدم الفعل عليه : فعله أم لم يفعله . كما أ ن النفي فرع من أصل الإيجاب فرفع الفاعل بعد الفعل المنفي هو فرع حمل على أصل وهو رفع الفاعل بعد الفعل المثبت .[٣]

وجملة القول : إن المبرد أضاف إلى التعريف النحوي إضافة أفاد منها من جاء بعده كابن السراج مثلا إذ توسع في ذكر خصائص المصطلحات النحوية ، فإذا كان المبرد قد ذكر خاصية واحدة للاسم هي قبوله حرف الجر فقد جاء من حاول أن يستقصي هذه الخصائص يزداد التعريف توضيحا[٤] .

---

(١) المبرد ، المقتضب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٨ .
(٣) ينظر عند حسن خميس الملخ ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، الطبعة الأولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ٢٠٠١م ، ص ٨٩ .
(٤) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

تعريف المصطلح النحوي عند أبي بكر السراج (ت ٣١٦ هـ - ٩٢٨م)[١]:

قيل في وصف ابن السراج : " ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله"[٢] . وهذا القول دال على دور ابن السراج في ربط أبواب النحو العربي بعضها ببعض بمظاهر مختلفة كالترتيب وطريقة العرض ، واختيار الشواهد والأمثلة ، لكنّ مفتاح هذا الدور هو المصطلح النحوي الذي أولاه ابن السراج عنايته .

دخل المصطلح النحويّ عهداً جديداً بمجيء ابن السراج عبر مؤلفاته التي وصلت إلينا ، منها : كتاب الاشتقاق ، والموجز في النحو غير أن كتابه الأصول أبرز كتبه التي حاول أن يؤصل فيها القواعد الأساسية في النحو وما يتعلق بها من تعليل وسماع وقياس[٣] .

يبدأ ابن السراج الباب النحوي الذي يتناوله - معرفا مصطلح ذلك الباب - فيتوسع في التعريف بحيث يشكل تعريف المصطلح المادة النحوية للباب كله .

ومن هذه التعريفات التي تكشف عن تطور تعريف المصطلح النحوي عند ابن السراج ما نجده في تعريفه الاسم ، إذ قال : "الاسم ما دل على معنى مفرد . وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص ، فالشخص نحو رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر ، وأما ما كان غير شخص فنحو الضرب والأكل ... وإنما قلت ما دل على معنى مفرد لأفرق بينه وبين الفعل إذ كان الفعل يدل على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل . فإن قلت إن في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة ، وهذه أزمنة فما الفرق بينها وبين الفعل ؟ قلنا : الفرق أن الفعل ليس هو زمانا فقط كما أن اليوم زمان ، فاليوم معنى مفرد للزمان ، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر ، مع ذلك أن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة : الماضي والحاضر والمستقبل ،

---

(١) ينظر عند القفطي ؛ علي بن يوسف ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، ج٣ ، دار الفكر العربي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٩٧٦م ، ص ١٤٥ . وينظر عند ابن خلكان ، أبي العباس أحمد بن محمد ؛ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ج٣ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٢م ، ص ٤٦٢ . وينظر عند الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي ، تاريخ بغداد ، طبعة مصورة في دار الفكر عن مطبعة الخانجي ، ج٥ ، القاهرة ، ١٩٣٧م ، ص ٣١٩ .

(٢) ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ج١٨ ، مصدر سابق ، ص ١٩٨ .

(٣) ينظر عند حسن الملخ ، نظرية الأصل والفرع ، مرجع سابق ، ص.ص ٤٣-٤٥ . وينظر عند إبراهيم عبد الله رفيده ، النحو وكتب التفسير ، ج١ ، المنشأة الشعبية ، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٨١م ، ص ٧٥ .

فإذا كانت اللفظة تدل على الزمان فقط فهي اسم ، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل ، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل ... فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها ، منها أن يقال : إن الاسم ما جاز أن يخبر عنه ، نحو قولك عمر ومنطلق ، وقام بكر ... والاسم قد يعرف بأشياء كثيرة منها دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو الرجل والحمار والضرب ... ويعرف أيضا بامتناع (قد وسوف) من الدخول عليه ... إلا أن هذا ليس خاصا بالاسم فقط ... والاسم أيضا ينعت والفعل لا ينعت ، وكذلك الحرف لا ينعت ... والاسم يضمر ويكنى عنه فتضمره ، ومن ا لأسماء ما لا يكنى عنه ... كل ما صلح أن يكون معه يضر وينفع فهو اسم ... الرجل ينفعني والضرب يضرني"[١] .

نقلت هذا التعريف على طوله ليكون أنموذجا يوضح تطور التعريف ، ففيه أبرز ما طرأ على التعريف عند ابن السراج من حيث أسلوبه ، ومادته ، وعلاقته بالعلوم الأخرى التي نهل منها هذا العالم .

يبدأ ابن السراج بتعريف الاسم تعريفا بالماهية قائلا : "الاسم ما دل على معنى مفرد" . وهذا الشكل من التعريف مر به المبرد غير أن ابن السراج يضيف إليه شيئا جديدا هو كلمة (مفرد) وهي تكشف عن إدراك ابن السراج للمعاني وما تنقسم إليه من كونها مفردة أو مركبة . وهو يضع (الفعل) نصب عينيه فكأنه بقوله (معنى مفرد) يبعد الفعل أو يميز الاسم من الفعل إذ إن الفعل يدل على حدث وزمان أي على معنى مركب . وحتى يعطي الاسم بعدا آخر جعله قسمين : شخصا وغير شخص مبينا دخول المصادر تحت مصطلح الاسم كالأكل والضرب .

ولم يكتف بذكر التعريف فحسب ، بل شرح معطياته كلمة كلمة ، ثم انتقل بين مصطلحات ثلاثة هي الاسم والفعل والحرف . لأن الغاية من التعريف تمييز كل واحد من هذه لمصطلحات بعضها عن بعض ، وهو يصرح بهذا إذ يقول "لأفرق بينه وبين الفعل" . ويقوده لحديث عن الفعل إلى الحديث عن أزمانه مبينا أنه إما ماضيا وإما حاضرا وإما مستقبلا .

وينتبه ابن السراج إلى أن هناك أسماء تدل على الزمان كاليوم والليلة والساعة فيحاول أن يبرز الفرق في دلالتها على الزمن ودلالة الفعل على الزمن . مبينا أن هذا الفرق من

---

[١] أبو بكر السراج ، محمد بن سهل ، الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة ، ج١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٦م ، ص.ص ٣٦-٣٨ .

وجهين ، الأول : أن الفعل يدل على الزمان وعلى الحدث في آن واحد غير أن هذه الأسماء تدل على الزمان وحده غير مقترن بالحدث . والوجه الآخر أن الفعل يدل على زمن محصل أي ماض أو حاضر أو مستقبل وليس دلالة اليوم والليلة والساعة كذلك ، إذ إنها تدل على مقدار زمني لكنه مجهول لا تستطيع أن تحكم عليه بأنه ماض أو حاضر أو مستقبل . وبعد أن يحصن تعريفه الاسم يشرح مفردات التعريف حتى لا يتبادر إلى الذهن غير ما يريده من التعريف ، ثم ينتقل إلى أسلوب آخر معرفا به الاسم ، وهو التعريف بالموقع وهو أن يقع موقع المبتدأ أو موقع الفاعل كقوله : عمرو منطلق ، وقام بكر . وهذه إشارة إلى أهمية الخانة في تحديد مدخولها ، يدل على ذلك أنه لم يقل في موقع الاسم إنه يخبر به ؛ لاشتراك هذا الموقع بين المفرد والجملة ، ألا ترى أن موقع الخبر يستوعب الجملة كما يستوعب المفرد كقولي (محمد حاضر) و(محمد يحضر) . في حين أن خانة المبتدأ لا يحل بها إلا الاسم ؛ لأن الجملة لا تكون مبتدأ . والفاعل في الأصل اسم مفرد . فموقع الفاعل مخصص للاسم المفرد لا للجملة ، ولهذا صح أن يكون مما يمتاز به الاسم .

ثم ينتقل إلى أسلوب ثالث في تعريف الاسم وهو التعريف بالخاصية ، وإذا كان المبرد قد ذكر خاصية واحدة للاسم هي دخول الجار عليه – فإن ابن السراج قد استحضر معظم الخواص التي ينجلي بها الاسم ؛ ومعلوم أن ذكر مجموع الخواص أقوى من ذكر خاصية واحدة وأشد توضيحا وتحديدا للمعرف ، فلو اقتصر مثلا على خاصية قبول الجار فإن هناك أسماء لا يشملها هذا التعريف مثل (إذا) و(من) الشرطية و(ما) الشرطية ، في حين أن مجموع الخصائص لا تكاد تتخرم جملة واحدة ، فإذا كانت (من) الشرطية قد أبت دخول أل التعريف – وهي اسم– فإنها تتمايز بعدم قبولها علامة الفعل أعني (قد) و(سوف) فتخرج عن دائرة الفعل ، وتبقى إما في دائرة الحرف وهو القسم الثالث من أقسام الكلمة ، وإما في دائرة الاسم وهو القسم الأول من أقسام الكلمة ، وكون الحرف لا يدل على معنى في نفسه فقد خرجت (من) من دائرته ، فلا يبقى إلا أن تكون اسما . فعدم قبولها علامة الضد – أعني الفعل – علامة لها على أنها اسم . ولهذا استطرد ابن السراج في ذكر علامات الاسم إذ عد منها : قبول الجار ، وقبول حرف التعريف ، وكونه منعوتا ، وكونه يقبل الكناية عنه بضميره . وقوله : "كل ما صلح أن يكون معه يضر وينفع فهو اسم ... " فهذا إشارة إلى قبوله الإسناد .

ويمكن أن نستخلص مما تقدم خصائص التعريف عند ابن السراج وهي :

أ- حشد الأساليب المختلفة في تعريف المصطلح الواحد ، فقد عرف الاسم بالماهية فالموقع فالخاصية ، أما المثال فلا يكاد يذكر تعريفا إلا والمثال مصاحب له ومقترن به .

ب- إلى تكرار المعنى مع اختلاف اللفظ بقصد زيادة الإيضاح . وهذا واضح في قوله : "ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك عمرو منطلق وقام بكر" وقوله : "كل ما صلح أن يكون معه يضر وينفع" فكلا التعبيرين يشير إلى مسألة واحدة هي قبول الاسم الإسناد.

ج- التأثر بالمنطق على نحو لم نجده عند المبرد أستاذه ، يدل على هذا تفريعاته المختلفة في التعريف السابق ، ومناقشته للاعتراض الافتراضي في اتصاف اليوم والليلة والساعة بالدلالة على الزمن ، وهو من خصائص الفعل . وكذلك الاحتفاء بمجموع صفات الاسم ومحاولة استقصائها . فضلا عما يستعمله من مفردات المنطق وما تحمله من دلالات كقوله : "كل ما صلح أن يكون معه يضر وينفع فهو اسم" فهذا ما يعرف بالطرد والعكس[١] ، كما يعرف بأسلوب نفي الاحتمال .

د- الاستطراد في التعريف .

ه- بساطة التعابير ووضوحها[٢] ، فابن السراج وسع بثقافته وثقافة عصره أفق دائرة تعريف المصطلح النحوي .

---

(١) ينظر الكيشي ، الإرشاد إلى علم الإعراب ، مصدر سابق ، ص ٤٣٦ ، حاشية المحقق .

(٢) انظر في أمثلة أخرى لمنهجية تعريف المصطلح عند ابن السراج - على سبيل المثال لا الحصر - ابن السراج ، الأصول ، ج ١ ، مصدر سابق ، ص ٦٠ ، ٦٣ ، وص ص ٢٩٦-٣٠٠ ، ص ٤٠٥ .

تعريف المصطلح النحوي عند ابن هشام (ت ٧٦١ هـ - ١٣٥٩م)[١]:

امتاز ابن هشام بأسلوبه التعليميّ الذي عبّر عنه في تقديمه كتابه المُغني إذ قال : "وها أنا بائح بما أسررته ، مقيد لما قرَّرته ، مقرّب فوائده للأفهام ، واضع فرائده على طرف التّمام ، لينالها الطلاب بأدنى إلمام"[٢] . لهذا اختلفت أساليب التعريف عنده باختلاف مؤلفاته ، فوجدته يتناول المصطلح بالشرح والتحليل والتفسير سالكاً عدة أساليب ، متخذاً من تعريفه المصطلح مفتاحاً لشرحه ، وبيان أحكامه ؛ كل ذلك حرصٌ منه على إيصال ما يريده إلى ذهن المتلقي ، بل هو يضع الكتاب مُجملاً ، ثم يضع شرحاً عليه مفصلاً ، كما هو في قطر الندى وشرحه ، وشذور الذهب وشرحه.[٣]

وهو حينما يضع مصنفاته يتدرج بها من السهل إلى الصعب ، أو من الجزء إلى الكل ؛ ففي قطر الندى وشذور الذهب يبدأ بتعريف الكلمة ، لأنها أصغر وحدة تؤدي معنى مستقلاً في ذاتها ، ثم ينتقل إلى أقسامها واقفاً عند كل قسم مُعرّفاً له بخصائصه التي يتماز بها عن غيره ، كما هو الحال في تعريف الاسم والفعل .[٤]

ومع تعدد أساليبه في تعريف المصطلح النحوي غير أن أبرز أسلوبين من أساليب تعريفه : هما التعريف بالعامل ، والتعريف بالمعنى ، مُدعّماً كلاً منهما بالمثال أو الأمثلة تعزيزاً لهدفه التعليمي . وسأناقش مثالين من تعريفه أحدهما تعريفه المبتدأ ، وثانيهما تعريفه لـ(ليت).

عرّف ابن هشام المبتدأ بأنه : "الاسم المجرد من العوامل اللفظية للإسناد"[٥] . ويلحظ أن محور هذا التعريف يستند إلى العامل النحوي ، فتجرد الاسم من العوامل اللفظية هو الميزة الكبرى للمبتدأ فالأسماء التي تشترك في الرفع هي المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه ، واسم كان وخبر إنّ ، وخبر لا النافية للجنس ، واسم الأدوات التي تعمل عمل ليس . وقد استطاع ابن هشام أن يخرج كل هذه المدخلات بقوله : "المجرد من العوامل اللفظية" ؛ لأن هذه المرفوعات

---

(١) يُنظر عند ابن حجر ، الدرر الكامنة ، دار الجليل ، ج٢ ، بيروت ، ص.ص ٣٠٨-٣٠٩ . والشوكاني ، البدر الطالع ، الطبعة الأولى ، ج١ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٤٨ هـ ، ص ٤٠٢ . وابن عماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، مطبعة المكتب التجاري ، ج٦ ، بيروت ، ص ١٩١ .

(٢) ابن هشام ؛ عبد الله بن يوسف ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ج١ ، صيدا - بيروت ، ١٩٩٢م ، ص ١٤ .

(٣) يُنظر عند علي فوده نيل ، ابن هشام الأنصاري ، آثاره ومذهبه النحوي ، الطبعة الأولى ، الناشر : عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، طباعة شركة المطوع ، الدمام - السعودية ، ١٩٨٥م ، ص.ص ٣٨٢-٣٨٣ . وعمران عبد السلام شعيب ، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته - ليبيا ، ١٩٨٦م ، ص ٢٩٦ .

(٤) ينظر عند ابن هشام ، شرح قطر الندى ، مصدر سابق ، ص ١١ وما بعدها .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١١٦ .

إلاّ المبتدأ رُفعت بعامل لفظي ألا وهو الفعل في الفاعل ونائبه واسم كان ، وما عمل عمله في خبر إنّ ، وما حُمل على ليس – في خبر (ما) و(إن) و(لا) و(لات) العاملة عملها ، وقوله للإسناد محورٌ جزئيّ ثانٍ يُراد به (الموقعيّة) ؛ فالإسناد كون المبتدأ مُسنداً إليه كما في مثاله : (زيد قائم)[١] أو كون المبتدأ مسنداً كما هو في مثاله الآخر : (أقائمٌ الزيدان)[٢] . ولم يكن ابن هشام ليلقي التعريف ، ثم ينتقل إلى أحكام المعرّف دون شرحه التعريف ، موضحاً كل عبارة فيه بالمثال ؛ فعندما ذكر لفظ (المجرد) في تعريفه السابق – شرحه بقوله : " وخرج بالمجرد نحو (زيد) في (كان زيدٌ عالما)"[٣] ، فلسان حال هذا المثال يقول : الاسم المرفوع الواقع بعد كان ليس مبتدأ إنما هو اسم كان ؛ لتقدّم عامل لفظي عليه . ولم يخرج هذا المثال اسم كان فحسب إنما أخرج كلّ ما تقدمه عامل لفظي مما ذكرت آنفاً كالفاعل ونائبه و ... ثم يسوق مثالاً آخر مُصوراً فيه ما ليس فيه إسناد ، وهي الأعداد المفردة : (واحد ، اثنان ، ثلاثة) ، ثم يشرح ذلك بالكلمات : "فإنها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها"[٤] . ولي أن أتصور التعريف السابق للمبتدأ وفق المخطط الآتي :-

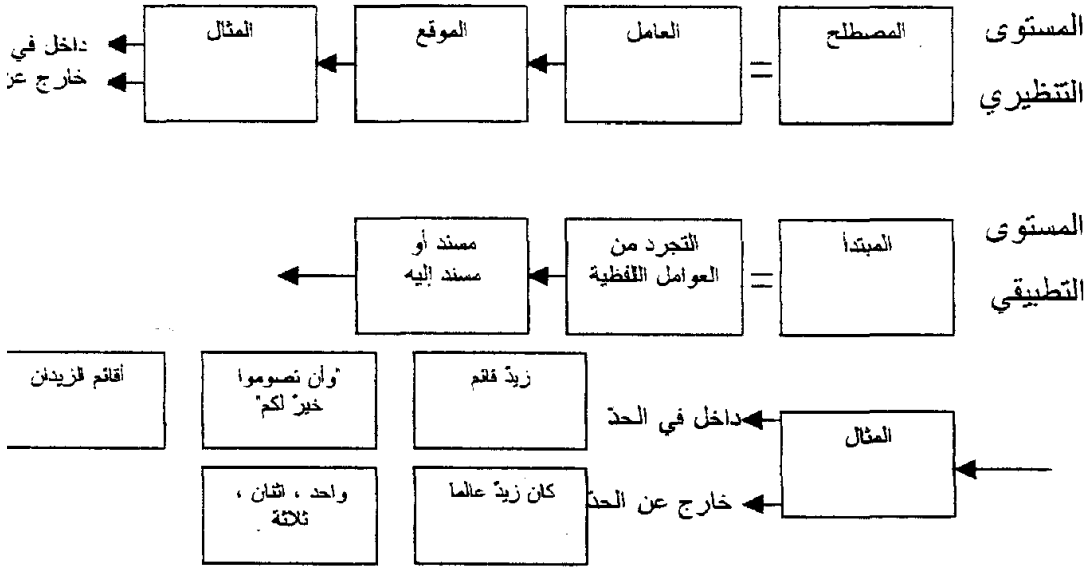

---

(١) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، مصدر سابق ، ص ١١٧ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٧ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١١٦ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ١١٧ .

والنموذج السابق للتعريف عند ابن هشام يكاد ينسحب على تعريفه المصطلحات كلها كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات .

والمُدقق في التعريف السابق عند ابن هشام يرى أن كلّ تركيب أو عبارة جاءت تخصيصاً للمعرَّف بحيث لا يقع التعريف إلاّ عليه . فبقدر ما يحدث انزياح في التعريف إلى اليسار بقدر ما تتضح صورة المعرَّف في الذهن أكثر بحيث لا يشترك معه غيره . وواضحٌ أن المبتدأ انتهى تعريفه عند قوله : (للإسناد) أي بالعمل والموقع غير أن ما جاء به من أمثلة زادت المعرَّف توضيحاً .

ومع أن تعريف المبتدأ ارتكز على ثلاثة عناصر : هي العامل ، والموقع والمثال ، غير أن الموقع متصلٌ بالعامل ، فالعامل هو الذي فرض كون هذه (الخانة) هي المبتدأ ، وأمّا المثال فجاء موضحاً ليس إلاّ . وعليه يمكن القول إن التعريف السابق هو تعريف بـ(العامل) .

ونأخذ أنموذجاً آخر من التعريف عند ابن هشام هو تعريفه (ليت) إذ قال : "ليت حرف تمنٍّ يتعلق بالمستحيل غالباً كقوله :

فيا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيبُ[1]

وبالممكن قليلاً ، وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر[2] ، فالأساس الذي انبنى عليه التعريف السابق هو (المعنى) إذ كشف لنا معنى (ليت) ، وهو التمني فيما لا يتوقع حصوله في أكثر استعمالاتها ، أو فيما يتوقع حصوله مقيداً المعنى الأول بالغلبة ومقيداً المعنى الثاني بالقلة . ولمّا كان المعنى الأول شائعاً في ليت دلّل عليه بقول الشاعر : "فيا ليت ... البيت" فالشباب لا يعود قطعاً ، فجاء المثال معبراً عن المعنى الأول الذي تأتي عليه (ليت) تعبيراً دقيقاً لا يتبادر إلى الذهن غيره . ثم يشمل التعريف محوراً آخر هو (الحكم) بقوله : "وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر" ؛ وبالحكم تتكشف حقيقتان لـ(ليت) الأولى : أنها تدخل على الجملة الاسمية ، والثانية : كونها تنصب ما أصله المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع ما أصله الخبر ويسمى خبرها . فالحقيقة الأولى تتعلق بخاصيتها ، والحقيقة الثانية تتعلق بعملها ، ويمكن القول : إنه سار في تعريفه وفق التنظيم الآتي :-

---

(١) ينظر الشاهد عند ابن هشام ، المغني ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣١٤ .
(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٣١٤ .

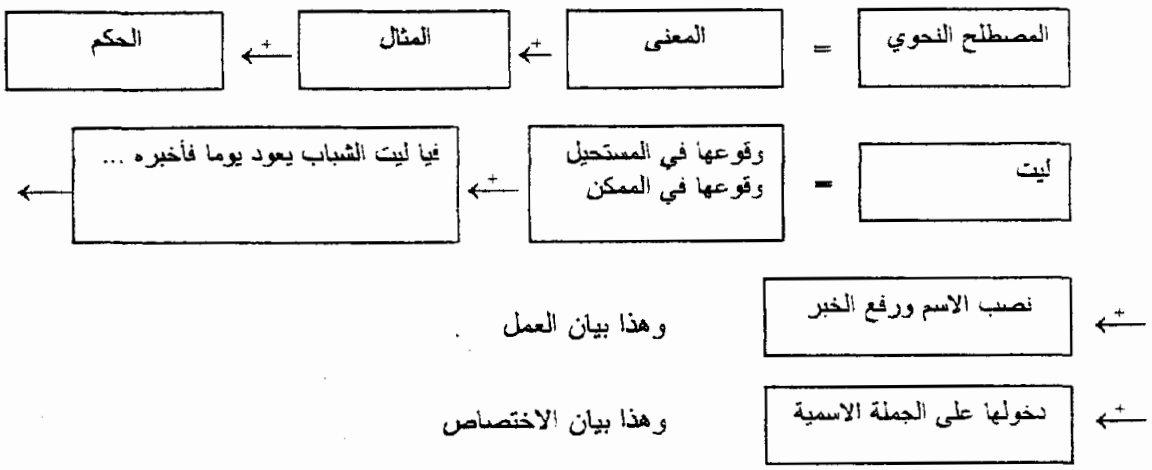

ويكثر هذا النمط من التعريف عند ابن هشام في تعامله مع الأدوات النحوية[١] .

وقل أن يتخذ التعريف الواحد شكلا واحدا عند ابن هشام ؛ فالتعريف بالمثال – مثلا – يكاد يرد مع كل تعريف أيا كان أسلوبه متصلا به ، موضحا له ، بحيث يجعل المتعلم أكثر تصورا لحقيقة المعرف . وهذا النوع من التعريف – أعني التعريف بالمثال – ينسجم مع المنهج التعليمي الذي اختطه ابن هشام لنفسه ، وهو يقدم المادة التعليمية لتلاميذه .

وربما حدث انزياح في معاني الألفاظ المستعملة في شرحه التعريف – نحو المنطق وأصول الفقه مستعيرا بعض هذه الألفاظ التي أصبحت كأنها من النحو في أصله كالجنس والفصل والنوع والماهية ، والعلة والمعلول والفرع والدور – فينقطع التواصل بينه وبين المتعلم أو يكاد . مثال ذلك ما جاء في تعليقه على تعريف ابن مالك الحال[٢] قال : "وفي هذا الحد نظر ؛ لأن النصب حكم ، والحكم فرع التصور ، والتصور متوقف على الحد ، فجاء الدور"[٣] .

ويبدو أن ابن هشام متأثر بمصطلح ابن جني من حيث إن كلا منهما نصب نفسه للتدريس ، فاختار أيسر السبل لإيصال المصطلح إلى المتعلمين ، ومن حيث إن كلا منهما مؤسس لمذهب جديد في التعامل مع المصطلح النحوي يشهد لذلك قول ابن خلدون : "إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو ، وكان ينحو في طريقته منحاة أهل

---

(١) ينظر باب (لو) عند ابن هشام ، المغني ، ج١ ، مصدر سابق ، ص.ص ٢٨٤-٣٠٠ .
(٢) ينظر عند ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .
(٣) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٧٩ .

الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني ، واتّبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه"[١] .

تعريف المصطلح النحوي عند الصبّان (ت ١٢٠٦ هـ - ١٧٩١م)[٢] :-

في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين جمدت إلى حدٍّ ما الدراسات النحوية ، وأضحت المؤلفات النحوية اجتراراً لما كتبه السابقون ، وتمثل ذلك في الحواشي المختلفة التي جاءت شرحاً وتعليقاً على مؤلفات المتقدمين .

وقد طال هذا الجمودُ شرح المصطلح النحوي وتعريفه ؛ إذ أصبحت مناقشة التعريف تخضع للشروط المنطقية القاسية ، ويُحكم على جودة التعريف أو رداءته بقدر موافقته أو مخالفته شروط الحدّ في علم المنطق .

ولعل محمد بن علي المعروف بالصبّان من أبرز النحاة الذين يمثلون هذه المرحلة . فقد جاءت حاشيته على شرح الأشموني (ت ٩٢٩ هـ - ١٥٢٢م) التي طارت شهرتها في الآفاق حاوية كمّاً هائلاً مما كتبه الشراح من تعليقات وشروح وتأويلات على شرح الأشموني .

ويُحاكم الصبان تعريف المصطلح النحوي محاكمة منطقيّة ؛ فالتعريف المثاليّ هو التعريف الذي يتمثل شروط الحدّ في علم المنطق ، فلا يشذّ عن شيء منها . كما يظهر تأثره بعلم الكلام وأصول الفقه بشكل واضح وهو يناقش تعريفات المصطلحات النحوية التي يسوقها الأشموني مُعلقاً عليها ، معترضاً حيناً وموافقاً أحياناً أخرى ، فضلاً عمّا يورده من آراء النحاة السابقين المتعلقة بالتعريف الذي يناقشه ، ولا سيما تعليقات شيخه الحفني "وهو يحمل مادة واسعة من خلافات النحاة يكمل بها ما ذكره الأشموني في شرحه"[٣] .

وسأسوق تعليقاً من تعليقاته على تعريف المصطلح عند الأشموني . قال الصبان مُعلقاً على كلمة (لفظ) الواردة في تعريف الأشموني (الكلام) : "وقوله : تحقيقاً تعميم في الصوت

---

(١) ابن خلدون ؛ عبد الرحمن بن محمد ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، الطبعة الثانية ، ج٣ ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة - القاهرة ، ١٩٧٩م ، ص.ص ١٢٦٧-١٢٦٨ .

(٢) يُنظر عند عبد الرحمن بن حسن الجبرتي ، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، المعروف بتاريخ الجبرتي ، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى ، ج٢ ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص.ص ٩٦-٩٨ .

(٣) شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، مرجع سابق ، ص.ص ٣٦١-٣٦٢ .

فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف أي محقق تحقيقا ، أو مقدر تقديرا أو بمعنى محققا أو مقدرا حال ، ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفرادا محققة وأفرادا مقدرة . قال الروداني : واستعماله في كل منهما حقيقة ؛ لأنه في المقدرة مجاز اهـ ومن التحقيقي المحذوف على ما قاله البعض[١] ؛ لتيسير النطق به صراحة ، وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة : إنه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيقي إما منطوق به بالفعل أو بالقوة ، والتقديري ما لا يمكن النطق به ، فإن الضمير المستتر كما قاله الرضي لم يوضع له لفظ حتى ينطق به ، وإنما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب ... فأقيم مقام اللفظ في جعله جزء الكلام الملفوظ كجعله جزء الكلام المعقول ، فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا ، وتارة يكون ممكنا جسما أو عرضا ..."[٢] .

فمن التعليق السابق يتبين أن الصبان يمزج النحو بالفقه والمنطق وعلم الكلام ، حتى جاءت مناقشته وشرحه التعريف أشد تعقيدا من التعريف نفسه . فإذا ما استثنينا قوله : "فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف" فليس ثمة تعبير إلا وهو مستعار من الفقه أو المنطق أو علم الكلام . فاستعماله الماهية والعرض والجسم من ألفاظ المناطقة . وقوله : "لا كلامه القديم ..." مما يرد عند المتكلمين [٣] . أما قوله : "الكلام الملفوظ والكلام المعقول" فالملفوظ يقابل المنطوق عند الأصوليين ، كما أن المعقول يقابل المفهوم عندهم ، فيقولون هذا الحكم يستنبط من منطوق النص أو من مفهومه سواء أكان مفهوم موافقة أم مفهوم مخالفة[٤] .

فثقافة الصبان تبرز واضحة في تعليقاته على تعريف المصطلح النحوي عند الأشموني ، لكنها ثقافة لا تزيد التعريف وضوحا بقدر ما تزيده توعرا وتعقيدا .

ولا يفوت الصبان في تعليقاته على تعريف المصطلح النحوي أن يعرض لآراء النحاة ولا سيما معاصريه كعرضه لرأي أستاذه الحفني ولرأي الروداني . وكذلك عرضه لرأي أحد المتقدمين أعني الرضي (ت ٦٨٦ هـ - ١٢٨٧م).

---

(١) يريد بالبعض شيخه الحفني ، نقل ذلك شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، مرجع سابق ، ص ٣٦١ .

(٢) الصبان ؛ محمد بن علي ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج١ ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، ص ٢٠ .

(٣) ينظر : محمد أحمد ملكاوي ، عقيدة التوحيد في القرآن الكريم ، الطبعة الثانية ، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع ، الرياض ، ص ٣٠٨ .

(٤) ينظر : محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص.ص ١٥٠-١٥١ .

ومما جاء في تعليقاته على شرح المصطلح النحوي قوله : "اعترضه شيخنا السيد (أي اعترض ما قاله الأشموني في تعريف الكلام من كون الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) بأن الظاهر أن التركيب والقصد داخلان في مفهوم (المفيد) ، فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية ، والتضمنية غير مهجورة في الحدود ، ولو سلم أنها التزامية فهجرها إنما هو في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات . ومن هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم"[1] . فواضح أن تعليقاته على شرح التعريف عند الأشموني إنما هي تعليقات مستمدة من علم المنطق ، وشروط الحدّ فيه .

ويجد الناظر في حاشية الصبان أن التعليق على التعريف ليس تعليقاً على تعريف نحويّ بقدر ما يكون تعليقاً على تعريف منطقي . ممّا يشير إلى أن صنعة المنطق كادت تغلب صنعة النحو عند الصبان .

---

(١) الصبّان ، حاشية الصبان ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .

تعريف المصطلح النحوي وأصول الفقه :-

ارتبطت أصول النحو بأصول الفقه ارتباطا ينم عن وجود علاقة متأصلة بين العلمين ؛ الناظر في أصول النحو يجد كل أصل منها متصلا بأصل من أصول الفقه ، أو منقولا عنه ، بين المصطلح الأصولي في الفقه والمصطلح الأصولي في النحو نسب عريق ووشائج قربى .

فأصول النحو "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما أن أصول الفقه أدلة لفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[١] .

فإذا كان القياس في أصول الفقه هو : "حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو فيه عنهما بأمر جامع بينهما ، من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنهما"[٢] ، فإن القياس النحوي التعليلي) المتأثر بالقياس الأصولي هو "تقدير الفرع بحكم الأصل ، أو حمل فرع على أصل علة وإجراء حكم الأصل على الفرع أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع أو اعتبار الشيء بجلمع"[٣]. ذ إن هذا النوع من القياس يهدف إلى تعليل الحكم النحوي الذي ثبت بالاستقراء ، وأركانه هي ركان القياس الأصولي في الفقه من أصل وفرع وعلة جامعة وحكم"[٤] .

وليس غرض الباحث في هذا الفصل إثبات ما بين أصول النحو وأصول الفقه من سلات قربى ، إنما مثل بالقياس لأنه الأصل النحوي الذي قام عليه الدرس النحوي منذ الخليل سيبويه حتى العصر الحديث .

والتعريف النحوي من الأصول[٥] التي لم يتجاوزها نحوي قط بل تعارفها النحاة كل حسب ثقافته ، ودرجة اهتمامه بها .

---

١) أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ؛ تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٨٠ .

٢) الغزالي ؛ أبو حامد ، المستصفى من علم الأصول ، الطبعة الأولى ، ج٢ ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٣٢٤هـ ، ص ٦٦ .

٣) أبو البركات الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، مصدر سابق ، ص ٩٣ .

٤) ينظر طاهر سليمان حمودة ، القياس في الدرس اللغوي – بحث في المنهج – ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢م ، ص ٤٩ .

٥) أعني بالأصول هنا الأركان الأساسية التي يستند إليها الدرس النحوي من تعريف وتحليل وتعليل وأحكام .

وتعريف المصطلح النحويّ الواحد يختلف غالباً من نحويّ إلى آخر . وهـذا الاختـلاف إمّا أن يكون في أسلوب التعريف كأن يكون بالماهيـة أو الاقتران الموقعيّ أو الضـدّ أو غـير ذلك ، وإمّا أن يكون في الألفاظ ؛ فهذه الألفاظ تصطبغ بثقافة النحوي وميوله ؛ لهذا تجد ألفـاظ التعريف منقولة من حقول دلاليّة متباينة ، وقد تتجاوز معاني ظلال فلسفية أو منطقية أو فقهية .

وسأتناول بالدراسة في هذا الفصل اثنين من النحويين الذين كان للفقه وأصوله أثرٌ بـارزٌ في أعمالهم النحوية عامة ، وفي تعريف المصطلح النحويّ خاصّة ، أحدهما في القـرن الرابـع الهجري هو أبو سعيد السيرافي ، وثانيهما في القرن السابع الهجريّ هو ابن الحاجب النحويّ .

وقد أرجأت الحديث عن هذين العلمين إلى هذا الموضع لأنني أفـردت لهمـا عنوانـاً خاصّاً هو (تعريف المصطلح النحوي وأصول الفقه) ولو جاء ترتيبهما وفق التسلسـل الزمنـي لكان موضع السيرافي (ت ٣٦٨هـ - ٩٧٨م) بعد الحديث عن ابن السراج (ت ٣١٦هـ - ٩٢٨م) ، ولكان الحديث عن ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ - ١٢٤٨م) قبل الحديث عن ابن هشام (ت ٧٦١ هـ - ١٣٥٩م) .

تعريف المصطلح النحوي عند السيرافي (ت ٣٦٨ هـ - ٩٧٨م)[١] :-

كان السيرافي ذا ثقافة كلامية ومنطقية ، إذ التقى بمحمد بن عمر المتكلم الزاهد ، وكذلك التقى بالكرخي الفقيه ، وكان الأخير رأساً في الاعتزال ، وقد عقد له حلقة كان يُقـرئ فيـها . وتظهر ثقافة أبي سعيد السيرافي في الكلام والمنطق من بعض المبادئ الكلامية التي جاءت فـي شرحه لكتاب سيبويه ، وإسرافه في التعليلات النحوية التي تهدف إلى إبراز الحكمة في التراكيب اللغوية وما جاءت عليه من صور ، كما تهدف إلى معرفة علاقة المفردات بعضها ببعض فـي التراكيب ، وما يتصل بذلك من بناء وإعراب ؛ وقد كان المعتزلة يُعنون بالعلة ، ويـرون أنـها وصف ذاتي لا يتوقف على جعل جاعل ، فهي مؤثرة بذاتها ، لذلك يطلقون عليـها (المؤثـر أو الموجب)[٢] .

---

(١) يُنظر : الزبيدي ؛ أبو بكر محمد بن الحسن ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبـي الفضـل إبراهيم ، دار المعـارف ، مصر ، ١٩٧٣ ، ص ١١٩ . والنديم ، الفهرست ، مصـدر سـابق ، ص ٦٢ . وابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج١ ، مصدر سابق ، ص.ص ٣٦٠-٣٦١ .

(٢) ينظر : محمد البكاء ، منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ، دار الشؤون الثقافية العامـة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص.ص ٢٥-٢٦ .

وكان أبو سعيد السيرافي يرفض المنطق الأرسطاطاليسي كغيره من المتكلمين والفقهاء لمتقدمين . وفي مناظرته مع متى بن يونس[١] ما يكشف عن بغضه المنطق الأرسطاطاليسي ، غير أن المناظرة تكشف عن ثقافته الكلامية والمنطقية ؛ إذ لجأ إلى المنطق الذي يهاجمه في محاورته متى بن يونس .

ويبدو أن السيرافي كان يخفي اعتزاله ، بحيث لا يشتهر أمره به[٢] . إلا أن ثقافته لاعتزالية والفقهية والمنطقية ظهرت في تأليفاته النحوية وشروحاته المختلفة التي من أشهرها شرحه كتاب سيبويه [٣] .

كان السيرافي يفتي الناس من مذهب أبي حنيفة ، وقد أقام في جامع الرصافة خمسين عاما ، ثم تولى القضاء ، وكان أكثر فقها في الفتوى ، وقد مزج دراسة التركيب القرآني نحويا دراسته دلاليا ، محاولا إيجاد توازن بين الرأي النحوي والرأي الفقهي .[٤]

وقد حاولت أن أتلمس أثر الفقه وأصوله عند السيرافي في التعريف النحوي خاصة ، وما يتصل به من تفسير أو اعتراض أو تعليل ، وذلك في شرحه كتاب سيبويه .

قال السيرافي في حد الاسم : "كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضي أو غيره فهو اسم . فهذا الحد الذي لا يخرج منه اسم ألبتة ، ولا يدخل فيه غير لاسم . وتوهم بعض الناس أن (مضرب الشول) وما جرى مجراه قد دل على الضراب وعلى زمان الذي يقع فيه ، وأراد بذلك إفساد ما ذكرناه من حد الفعل بدلالته على الحدث والزمان ، قد وهم فيما توهم ؛ لأن الذي أردناه من الدلالة على الزمان هو ما يدل عليه الفعل بلفظه ، من زمان ماض أو غير ماض ، كقولك : (قام ويقوم) ، و(مضرب) اسم للزمان الذي يقع فيه

---

(١) ينظر : المناظرة عند أبي حيان التوحيدي ، الإمتاع والمؤانسة ، تصحيح وضبط أحمد أمين وأحمد الزين ، ج١ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، د.ن ، د.ت ، ص.ص ١٠٩-١٢٨ .

(٢) ينظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٣٦٠ . وابن المرتضي ؛ أحمد بن يحيى ، طبقات المعتزلة ، تحقيق سوسنة ديفلد فلزر ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ١٣١.

(٣) ينظر : عبد المنعم فائز ، السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٣ ، ص.ص ١٦-١٧ .

(٤) البكاء ، منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

الضراب دون الضراب ، كقولنا : (مشتى) و(مصيف) . وقولك : (أتى مضرب الشول) و(انقضى مضرب الشول) ، كما يقال : جاء وقته ، وذهب وقته ، ولو كانت الأسماء المشتقة توجب ألا ينفرد المشتق له بالاسم إلا أن ينضم إليه المعنى الذي اشتق منه اللفظ لكان الزاني يقتضي الرجم والزنى جميعا ، وكنا إذا قلنا : لعن الله الزاني فقد أدخلنا الزنى معه في اللعن ، وهذا بين الفساد"[١] .

وقد آثرت أن أنقل هذا التعريف ومناقشته – على طوله – ؛ لأبين مسائل تتعلق بالتعريف ههنا .

أولاها : أن ما جزم به من أنه الحد الفاصل للاسم – فيه نظر ؛ لأن قوله (كل شيء) يدخل فيه الحرف ، فالحرف شيء ، ويدل على معنى ، وإن كانت دلالته على المعنى في غيره لا في نفسه .[٢]

ثانيتها : اقتفاؤه أسلوب الفقهاء المتأثرين بالمنطق في الحجاج وبسط القول في المسألة ؛ إذ يورد الاعتراض على الاسم بألفاظ الزمان المشتقة ، مبينا أن هذه الألفاظ لا تدل على زمن محصل ؛ والفعل يدل على زمن محصل ، كما أن الفعل يدل على الزمن بلفظه أي بوضعه ، ودلالة هذه الأسماء على الزمان ليست دلالة وضعية . عدا ما تقدم فإن هذه الألفاظ تشير إلى الزمن وحده ولا تدل على الحدث . ثم أعاد شرح لفظ (محصل) بقوله : "لأن الذي أردناه من الدلالة على الزمان ... وذهب وقته" . وتمثيله ب (جاء وقته) و(ذهب وقته) إشارة منه إلى أن (مضرب) تدل على الزمان غير المحصل فقط ولا دلالة لها على الحدث . ثم يزيد المسألة توضيحا بقوله : "ولو كانت الأسماء المشتقة ..." فقوله هذا تأكيد آخر على أن (مضرب) وما جرى مجراها تدل على الزمان دون الحدث . فانظر إليه كيف يبسط المسألة ، ويكرر المعنى بعبارات مختلفة ، وهذا ديدن الفقهاء في مناقشتهم المسائل الفقهية .

---

(١) السيرافي ، الحسن بن عبد الله ، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين ، الطبعة الأولى ، ج١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م ، ص.ص ٥٣-٥٤ .

(٢) ينظر : الزجاجي ؛ عبد الرحمن بن إسحاق ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، الطبعة الثالثة ، دار النفاس ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص.ص ٤٨-٥٢ .

وثالثتها : أنه يقيس مسألة نحوية على مسألة فقهية مبينا أن الاسم المشتق قد يدل على المعنى الذي تدل عليه صيغته الصرفية دون أن يدل على الحدث الذي اشتق منه قياسا على اسم الفاعل (الزاني) فإنه يدل على من اتصف بفعل (الزنى) دون الدلالة على الحدث نفسه وهو الزنى ، لأن الأصل في الفعل الإباحة . فالفعل لا يوصف بأنه حلال أو حرام إلا إذا نص الشارع على حله أو حرمته[١] . فالقتل كفعل لا يوصف بحل أو حرمة إلا بكيفية وقوعه فقتلك العدو في المعركة حلال ، وقتلك البريء حرام ، فهذا حلال وذاك حرام مع أن كليهما قتل . ولذلك قال : "وكنا إذا قلنا لعن الله الزاني فقد أدخلنا الزنى معه في اللعن وهذا بين الفساد" . وهذا القياس يريد أن يثبت به حكما مؤداه أن (مضرب) تدل على مقدار من الزمن وليس فيه دلالة على الحدث وهو الضرب الذي اشتقت منه .

ويتضح تصور السيرافي للتعريف النحوي لأنه وسيلة لتمييز المعرف ، ولذلك اعترض على تعريف سيبويه للاسم قائلا : "وأما الاسم فإن سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره ، وينماز من الفعل والحرف ، وذكر منه مثالا اكتفى به عن غيره" [٢] ، فقد تنبه إلى أن (المثال) لا يكون كاشفا للمعرف بل لا بد من أسلوب آخر في التعريف يعضده كحده أو رسمه[٣] .

وقد كان للسيرافي أثر فيمن جاء بعده في التعريف النحوي إذ تجد قوله السابق في تعريف الاسم "غير مقترن بزمان محصل" عبارة تأثر بها النحاة من بعده في حدهم للاسم كما هو عند الزمخشري وابن الحاجب النحوي . كما أن السيرافي نفسه كان متأثرا بابن السراج الذي يعد فيما يبدو أول نحوي يستعمل عبارة "زمان محصل"[٤] . وهو أول من تنبه للأسماء الدالة على الزمان كاليوم والليلة ، وجاء السيرافي ليناقشها مرة أخرى غير أن الأخير انصرف إلى المشتق منها كمضرب الشول .

---

(١) محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .
(٢) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٥٣ .
(٣) الحد يكون مطردا ومنعكسا بينما يكون الرسم مطردا لا منعكسا فالرسم يرادف الخاصية لأن كليهما تعريف باللازم (ينظر الكيشي ، الإرشاد إلى علم الإعراب ، مصدر سابق ، ص ٦٦) .
(٤) ينظر : "تعريف المصطلح النحوي عند ابن السراج" في هذا الفصل .

تعريف المصطلح النحوي عند ابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ - ١٢٤٨م)[١] :

كان ابن الحاجب بارعا في العلوم الأصولية ، وتحقيق علم العربية[٢] . وقد اشتغل بالعلم والقراءات ، وحرر النحو تحريرا بليغا ، وكان مقدما في علوم كثيرة متمكنا في الفقه والأصول والفروع والنحو والتصريف والتفسير ، وغير ذلك[٣] .

لهذا أطلق عليه بعض الباحثين[٤] لقب (الفقيه النحوي) . ويظهر تأثره بالفقه واضحا في مؤلفاته ، إذ طغت على أسلوبه عقلية الفقيه من تأويلات وترجيحات أقرب ما تكون إلى أساليب الفقهاء والأصوليين[٥] .

وتكثر عنده الألفاظ الأصولية في تعريفه المصطلحات النحوية التي تشعر بعمق ثقافته الفقهية والأصولية ، وانعكاس هذه الثقافة على أسلوبه في تعريف المصطلح ومناقشته .

من ذلك تعليقه على قول الزمخشري : " و(إلى) معارضة لمن دالة على انتهاء الغاية[٦] ، إذ قال ابن الحاجب : "والكلام في الانتهاء كالكلام في الابتداء ، وقد يكون معنى المصاحبة ، وقد جاءت إلى ، وما بعدها داخل فيما قبلها ، وجاءت ، وما بعدها غير داخل ، فمنهم من حكم بظهور الدخول ، ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول ، وعليه النحويون ، ووجب دخول المرافق في وجوب الغسل ليس من ظاهر الآية ، وإنما حمل على ذلك من السنة بدليل فلم يصر إليه إلا بدليل"[٧] . فقد مزج النحو بالفقه مبينا رأي النحويين في معنى (إلى) إذ إن ما بعدها لا يدخل في حكم ما قبلها ، مشيرا إلى أن للفقهاء رأيا آخر وهو انتفاء دخول ما

---

(١) ينظر : أبو شامة المقدسي ؛ الذيل على الروضتين ، تصحيح محمد زاهد الكوثري ، الثقافة الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٤٧م ، ص.ص ٥٣١-٥٣٩ . والسيوطي ، جلال الدين ، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، ج١ ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ،١٩٦٧م ، ص ٤٥٦. وابن الجزري ، غاية النهاية في طبقات القراء ، نشر براكشتراسر ، مطبعة الخانجي ، مصر ، ١٩٣١ ، ص.ص ٥٠٨-٥٠٩ .

(٢) أبو شامة المقدسي ، ذيل الروضتين ، مصدر سابق ، ص ١٨٢ .

(٣) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٤١٣ .

(٤) طارق عبد عون الجنابي ، ابن الحاجب النحوي ، آثاره ومذهبه ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٧٤م ، ص ٣٨ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٩٢ .

(٦) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ١٤٤ .

(٧) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٤٤ .

عدها في حكم ما قبلها ، وأن وجوب غسل المرافق في آية الوضوء[١] إنما استمد من دليل وي ، لا من معنى (إلى) النحوي .

وقوله في تعريف غير المنصرف : "ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامها .. وحكمه أن لا كسر ولا تنوين"[٢] . فقد ذكر الحكم متصلا بالعلة لأن "الحكم في اصطلاح لأصوليين ما توجبه العلة"[٣] .

وفي تعليقه على حد الزمخشري للاستثناء بين أن الاستثناء فيه إشكال باعتبار قليته وحده قائلا : "والصواب الذي يجمع بين رفع الإشكالين أن نقول : لا نحكم بالنسبة إلا عد كمال ذكر المفردات في كلام المتكلم ، فإذا قال المتكلم : قام القوم إلا زيدا ، فهم القيام لا بمفرده ، وفهم القوم بمفرده وأن منهم زيدا ، وفهم إخراج زيد منهم بقوله : إلا زيدا ، م حكم بنسبة القيام إلى هذا المفرد الذي أخرج منه زيد ، فحصل الجمع بين المسالك مقطوع بها على وجه مستقيم ..."[٤] . إذ إن قوله : "الجمع بين المسالك المقطوع بها" مما ستعمله الأصوليون عند حديثهم عن مسالك العلة وقوادحها[٥] . ثم إن استعماله تعبير "باعتبار قليته وحده" مما اصطلح عليه الأصوليون ، وهو ما يعرف عندهم بمفهوم النص الذي يقابله نطوق النص[٦] .

وبعد أن عرف الإضافة اللفظية بقوله : "ولو قيل فيها أيضا عدول عن أصل في العمل ى لفظ الإضافة لإفادة التخفيف لكان جيدا أيضا"[٧] ، ناقش مسألة المضاف المعرف بأل : حذف تنوينه لأجل الإضافة أم حذف لأجل دخول (أل) عليه ؟ إذ بين أن حذف التنوين إنما كان خول (أل) وللإضافة غير أن الأولى أن يكون حذف التنوين لدخول أل لأنها دخلت قبل إضافة : "فوجب أن يكون حذف التنوين لهما ، لأنه موجب له موجبان ، سبق أحدهما فثبت

---

(١) سورة المائدة ، آية رقم (٦) .
(٢) الرضي الأستراباذي ؛ محمد بن الحسن ، شرح كافية ابن الحاجب ، قدم له ووضع فهارسه إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، ج١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٨٧ .
(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٨٧ .
(٤) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٣٦٠ .
(٥) ينظر : محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص.ص ٢٤٣-٢٤٩ .
(٦) محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .
(٧) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٤٠٢ .

الحكم للسابق ، كما لو لمس ، ثم بال فانتقاض الوضوء للمس السابق ، ولم يؤثر الثاني شيئاً إذ لا يحصل الحاصل"[١] فقد قاس مسألة نحوية على مسألة فقهية ، ومعلوم أن القياس أصل من الأصول المعتبرة في التشريع الإسلامي[٢] .

ومن تأثره بأصول الفقه اعتداده بـ(استصحاب الحال)[٣] إذ جوّز أن تكون الأسماع وغيرها "مقصودة بالدعاء من حيث المعنى ، فطلب استصحاب بقائها ، والأسماع بها ملازمة إلى آخر دقيقة ، كما غلبت في عادة الوارث ملازمته لموروثه عند الموت"[٤] .

وتظهر عنده بعض القواعد الأصولية الفقهية التي يدحض بها حكمًا نحويًا ، من ذلك مناقشته بطلان كون أداة النداء مع المنادى تشكل كلاماً تامّاً ، قائلاً : " لا وجه لمن يقول : إن الحرف مع الاسم كلام لأنه مخالف لما علم ثبوته ؛ إذ يلزم منه أن يكون الحرف مسنداً إليه ومسنداً به ، وكلاهما باطل ، أو يلزم أن يكون كلام من غير إسناد ، وهو باطل فلما لزم منه بطلان أحد الأصلين المذكورين[٥] المتفق عليهما ، علم أنه باطل إذ ما أدى إلى الباطل فهو باطل"[٦] . فقوله " ما أدى إلى الباطل فهو باطل" من القواعد المقررة عند الأصوليين"[٧] .

ومما سبق يتبين أن تأثر ابن الحاجب بالفقه وأصوله ممّا لا سبيل لإنكاره ، سواء أكان ذلك في استعارته المصطلح الأصولي أم في مناقشته المصطلحات النحوية وشرحها .

---

(١) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٤٠٤ .
(٢) يُنظر : محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ وما بعدها .
(٣) أبو البركات الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، مصدر سابق ، ص ١٤١ .
(٤) ابن الحاجب ؛ جمال الدين أبو عمرو عثمان ، الأمالي النحوية ، تحقيق فخر صالح قدارة ، الطبعة الأولى ، ج١ ، دار عمار ، عمان ، ١٩٨٩م ، ص ١٣٩ .
(٥) المراد بالأصلين المتفق عليهما : كون الجملة هي التي تتركب من كلمتين اسندت إحداهما إلى الأخرى ، كون الحرف لا يُسند ولا يسند إليه (الإيضاح ، ج١ ، ص ٢٥٠) .
(٦) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص.ص ٢٥٠-٢٥١ .
(٧) يُنظر : أبو المظفر ؛ منصور بن محمد السمعاني ، قواطع الأدلة في الأصول ، تحقيق محمد حسن الشافعي ، الطبعة الأولى ، ج١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت ، ص ٨٠ .

ويبدو أن ابن الحاجب قد تأثر في التعريف النحوي بالزمخشري (ت ٥٣٨ هـ - ١١٤٣م) تأثرا واضحا ، إذ اقتفى أثره في بعض تعريفاته النحوية ، بل جاء بعضها نقلا عن الزمخشري ؛ من ذلك تعريفه للتمييز بقوله : "التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة"[١] ، وهو التعريف نفسه الذي أورده الزمخشري في مفصله[٢] .

وكذلك تعريفه المعرب بقوله : "وحكمه أن يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا"[٣] ، أي ما اختلف بسبب العامل . وقد عرفه الزمخشري بقوله : "ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا بحركة أو حرف أو محلا"[٤] ، فكلاهما يذهب إلى أن الإعراب لفظي لا معنوي .

وعندما عرف الكلمة ، قال : "لفظ وضع لمعنى مفرد"[٥] ، وليس ثمة فرق بين هذا التعريف وتعريف الزمخشري لها بقوله : "اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[٦] . فمعطيات التعريفين شيء واحد ، وإن اختلف ترتيب الألفاظ فيهما .

ولعل إعجابه بالزمخشري هو الذي حبب إليه شرح مفصله في كتابه الموسوم بـ (الإيضاح في شرح المفصل) .

---

(١) الرضي الأستراباذي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٩٠ .
(٢) ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٣٤٨ .
(٣) الرضي الأستراباذي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٥٠ .
(٤) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١١٢ .
(٥) الرضي الأستراباذي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢١ .
(٦) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٦١ .

تعريف المصطلح النحوي والمنطق :-

ما نراه في كتاب سيبويه من تعريفات وتقسيمات للكلمة والجملة إنما هو تقسيمات اهتدى إليها العقل والفكر ؛ لأن العقل قسمة مشتركة بين البشر على اختلاف ألوانهم وألسنتهم . فإذا كان علم المنطق هو : "علم القوانين التي يسير عليها الفكر في وصوله إلى التصورات والتصديقات الصحيحة"[١] ، فإن هذه القوانين قد يهتدي إليها كلها أو جلها العقول الألمعية من غير أن تنظر إلى ما وضعه أرباب هذه الصناعة من قوانين .

والدليل على أن التعريف النحوي لم يكن مشتقا من التعريف المنطقي اختلاف هذا التعريف غاية وأسلوبا عما هو عليه في التعريف المنطقي . ذلك أن التعريف النحوي كان يسعى إلى تمييز المحدود من غيره بينما سعى التعريف المنطقي إلى تجسيد صورة للمحدود غير متحصلة في الذهن ، والبحث عن ماهية المعرف وجوهره . وإذا كان التعريف المنطقي يسعى إلى الوصول إلى جوهر الشيء مع ما يقتضيه ذلك من مراعاة للشروط المنطقية فإن التعريف النحوي يسعى إلى تقريب صورة المعرف إلى الذهن مع مراعاة الاعتبارات اللغوية [٢] .

وظل للتعريف النحوي خصوصيته التي تميزه عن التعريف الأرسطي حتى بداية القرن الرابع الهجري تقريبا .

ويتضح من تحليل التعريفات النحوية التي سادت في القرن الرابع وما يليه أن الاتجاه السائد في البحث النحوي هو "تطبيق الخصائص المنطقية للحد في التعريفات النحوية"[٣] ، وما نجده من اعتراضات ابن يعيش على الزمخشري في المفصل صورة حية لتطبيق شروط الحد المنطقي على التعريف النحوي .

---

(١) عبد الرحمن بدوي ، المنطق الصوري والرياضي ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٣م ، ص ١٢٦ .

(٢) عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث – بحث في المنهج – دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ص.ص ٧٢-٧٣ .

(٣) علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، دار الثقافة ، بيروت ، د.ت ، ص ١٢٩ . وينظر عند ابن تيمية ؛ تقي الدين أبو العباس أحمد ، الرد على المنطقيين ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، بومبلي ، ١٩٤٩ ، ص.ص ١٤-١٥ .

ومن أمثلة ردّ النحويين التعريف في هذه المرحلة – تعريف الشيخ خالد الأزهـــري (ت ٩٠٥ هـ – ١٤٩٩م) النعت بقوله : "تابع للمنعوت في رفعه إن كان مرفوعاً ، ونصبه إن كـــان منصوباً ، وخفضه إن كان مخفوضاً ، وتعريفه إن كان المنعوت معرفـــة ، وتنكـيره إن كـــان المنعوت نكرة"[١] . وعلى ما في هذا التعريف للنعت من وضوح وتمييز له عـــن غـــيره إلاّ أن النحاة[٢] يردون هذا التعريف ؛ لأنه بيان لأحكام النعت لا تعريفٌ لماهيته . ويقبلون تعريفاً آخـــر هو "التابع المشتق بالفعل أو بالقوة الموضح لمتبوعه أو المخصص له"[٣] .

وقد اضطربت كلمة الباحثين[٤] في تحديد أول من تأثر بالمنطق في بحوثه النحوية فمـــن قائلٍ معتدلٍ : إنه ابن السراج ، ومن قائل مُغالٍ : إنه الفراء ، وسأضرب صفحاً عن الحديث عـن هؤلاء الأوائل لعدم ظهور تأثرهم بالمنطق ظهوراً واضحاً لأقف عند ابن جني الذي ظـــهر أثـــرُ المنطق في كتاباته النحوية عامة وفي تعريفه المصطلحات خاصة محاولاً تلمُّـــس أثـــر ثقافتـــه المنطقية في تعريف المصطلحات النحوية .

تعريف المصطلح عند ابن جني (ت ٣٩٢ هـ – ١٠٠١م)[٥] :-

تأثر ابن جني بالمنطق في بحوثه النحوية تأثراً واضحاً إذ يعترف فـــي مقدمـــة كتابـــه الخصائص قائلاً – في أسباب تأليف الكتاب – : " وذلك أنا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعـــرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[٦] .

غير أن كتابه (الخصائص) على أهميته ، وتعدد مباحثـــه يكـــاد يفتقـــر إلـــى تعريـــف المصطلحات النحوية ، لأنه كتاب في أصول النحو وعلله ، والدلالة والأصوات وغيرها ، وليس غاية هذا البحث تلمّس أثر المنطق في هذه الموضوعات ، إنما الغاية تلمّس أثـــر المنطـــق فـــي

---

(١) الشيخ خالد الأزهري ، شرح الأجرومية ، مطبعة التقدم العلمية ، القاهرة ، ١٣٢٥ هـــــ ، ص ٦٢ . وينظر عند علي أبي المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(٢) ينظر حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري للأجرومية ، ص ٦٢ .

(٣) علي أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي ، القاهرة الحديثة للطباعة ، القـــاهرة ، ١٩٧٠م ، ص ٣٤٤ .

(٤) ينظر عند علي أبي المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، مرجع سابق ، ص ٩٣ . وعند منـــى إلياس ، القياس في النحو العربي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥م ، ص ١٣١ .

(٥) ينظر عند القفطي ، إنباه الرواة ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص.ص ٣٣٥-٣٤٠ . والبغـــدادي ، تـــاريخ بغداد ، ج١١ ، مصدر سابق ، ص.ص. ٣١١-٣١٢ .

(٦) ابن جني ؛ أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، الطبعـــة الرابعـــة ، ج١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢ .

التعريف النحوي . ولعلي أجد هذه الغاية واضحة في كتابه (المنصف) وأشد وضوحا في كتابه (اللمع) .

ومما يتماز به أسلوب ابن جني في التعريف النحوي كثرة التقسيمات والتفريعات . قال في تعريف النداء : " الأسماء المناداة على ثلاثة أضرب : مفرد ، ومضاف ، ومشابه للمضاف لأجل طوله . والمفرد على ضربين : معرفة ونكرة ، والمعرفة أيضا على ضربين : أحدهما ما كان معرفة قبل النداء ، ثم نودي فبقي على تعريفه ، نحو : يا زيد ، ويا عمرو . والثاني ما كان نكرة ثم نودي فحدث فيه التعريف بحرف الإشارة والقصد ..."[١] .

فقد ذكر أقسام الاسم المنادى من حيث التعريف والتنكير ، ثم أخذ يبين حكم كل منهما . واعتماد التعريف على التقسيم ميزة امتاز بها التعريف الأرسطي[٢] .

كما تظهر في تعريفاته ألفاظ المناطقة من ذلك لفظة (كل) في تعريفه المفعول المطلق . قال : "اعلم أن المصدر كل اسم دل على حدث وزمان مجهول"[٣] .

ومن تعريفاته التي ظهرت فيها السمات المنطقية قوله في التمييز : "ومعنى التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض ، ولفظ المميز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به تبيين الجنس ، وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير"[٤] .

ففي التعريف السابق :-

- يستعمل الأجناس وهي من مصطلحات المنطق .
- شكلية التعريف في قوله : "لفظ المميز اسم نكرة يأتي بعد ..." .
- ذكر الصفة والكيفية والكم وهي مما يعنى به علم المنطق إذ تشكل الكيفية والكم مقولتين من مقولات أرسطو العشر .

---

١) ابن جني ؛ أبو الفتح عثمان ، كتاب اللمع في العربية ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، د.ت ، ص ١٠٦ .

٢) ينظر عند عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج ، مرجع سابق ، ص ٦٩ وتمام حسان ، الأصول ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ١٧٩ .

٣) ابن جني ، كتاب اللمع ، مصدر سابق ، ص ٤٨ .

٤) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

وفي حديث ابن جني عن النكـرة يقول : " واعلم أن بعض النكرات أعم وأشـيع مـن بعض ، فأعـم الأسـماء وأبهمها (شيء) وهـو يقـع على الموجـود والمعدوم جميعاً ، قـال الله – سبحانه – : ((**إن زلزلة الساعة شيء عظيم**))[١] فسـمّاها شـيئاً وإن كـانت معدومـة . فموجود إذن أخصُّ من شيء ، لأنك تقول : كل موجود شيء وليـس كـل شـيء موجـوداً ، ومُحدَث أخصُّ من موجود ؛ لأنك تقول : كل محدث موجود وليس كل موجود محدثـاً ؛ لأنـك تقول : كل جسم محدث ، وليس كلّ محدث جسماً ، فعلى هذا مراتب النكرة فـي إيغالـها فـي الإبهام ومقاربتها الاختصاص"[٢] .

فقضية العدم والوجود ، والطرد والعكس ممّا يرد عند أهل المنطق ثـم اسـتعاره أهـل النحو وطبقوه في التعريفات النحوية[٣] .

وتشكل التعريفات الصرفية قطاعاً واسعاً في منظومة ابن جني الفكريّة ، وهو يميل فيـها إلى شكلين بارزين من أشكال التعريف هما : التعريف بالميزان ، والتعريف بالمعنى . وهما ممّـا يلائمان المادة الصرفية التي ترتكز على وزن الصيغة ، ثم دلالة هذه الصيغة .

قال ابن جني : "اعلم أن الأسماء الرباعيّة التي لا زيادة فيها تجيء على سـتة أمثلـة : خمسة وقع عليها إجماع أهل العربية ، وواحدٌ تجاذبه الخلاف وهي : فعْلَلٌ ، وفِعْلِلٌ ، وفُعْلُـلٌ ، وفِعْلَلٌ ، وفِعِلٌّ ، وفِعْلّلٌ"[٤] ثم يذكر ما جاء منها اسماً أو اسماً وصفة أو صفـة ، مشـيراً إلـى الخلاف في الصيغة الأخيرة أعني (فِعْلَلٌ) ، فقد اعتمد ابن جني في تحديد صيغ الاسم الربـاعيّ على ذكر الوزن .

وقال : "ويقع استفعل في الكلام لمعان : منها الطلب نحو : اسـتعتبته أي طلبـت إليـه العُتبى ، واستعفيته أي طلبتُ منه الإعفاء ، ويكون (استفعلت) للشيء تصيبه على هيئة ما نحـو :

---

(١) سورة الحج ، آية رقم (١) .
(٢) ابن جني ، اللمع ، مصدر سابق ، ص.ص ٩٨–٩٩ .
(٣) الكيشي ، الإرشاد إلى علم الإعراب ، مصدر سابق ، ص.ص ٦٧–٦٨ .
(٤) ابن جني ؛ أبو الفتح عثمان ، المنصف لكتاب التصريف ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبـد الله أميـن ، الطبعة الأولى ، ج١ ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٥٤م ، ص ٢٥ .

ستعظمته أي أصبته عظيما ، واستكرمته أي أصبته كريما ، وقد تأتي (استفعلت) بمعنى (فعلت) نها نحو مر واستمر ، وقر واستقر ، وقد تأتي للتنقل من حال إلى حال نحو استنوق الجمل استتيست الشاة"[١] . فقد ذكر المعاني التي تؤديها زيادة الهمزة والسين والتاء في الفعل ، وضحا أن هذه الصيغة قد تأتي بمعنى الثلاثي كما هو في المثالين الأخيرين اللذين ذكرهما عني (استمر ، واستقر) .

ابن جني ، المنصف لكتاب التصريف ، مصدر سابق ، ج١ ، ص.ص ٧٧-٧٨ .

الفصل الثاني

أساليب تعريف المصطلح النحويّ

تعدد أساليب تعريف المصطلح النحوي ظاهرة جليّة لا يكاد كتاب نحويّ يخلـــو منـــها ، يؤكد هذه الظاهرة ما هو واقع في كتب النحو ، فقد رأيت النحاة يســـلكون طرقـــاً مختلفـــة فـــي تعريفهم مصطلحات النحو . وقد عرضت شيئاً من هذه الأساليب عنـــد الحديـــث عـــن تطـــور تعريف المصطلح النحوي عند أشهر النحاة .

وثمة جملة من العوامل دفعت النحاة إلى تنويع أساليب تعريف المصطلـــح النحـــويّ ، أهمّها :

١- **عامل الصعوبة :**

تعذّر تعريف بعض المصطلحات أو صعوبته بأسلوب واحد قد يحدو بـــالنحوي إلى البحث عن أسلوب آخر يستطيع به أن يحدّد المصطلح ، فينتقل مفهومه إلى الأذهـــان بسهولة ويُسر ؛ من ذلك مثلاً تعريف أوزان جموع التكسير ، فإن الأسلوب الذي يلجـــأ إليه في تعريفها هو استعمال الميزان الصرفي ، فيقال : تـــأتي جمـــوع التكســـير علـــى الأوزان الآتية : فُعلان ، فعائِل ، فُعَل ، ... وهو أسلوب ناجع في تعريف هذا المصطلح النحويّ ، وإن كان بعض النحاة قد ينصّ على ضرورة توافر معنى الجمعيّـــة . وقـــس على التعريف بجموع التكسير كثيراً من الأبواب الصرفية في النحو العربي .

٢- **الغايات التعليمية :**

قد يشعر النحوي أن تعريفه مصطلحاً ما بأسلوب ما ليس واضحاً ، فيزيد هـــذا المصطلح وضوحاً بأن يلجأ إلى تعريفه بأسلوب آخر ، يؤكد هذا ما قاله ابـــن عصفـــور في تعليقه على ما جاء في تعريف الزجاجي للاسم : "وقوله : تنفرد الأســـماء بـــالخفض والتنوين ... الفصل ، إنما ذكر جملة مما تنفرد به الأسماء في هذا الباب ، وإن لم يكـــن هذا الباب موضع ذكره ، إذ أكثر هذه الانفرادات ليس من قبيل الإعـــراب (يريـــد بـــاب الإعراب) ؛ لأنه خاف أن يتعذر اعتبار الاسم بالحدّ الذي ذكره ، وحدّه به مـــن كونـــه

فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً ... أو لتعرف الاسم من جهات ، أو ليكون في ذلك تأنسا بانفراده بالخفض"[١] .

٣- **ملاءمة أسلوب أكثر من غيره من الأساليب :**

قد يرى النحويّ أن أسلوباً ما أنسب من غيره ، في تعريف مصطلح من المصطلحات فيلجأ إليه لملاءمته ووضوحه ، مثال ذلك تعريف مصطلح الممنوع من الصرف ، فهناك أسلوبان يُمكن أن يُعرّف الممنوع من الصرف بهما ، أحدهما : أنه ما يجر بالفتحة عوضاً عن الكسرة ، ولا يدخله تنوين . وهذا تعريف بالحكم . وثانيهما : أنه ما فيه علتان من تسع[٢] وهذا تعريف بالماهية ، غير أن تعريفه بالحكم أكثر وضوحاً ، وأكثر شهرة ، لأنه الأكثر تمييزاً له .

وفي تحديد الأسلوب المناسب وانتقائه من عدة أساليب يبرز عامل الخبرة والعمق والميل الفكري . فكلما تعمقت هذه العوامل في نفس النحوي كان تعريفه أكثر مواءمة للمصطلح النحويّ .

وفي حدود استقرائي كتب النحو تبيّن أن هناك مجموعة من الأساليب التي تستعمل في تعريف المصطلح النحوي ، سأقف عند كل منها وقفة تمكن من إدراكها وتصورها .

ومما تجدر الإشارة إليه أنني قصرتُ بحثي على أساليب تعريف المصطلحات النحوية التقليدية ، وليس من شأن هذا البحث أن يتطرق إلى المصطلحات الحديثة التي لا وجود لها في تراثنا النحوي إلاّ ما قد تدعو إليه الحاجة في الفصل الثالث من هذا البحث .

وأبرز أساليب التعريف النحوي هي : التعريف بالماهية والتعريف بالعمل والتعريف بالحكم والتعريف بالميزان ، والتعريف بالموقع ، والتعريف بالوصف ، والتعريف بالخاصية ، والتعريف بالحصر ، والتعريف بالمثال والتعريف بالمعنى والتعريف بالضد .

وسأجعل هذه التعريفات ضمن إطارين ، ثم سأتحدث عن تعريفات كل إطار على حدة .

وهذان الإطاران هما :-

---

(١) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٠٨ .
(٢) ينظر الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٨٧ .

أولاً – التعريفات التي تقع ضمن إطار نظرية النحو ، وهي :-

١- التعريف بالماهية .
٢- التعريف بالعمل .
٣- التعريف بالحكم .
٤- التعريف بالميزان الصرفي .

ثانياً- التعريفات التي تقع ضمن إطار النحو ، ويمكن أن تُقسم إلى قسمين :-

أ- التعريفات الشكلية ، وتشمل :-
١- التعريف بالموقع .
٢- التعريف بالوصف .
٣- التعريف بالخاصية .
٤- التعريف بالحصر .

ب- التعريفات الوظيفية ، وتشمل :-
١- التعريف بالمثال .
٢- التعريف بالمعنى .
٣- التعريف بالضدّ .

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة تداخلاً في أساليب التعريف السابقة الذكر ، فأسلوب التعريف لا يعني الاقتصار ، بل يدل على الاشتمال ، فقد يتضمن التعريف بالوصف قيداً من قيود الماهية أو يتضمن التعريف بالموقع قيداً من قيود الخاصية ، كتعريف الزجاجي للاسم بأنه : ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف الجرّ[١] . فهذا تعريف بالموقع إلاّ أن السيوطي عندما ذكر خصائص الاسم ، جعل هذه المواقع من خصائصه [٢] . ولعلّ هذا ما جعل الدكتور حسن الملخ يصنف التعريف بالخاصية إلى خاصية مبنى ، وخاصية اقتران ، وخاصية موقع .[٣]

---

(١) يُنظر ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٩٠ .
(٢) يُنظر السيوطي ؛ جلال الدين ، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، ج٢ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، ١٩٧٥م ، ص ٥ .
(٣) قام بهذا التصنيف الدكتور حسن الملخ في كتابه التفكير العلمي في النحو العربي ، مرجع سابق ، ص.ص ١٤٤-١٤٥ .

أولاً – التعريفات التي تقع ضمن إطار نظرية النحو

١ – التعريف بالماهية

مفهومـــه :

الماهية مصطلح منطقي منحوتٌ من كلمتين هما "ما" و "هو" ، ويراد بـــها بيـــان حقيقـــة الشيء المركب من الجنس والفصل القريبين.(١)

والماهية عبارة تشير إلى الطبيعة الجوهريّة للشيء المعرَّف ، ولا تتكشف هذه الطبيعـــة الجوهريّة إلاّ بعنصرين هما الجنس والفصل .(٢)

أهميتـــه :

تكمن أهمية هذا النوع من التعريف بأنه يحدّد المعرَّف تحديداً دقيقاً ، مما يجعل الذهـن لا ينصرف إلى غيره ألبتة ، لذلك ليس ثمة تعريفان بالماهية لمعرَّف واحد .

وهو يميز حقيقة الشيء وصفته الجوهرية من الصفات العرضية التي قـــد تـــزول عـــن المعرّف . والصفات العرضية قد تزول كلها أو جلّها ويبقى للمعرَّف وجود وحيّز إلاّ أن جوهـــر الشيء أو ماهيته إذا زال زال المعرَّف ولم يعد له وجود بل يزول زوالاً مطلقاً أو يندغـــم فـــي غيره مما يتحد معه في الصفات العرضية ؛ لأن هذه الصفات قد توجد في أكثر من معرّف واحـد بيد أن جوهر الشيء أو ماهيته لا توجد إلاّ في الشيء نفسه ولا تتعداه إلى غيره .

ويؤخذ على هذا الأسلوب من أساليب التعريف أنه مطلب عزيز صعب المنـــال قـــلّ أن يوصل إليه . فهو الحقيقة التي بحث عنها الفلاسفة والمناطقة ودار بينهم الجدل حولها .

والتعريف بالماهيـــة عند النحاة يختلف عمّا هو عليه عند المناطقة بدليـــل وجود أكـــثر من تعريفٍ ماهيـــةٍ للمصطلح النحوي الواحـــد . بل تكثر الاعتراضـــات بيـــن النحـــاة علـــى التعريف بالماهية ، لأن ماهية المصطلح النحوي ينظر إليها من زوايا متعددة سيشار إليها فيمـــا بعد – إن شاء الله –(٣) .

---

(١) يُنظر الخاقاني ، عناصر العلوم ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .
(٢) يُنظر علي عبد المعطي وآخرون ، المنطق الصوري ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .
(٣) ينظر : (حول أساليب التعريف) في نهاية هذا الفصل .

أمثلتـــه :

من أمثلة هذا الشكل من التعريف تعريف النعت ، فقد ذُكرت له عدة تعريفات بالماهيـــة منها :

- تعريف الزمخشري : "الاسم الدال على بعض أحوال الذات"[١] .
- تعريف ابن الحاجب : "النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً"[٢] .
- تعريف ابن عصفور : "عبارة عن اسم أو ما هو في تقدير اسم يتبع مـــا قبلـــه ؛ لتخصيص نكرة ، أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذم أو ترحـــم أو تأكيد ، مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصة من خواصه"[٣] .
- تعريف الفاكهي (٩٧٢ هـــ – ١٥٧٧م) : "التابع المشـــتق أو المـــؤول بـــه ، المباين للفظ متبوعه "[٤] .

وتعريف الزمخشري لا يكاد يميز النعت أو (الصفة)[٥] من غـــيره مـــن المصطلحـــات النحويـــة .

فالخبر في قولي (محمد كريم) يدل على بعض أحوال الذات ، فقد أخبرتك أن من أحـــوال محمد كونه كريماً . وقد نبّه ابن الحاجب على فساد هذا الحدّ من هذه الجهة .[٦]

وقد اعترض ابن يعيش على كلمة (اسم) الواردة في التعريف : "لأن الاسم ليس بجنـــس لها ، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة والظرف نحو مررت برجل قام ، ومررت برجل أبـــوه قائم ، وبرجل أبوه في الدار ..."[٧] .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣ ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .
(٢) الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٣١١ .
(٣) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٩٣ .
(٤) عبد الله بن أحمد الفاكهي ، شرح كتاب الحدود في النحو ، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص ٢٤٩ .
(٥) استعمل الزمخشري مصطلح الصفة وهو مصطلح بصري (ينظر : السيوطي ، الهمـــع ، ج٢ ، ص١٦) ، غير أن ســـيبويه استعمل مصطلحي النعت والصفـــة (ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، ص ٤٢١ ، ص ٤٢٣ .
(٦) ينظر : ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص.ص ٤٤١-٤٤٢ .
(٧) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣ ، مصدر سابق ، ص ٤٧ .

وأرى أن اعتراضه السابق قابلٌ للمناقشة ؛ فالأصل أن تكون الصفة اسماً مفرداً ، فإن جاءت جملة أو شبه جملة فهذا فرع أو شكل من أشكالها ، وهذا لا ينقض التعريف ؛ لأن التعريف يفترض فيه أن يأتي بحسب أصل المصطلح ، لا بحسب أشكاله وفروعه . فالأصل واحد لكنّ الفروع كثيرة .

ولو جُعِل لكل فرع أو شكل من أشكال المصطلح تعريف خاص به لصار للمصطلح الواحد عدد كبير من التعريفات بعدد الصور التي يأتي عليها ، وهذا غير مُمكن بل غير سائغ في التعريف .

ثم إن نظرية الأصل والفرع[١] ، وما فيها من حمل الفرع على الأصل مما لا سبيل لإنكاره .

وأما تعريفات ابن الحاجب وابن عصفور والفاكهي فهي تعريفات مميزة للنعت عن غيره إلا أن تعريفي ابن الحاجب والفاكهي أشدّ اختصاراً من تعريف ابن عصفور .

ويفتقر تعريف ابن الحاجب وابن عصفور إلى شرط مُهم من شروط النعت هو كونه مشتقاً ، بل إن اشتقاقه شرط عند الجمهور .

والتعريفات السابقة انطلقت من زوايا نظر مختلفة فمنهم مَن نظر إلى المعاني التي يؤديها النعت كابن عصفور ، ومنهم من نظر إليه من جهة الجمود والاشتقاق ، كما هو عند الفاكهي .

وهناك تعريفات لأقسام النعت وهي النعت الحقيقي والمجازي والسببي .[٢]

ومن تعريفات الماهية تعريف التمييز . وسأذكر له تعريفين أحدهما لابن الحاجب والآخر للفاكهي .

عرّف ابن الحاجب التمييز بقوله : "ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة"[٣] .

---

١) يُنظر : حسن الملخ ، نظرية الأصل والفرع ، مرجع سابق ، الفصل الثاني والفصل الثالث .
٢) يُنظر : الفاكهي ، شرح كتاب الحدود ، مصدر سابق ، ص.ص ٢٥٠-٢٥٣ .
٣) الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٩٠ .

وعرّفه عبد الله الفاكهي بقوله : "اسم نكرة فضلة ، يرفع إبهام اسم ، أو إجمال نسبة"[١].

اتجه ا لتعريف الأول إلى وظيفة التمييز وهي إزالة الإبهام ، إلاّ أن هذه الوظيفة يشاركه فيها النعت في بعض أغراضه .

واتجه التعريف الثاني إلى حقيقة المُميّز وما ينبغي أن يتوافر فيه من شروط .

أمّا كونه اسماً نكرة فضلة فهذا لا يميزه عن الحال ؛ لأنها كذلك ، إلاّ أنه يتميز عنها من جهة أنه يأتي لرفع الإبهام بينما تأتي هي لبيان الهيئة .

وهناك فارق مهم بين الحال والتمييز هو أن الحال الأصل فيها أن تكون مشتقة والأصل في التمييز أن يكون جامداً ، غير أن التعريف السابق – أي تعريف الفاكهي – لم يُشر إلى هذا لشرط ، وهو شرط وجوب من جهة الأصل ، لا شرط جواز .

ومن النحاة من يفصله عن الحال بذكر كونه محمولاً على (من) في حين أن الحال محمولة على (في) ومن هؤلاء ابن هشام فقد عرّفه بقوله : "اسم نكرة بمعنى (من) ، مبين لإبهام سم أو نسبة"[٢] . فجعل حمله على (من) فصلاً ثانياً مخرجاً للحال .

ومن التعريفات السابقة نلحظ أن تعريف الماهية – على قدرته في تحديد المصطلح – حتاج إلى دقة متناهية في اختيار ألفاظه ، كما ينبغي أن ينطلق من الجنس الذي يندرج تحته لمصطلح ، ثم ينتقل إلى الفصل ليفصله عن المصطلحات التي من جنسه فيتماز عن غيره .

وقد جاءت التعريفات النحوية في كتب الحدود مدرجة تحت هذا الأسلوب من التعريف في معظمها .

---

١) الفاكهي ، شرح كتاب الحدود ، مصدر سابق ، ص ٢٣٨ .
٢) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ١٠٨ .

٢- التعريف بالعمل

في هذا الشكل من التعريف يكون العامل الركيزة المهمة التي يستند إليها تعريف المصطلح ، إذ لو انتفى وجود العامل في التعريف لسقط هذا التعريف .

والتعريف بالعمل يرتبط بالأثر الذي تتركه الأداة في معمولها ؛ لذلك يمكن أن يتخذ هذا لأسلوب من التعريف بعدين ، بعداً يرتبط بالعامل وبعداً يرتبط بالعمل نفسه .

لتعريف بالعامل :

وفيه يكون العامل مذكوراً في التعريف إذ يستند التعريف إليه بصورة مباشرة .

ومن هذا تعريف الفاعل ، فقد عُرِّف عدة تعريفات غير أنها تستند إلى نظرية العامل ، نها :

- الفاعل : "ما أسند إليه عامل مفرَّغ على جهة وقوعه منه ، أو قيامه به "[١] .
- الفاعل : "كل اسم أو ما هو في تقديره أسند إليه فعل أو ما جرى مجراه ، وقدّم عليه على طريقة فعل أو فاعل"[٢] .
- الفاعل : "اسم أو ما في تأويله ــ أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله ، مقدم ، أصلي المحل والصيغة"[٣] .

فالتعريفات الثلاثة ترتكز على العامل ، إذ إنه لولا هذا العامل - أعني الفعل أو ما جرى مجراه - لم يكن هناك (فاعل) أصلاً . نعم تستند هذه التعريفات إلى الموقع ولكن العامل هو الذي فرض كون المسند إليه فاعلاً .

فلو كان العامل حرفاً لما كان هناك فاعل . فنوع العامل وموقعه في الجملة ودلالة لسياق من كون الفعل وقع منه ، أو قام به ، هو الذي حدّد كون هذا الاسم فاعلاً .

---

١) السيوطي ، همع الهوامع ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٥١٠ .
٢) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ .
٣) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج١ ، مصدر سابق ، ص.ص ٣٣٥-٣٣٦ .

فالاسم الوارد في التعريفات السابقة واضح ، وأمّا ما في تأويله أو ما جرى مجراه فيراد به المصدر والمشتق فمن الأول قول الشاعر :

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة

نفي الدنانير تنقاد الصياريف [١]

فـ(تنقاد) فاعل للمصدر (نفي) . ومن الثاني : اسم الفاعل وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة . و(أصلي المحل) الوارد في التعريف الأول يراد به ألا يكون الوصف خبرا مقدما ، كقولي : (ذاهب علي)[٢] . و(أصلي الصيغة) يراد به ألا يكون الفعل مبنيا للمجهول .

ولو قيل في تعريفه (كل اسم) دون (أو ما هو في تقديره) لكان أفضل ؛ لأن الأصل في التعريف أن يتوجه إلى الأصول لا إلى ما يتفرع منها ؛ لأن الفروع كثيرة أحيانا ؛ لذلك تجعل التعريف طويلا . كما أنها تحد من عمومية التعريف فيكون أقل شمولا ؛ لأن ذكر الفروع يستدعي الإتيان عليها كلها .

ومن أشكال هذا التعريف تعريف المبتدأ بقولهم : "هو المجرد من عامل لفظي غير زائد ونحوه ، مخبرا عنه أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل ..."[٣] .

فمن الواضح أن النوع الأول من أنواع المبتدأ يرتكز على العامل في تعريفه ، إذ إن هناك مصطلحين يرتفعان بعامل معنوي هما المبتدأ والفعل المضارع .[٤]

التعريف بالعمل :

وفي هذا الشكل من أشكال التعريف تعرف الأداة بما تقوم به من عمل . فإذا كان التعريف بالعامل هو ذكر (العامل) الذي يعمل في المصطلح المراد تعريفه ؛ فإن التعريف بالعمل يعرف الأداة نفسها بوصفها مصطلحا نحويا يحتاج إلى تعريف .

---

(١) يُنظر : سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .

(٢) لأن الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا كان معتمداً ، عند البصريين .

(٣) السيوطي ، همع الهوامع ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٣٠٨ .

(٤) يثبت أبو الحسن الأخفش عاملاً معنوياً ثالثاً هو عامل الصفة : نقل هذا عنه الجرجاني (ينظر عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، ج١ ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٢م ، ص.ص ٢١٦-٢١٧) .

ومن التعريف بالعمل تعريف (كاد) ؛ إذ عرّفها ابن يعيش بقوله : "وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر حملاً على كان"[١] .

فقد عرّف (كاد) بعملها مُبينا أنها ترفع المبتدأ الذي أصبح اسمها ، وتنصب الخبر الذي أصبح خبرها . وقد أشار التعريف إلى أن (كاد) بالنظر إلى (كان) فرع محمول على أصل – في العمل – بجامع مباشرة كلّ منهما للجملة الاسمية ، وتشابههما في العمل . والتعريف هنا اشتمل على بيان علة العمل من رفع للأول ونصب للثاني بالقياس على (كان) .

ومما جاء منه قول السيوطي معرّفاً (لا) النافية للجنس : "تعمل (لا) عمل (إنّ) إلحاقاً بها ؛ لمشابهتها لها في التصدير ، والدخول على المبتدأ والخبر ، ولأنها لتوكيد النفي كما أنّ (إنّ) لتوكيد الإثبات . فهو قياس نقيض ، وإلحاقها بـ(ليس) قياس نظير ، لأنها نافية مثلها ، فهو أقوى في القياس ، لكنّ عملها عمل (إنّ) أفصح وأكثر في الاستعمال"[٢] .

إذ عرّفها بالعمل مُبيّناً أنها تعمل عمل (إنّ) فتنصب الاسم ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ويُسمّى خبرها . وهذا التعريف مميزٌ لها عن غيرها من الأدوات .

فليس ثمة أداة تنصب الاسم ، وترفع الخبر غيرها هي وأخواتها .

فقوله "تعمل عمل (إنّ) " أخرج (إنّ) من التعريف فلم يبقَ إلا (لا) النافية للجنس ، فإذا سُمع التعريف السابق انساق الذهن إلى (لا) النافية للجنس دون غيرها من الأدوات .

وقد بيّن التعريف السابق العلة التي جعلت (لا) النافية للجنس تعمل عمل (إنّ) ، وهي أنها تشبهها في التصدير ؛ لأن (إنّ) مكسورة الهمزة لا تكون إلا في أول الجملة ، ولأنها تدخل على المبتدأ والخبر شأنها في ذلك شأن (إنّ) ؛ ولأنها تؤكد النفي كما أنّ نقيضتها تؤكد الإيجاب .

وحملها على (ليس) في المعنى أولى من حملها على (إنّ) ؛ لأن الأول قياس نظير على نظير ، والثاني قياس نقيض على نقيض ، وحمل الشيء على نظيره أولى من حمله على نقيضه إلا أن حمل (لا) على (إنّ) في العمل أفصح في الاستعمال من حملها على (ليس) .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٧ ، مصدر سابق ، ص ١١٩ .
(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٤٦٣ .

وعُرّفت (إن) وأخواتها بأنها : "الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ويسمى خبرها"[١] .

وهو يريد بالأحرف الثمانية : إنّ وأنّ ، وكأنّ ولكنّ ، وليت ، ولعلّ ، ولا النافية للجنس ، وعسى (في لغيّة) عندما يكون اسمها ضميراً كما في قول الشاعر :

فقلتُ عساها نارُ كأس وعلّها تشكّى فآتي نحوها فأعودها[٢]

وليس ثمة حروف تدخل على الجملة الاسمية ، فتنصب الأول وترفع الثاني إلا (إنّ) وأخواتها ، و(لا) النافية للجنس المحمولة عليها في العمل . ومن هنا كان التعريف بالعمل مُميزاً لها عن غيرها من سائر الأدوات .

وقال الزمخشري في (كان) وأخواتها ، "وهي كان وصار ، و ... ، يرفعن المبتدأ ، وينصبْن الخبر ، ويسمى المرفوع اسماً والمنصوب خبراً"[٣] . فعرّف (كان) وأخواتها بالعمل الذي تقوم به ، مُبيّنا أن المرفوع اسمها ، والمنصوب خبرها .

وهكذا فإن التعريف بالعمل أسلوب من أساليب التعريف النحويّ الذي أكثر ما يكون في الأدوات النحوية التي يميزها عملها عن غيرها من الأدوات ، ولا يدخل في هذا الشكل من التعريف الأدوات التي لا عمل لها كـ(هل) و(قد) مثلاً .

ولما كانت كثير من الأدوات على شكل فصائل وأبواب بعضها يرفع الأول وينصب لثاني ، وبعضها ينصب الأول ويرفع الثاني ، وقسم ثالث ينصب الأول والثاني[٤] ، فإن هذا لنوع من التعريف لا يصلح لتمييز أدوات الباب الواحد بعضها من بعض ؛ لأنها تقوم بعمل واحد ؛ فـ(أصبح) من حيث العمل تشبه (صار) ولا فرق بينهما ؛ لذا يأتي تعريف أيّ منهما تعريفا للأخرى .

وتكمن أهميته في أنه يميّز الأدوات ذات الباب الواحد عن الأدوات التي تكون من باب آخر .

---

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٣٦ .
(٢) يُنظر ، ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ . وابن هشام ، أوضح المسالك ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٣٨ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ج٧ ، مصدر سابق ، ص ٨٩ .
(٤) مثل ظنّ وأخواتها .

٤- التعريف بالحكم

يُعد التعريف بالحكم واحداً من التعريفات التي تنتمي إلى نظرية النحو ؛ لأنه يرتبط بالعمل والعامل ارتباطاً وثيقاً . كما أن تعريف المصطلح النحوي نفسه يرتبط بالحكم ؛ "لأن الشيء قد يتميّز بحكمه لمن يتصوّره بأمر يشاركه فيه غيره" [١] .

وقد صُنّفت المصطلحات النحوية في معظمها إلى زُمر ومجموعات استناداً إلى الحكم النحويّ .

ولعل ابن السرّاج أول من قام بتصنيف مصطلحات النحو وفق الحكم النحويّ ؛ فقد صنّف المادة النحوية إلى أبواب متتابعة أولها باب المرفوعات ، وثانيها باب المنصوبات ، وثالثها : باب المجرورات .

لذلك فإن التوابع قد جعلت في باب مستقل ؛ لأنه ليس لها حكم نحويّ ثابت يجري عليها في كل حال ، وإنما يتوقف حكمها على متبوعها ؛ فإن كان مرفوعاً أخذت حكم الرفع ، وإن كان منصوباً أخذت حكم النصب ، وإن كان مجروراً أخذت حكم الجرّ .

وسأذكر مثالاً واحداً من هذه المصنفات النحوية هو كتاب (شرح الكافية) للرضي مبيناً كيف رتّب ابن الحاجب المصطلحات النحوية وفق الحكم الإعرابي ، وكيف تابعه الشارح (الرضي الأستراباذي) في ذلك .

فبعد أن عرّف الكلمة وأقسامها ، وما يتعلق بها من بناء وإعراب ، شرع في المرفوعات مبتدئاً بالفاعل[٢] ثم نائب الفاعل [٣] ثم المبتدأ والخبر [٤] ثم خبر (إنّ) [٥] وأخواتها ، ثم خبر (لا) التي لنفي الجنس [٦] ، ثم اسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ(ليس)[٧] . ثم انتقل إلى المنصوبات مبتدئاً بالمفعول المطلق[٨] ،

---

(١) أبو البقاء الكفوي ، الكليات ، الرسالة ؛ بيروت ، ص ١٠٥٢ .

(٢) ينظر : الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٦٠ وما بعدها . وقد ذكر المؤلف التنازع بعد الفاعل مباشرة على اعتبار أن التنازع قد يكون في افتقار المتنازعين إلى الفاعل ، ولأنه عمدة في الكلام فلا بد من الإضمار .

(٣) ينظر : المصدر نفسه . ج١ ، ص ١٨٩ وما بعدها .

(٤) ينظر : المصدر نفسه . ج١ ، ص ١٩٦ وما بعدها .

(٥) ينظر : المصدر نفسه . ج١ ، ص ٢٥٤ وما بعدها .

(٦) ينظر : المصدر نفسه . ج١ ، ص ٢٥٧ وما بعدها .

(٧) ينظر : المصدر نفسه . ج١ ، ص ٢٦٠ وما بعدها .

(٨) ينظر : المصدر نفسه . ج١ ، ص ٢٦٥ وما بعدها .

ثم المفعول به[١] ، ثم المنادى [٢] ، ثم المنصوب على الاختصاص [٣] ، ثم المنصوب على شريطة التفسير [٤] ، ثم التحذير [٥] ، ثم الإغراء [٦] ، ثم المفعول فيه [٧] ، ثم المفعول له [٨] ، ثم المفعول معه [٩] ، ثم الحال [١٠] ، ثم التمييز [١١] ، ثم المستثنى [١٢] ، ثم خبر (كان) وأخواتها[١٣] ، ثم اسم (إن) وأخواتها [١٤] ، ثم اسم (لا) النافية للجنس [١٥] . ثم قصد إلى المجرورات [١٦] شارحا الإضافة .

وجعل المصنف التوابع بعد الأقسام الثلاثة المذكورة سابقا ؛ لأنه ليس ثمة حكم نحوي واحد ينتضمها .

ومن الأمثلة التي تنهض دليلا على التعريف بالحكم قول الرضي معرفا الفاعل : "الفاعل رفع أي مرفوع"[١٧] .

وقال ابن الحاجب (في حكم المعرب من الأسماء) : "وحكمه أن يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا"[١٨] . فاختلاف آخر الاسم رفعا ونصبا وجرا إنما هو حكم من أحكامها .

---

(١) ينظر : الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٣٠٠ وما بعدها .
(٢) ينظر : المصدر نفسه . ج١ ، ص ٣٠٢ وما بعدها .
(٣) ينظر : المصدر نفسه . ج١ ، ص ٣٩٢ وما بعدها .
(٤) ينظر : المصدر نفسه . ج١ ، ص ٣٩٨ وما بعدها .
(٥) ينظر : المصدر نفسه . ج٢ ، ص ٣ وما بعدها .
(٦) ينظر : المصدر نفسه . ج٢ ، ص ٩ وما بعدها .
(٧) ينظر : المصدر نفسه . ج٢ ، ص ١١ وما بعدها .
(٨) ينظر : المصدر نفسه . ج٢ ، ص ٢٩ وما بعدها .
(٩) ينظر : المصدر نفسه . ج٢ ، ص ٣٦ وما بعدها .
(١٠) ينظر : المصدر نفسه . ج٢ ، ص ٤٦ وما بعدها .
(١١) ينظر : المصدر نفسه . ج٢ ، ص ٩٠ وما بعدها .
(١٢) ينظر : المصدر نفسه . ج٢ ، ص ١١١ وما بعدها .
(١٣) ينظر : المصدر نفسه . ج٢ ، ص ١٧٢ وما بعدها .
(١٤) ينظر : المصدر نفسه . ج٢ ، ص ١٨٣.
(١٥) ينظر : المصدر نفسه . ج٢ ، ص ١٨٤ وما بعدها .
(١٦) لم يذكر حروف الجر هنا لأنه أفرد كتابا يكاد يكون خاصا بالأدوات - ومنها حروف الجر - هو الجزء الرابع . (ينظر المصدر نفسه . ج٢ ، ص.ص ٢٦٤-٣٤٥) .
(١٧) الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٦٨ .
(١٨) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٥٠ .

ولذلك قال الرضي في شرح قول ابن الحاجب السابق : "هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من أحكامه لازما له - جعله النحاة حد المعرب"[١] ؟

فقول الرضي هذا دليل على أن ابن الحاجب عرف المعرب بالحكم ، وأنزله منزلة الحد المميز له عن غيره . ولهذا جاء الحد عنده بالحكم وحده .

ومن التعريف بالحكم ما جاء في تعريف ظرف المكان المتصرف ، إذ عرف بأنه : "ما جاز رفعه وخفضه ، ودخلته الألف واللام"[٢] .

فقوله : "ما جاز رفعه وخفضه" أي أن يقع فاعلا أو مبتدأ أو خبرا ، أو نائب فاعل ، أو اسما لكان أو لأخواتها ، أو كاد أو لأخواتها ، أو اسما للحروف العاملة عمل (ليس) ، أو خبرا لـ(إن) أو لأخواتها ، أو خبرا لـ(لا) النافية للجنس .

والخفض إما بالإضافة أو بالجار أو بالتبعية ، وهذه كلها من رفع ونصب وخفض أحكام إعرابية للمصطلحات السابقة الذكر .

وقوله "ودخلته اللام" حكم غير إعرابي ، لكنه من الأحكام المتعلقة بكيفية استعمال هذا المصطلح .

فالحكم الإعرابي حصر المصطلح - ظرف المكان المتصرف - في زمرة (المرفوعات) تارة وفي زمرة (المنصوبات) تارة ثانية ، وفي زمرة (المجرورات) تارة ثالثة .

ويؤخذ على هذا الشكل من أشكال التعريف أنه لا يميز المصطلح من غيره إلا فيما در . ومن النادر هذا التعريف المشهور للممنوع من الصرف بأنه : الاسم الذي يجر بالفتحة لا يدخله تنوين[٣] .

---

١) المصدر نفسه ، ج١ ، ص.ص ٥٠-٥١ .
٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .
٣) ابن يعيش ، المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٥٧ .

وهذا الحكم محدد لمصطلح (الممنوع من الصرف) تحديدا دقيقا ، فليس ثمة اسم هذا حكمه إلا الممنوع من الصرف .

وإذا كان التعريف السابق محدداً للمنوع من الصرف فإن الكثير من المصطلحات التي لا يحددها هذا الشكل من التعريف أو لا تتميز به ، يحصرها في زمرة المرفوعات أو المنصوبات أو المجرورات أو المجزومات .

ومن هذه التعريفات التي لم يستطع الحكم الإعرابي – وحده – أن يميزها عن غيرها ، تعريف المفعول معه . فقد عرف بأنه "المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع) وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلا نحو قولك (ما صنعت وأباك)"[١] .

فالتعريف السابق للمفعول معه ارتكز على الحكم من كونه (منصوبا) غير أن التعريف بالحكم يحصر المصطلح في زمرة معينة من غير تحديد له من بين أفراد الزمرة نفسها ، لأن هناك مصطلحات أخرى تشترك مع (المفعول معه) في الحكم .

لذلك تضافر التعريف بالحكم والموقع والعامل والمثال في تحديد مصطلح (المفعول معه) في التعريف السابق . وتوضيحا لما سبق أقول : (المنصوب) تعريف بالحكم ، و"بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)" تعريف بالموقع ، و(إنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلا) تعريف بالعامل ، و(ما صنعت وأباك) تعريف بالمثال .

ويشير التحليل السابق لتعريف المصطلح إلى قضية مهمة هي أن التعريف – للمصطلح الواحد – قد يتخذ أساليب مختلفة متداخلة دون الاقتصار على شكل واحد من أشكال التعريف .

والتعريف بالحكم ليس عند المتأخرين من النحاة فحسب كابن يعيش وابن الحاجب ، بل هو معروف عند النحاة الأوائل ، فقد ذكر المبرد عدة تعريفات للمصطلح النحوي اعتمد فيها على الحكم منها :

- تعريف الفاعل بقوله : "وهو رفع ، وذلك قولك قام عبد الله ، وجلس زيد"[٢] .

- تعريفه المفعول به بقوله : "والمفعول به نصب"[٣] .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٤٨ .
(٢) المبرد ، المقتضب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٨ .
(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٨ .

فقد عرف الفاعل والمفعول به بالحكم . ولما كان الحكم الواحد قسمة بين عدة مصطلحات أردف ذلك بالمثال توضيحا وتحديدا كما هو في تعريفه السابق للفاعل .

وقد اجتهد النحاة في أن يكون للمصطلح الواحد حكم نحوي واحد مما ألجأهم إلى التأويل والتقدير ، وثارت خلافات بين البصريين والكوفيين حول هذا الموضوع .

ومن الأمثلة على هذه المسألة مصطلح المنادى فقد جعله البصريون منصوبا تحقيقا أو تقديرا ، وجعله الكوفيون منصوبا حينا ومرفوعا حينا آخر ، فقالوا في المنادى العلم المفرد إنه مرفوع مثلا[1] .

ويغلب على ظني أن هذا الخلاف غايته توحيد الحكم النحوي للمصطلح الواحد مهما تعددت أشكاله بقصد توضيح المصطلح وتحديده ، وجعل الحكم مميزا له من غيره ، مما يجعل تعليمه وتعلمه من السهولة بمكان .

وهكذا جعل النحاة ا لحكم النحوي أربعة أشكال (رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم) ، وصنفوا المصطلحات النحوية وفق هذه الأحكام ، وجعلوا الرفع والنصب شركة بين الأسماء والأفعال ، بينما انفردت الأسماء بالجر كما انفردت الأفعال بالجزم .

ولذلك يمكن أن نتصور تصنيف المصطلح النحوي بحسب الحكم وفق النموذج التالي :

---

(١) ينظر : أبو البركات الأنباري ؛ عبد الرحمن بن محمد ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الجزء الأول ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٨٢م ، ص ٣٢٣ وما بعدها . م ٤٥ .

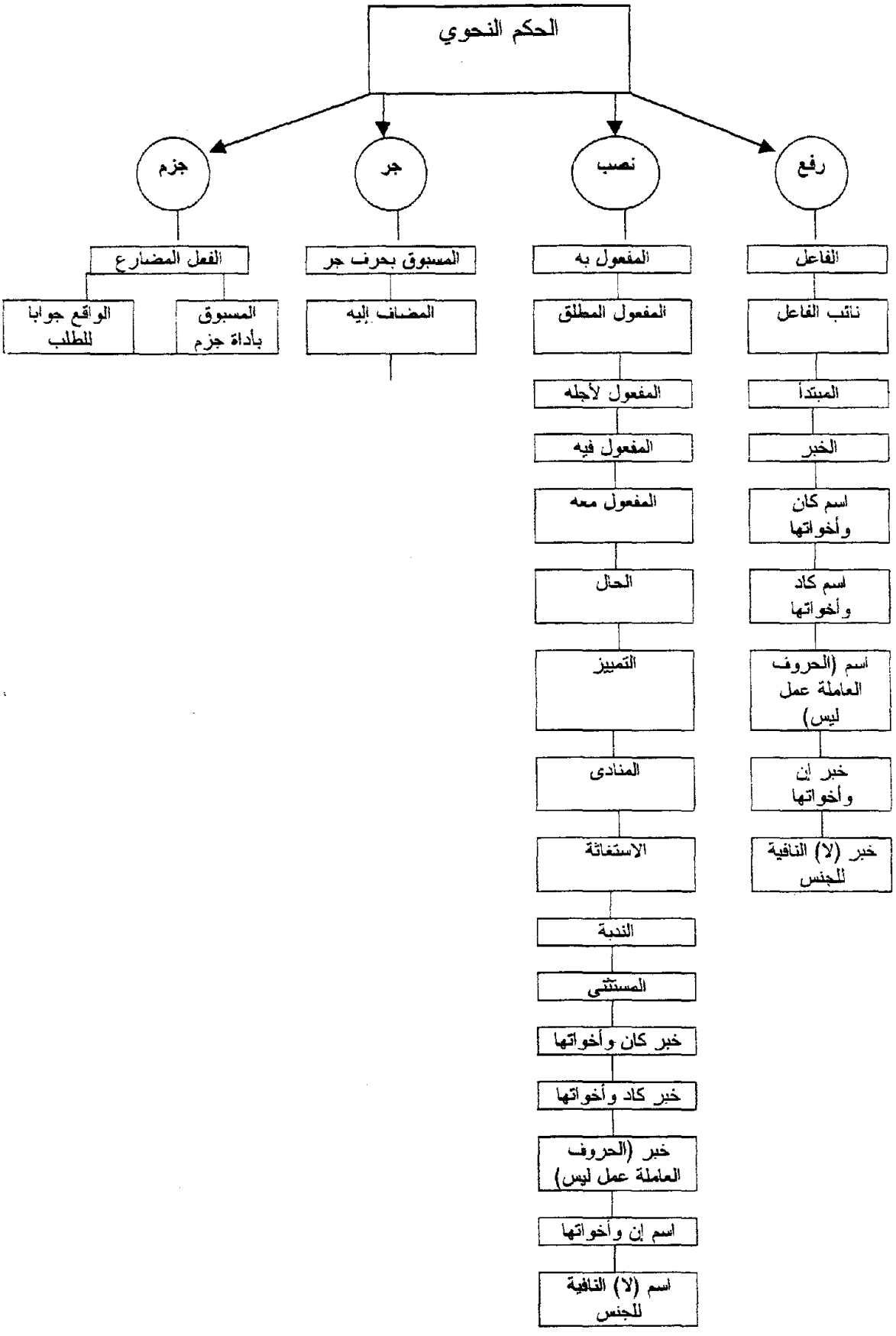
الحكم النحوي
رفع
نصب
جر
جزم
الفاعل
نائب الفاعل
المبتدأ
الخبر
اسم كان وأخواتها
اسم كاد وأخواتها
اسم (الحروف العاملة عمل ليس)
خبر إن وأخواتها
خبر (لا) النافية للجنس
المفعول به
المفعول المطلق
المفعول لأجله
المفعول فيه
المفعول معه
الحال
التمييز
المنادى
الاستغاثة
الندبة
المستثنى
خبر كان وأخواتها
خبر كاد وأخواتها
خبر (الحروف العاملة عمل ليس)
اسم إن وأخواتها
اسم (لا) النافية للجنس
المسبوق بحرف جر
المضاف إليه
الفعل المضارع
الواقع جوابا للطلب
المسبوق بأداة جزم

٤- **التعريف بالميزان الصرفي**

يقوم علم الصرف في معظم أبوابه على نظرية الميزان الصرفي ، سواء فيما يتعلق بالفعل وزياداته ، أو بالأسماء وما يتصل بها من تجريد وزيادة وجمع وتذكير وتأنيث .

وبالميزان الصرفي يستطيع الدارس أن يشكل أي وزن من أوزان المادة المعجمية ؛ لذلك شاع في كتب الأقدمين قولهم : ابن لي اسما على وزنِ (فعلل) من الفعل (ضرب) مثلا ، وهو ما يندرج تحت ما يسمى بالتمارين غير العملية .

والناظر في معجمات العربية يجد أنهم يضبطون (المفردة) بالنظير كقولهم (قردد)[١] كجعفر ، أو بالعبارة كقولهم (ثيب) بالثاء المثلة والياء المثناة المشددة والباء المفردة ، أو بالحركات كما هو في (كسر) ، أو بالوزن الصرفي كقولهم (جبروت) فعلوت .

فالميزان الصرفي إذن واحدٌ من الأساليب المهمة في تعريف المفردة وضبطها .

ويستند اشتقاق الأسماء والصفات إلى الميزان الصرفي ، بل إنّ تحديد المشتقات كاسم لفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة وغيرها من الدروس الصرفية إنما تتبين بالميزان لصرفيّ .

ويُعتمد الميزان الصرفي كثيرا في تحديد أوزان الأسماء والأفعال ، فيقال : تأتي الأسماء لثلاثية المجردة على وزن كذا وكذا ، وللفعل الرباعي المجرد وزن واحد هو (فعلل) مثلا .

قال سيبويه مُعرفاً جموع القلة : "فأبنية أدنى العدد (أفعُل) نحو أكلب وأكعُب . و(أفعال) حو أجمال وأعدال وأحمال . و(أفعِلة) نحو أجربة وأنصبَة وأغربة . و(فِعْلة) نحو غلمَة وصبيَة فتية وإخوة وولدة . فتلك أربعة أبنية فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر وإنْ شركه الأقل"[٢].

وعرّف السيوطي اسم الفاعل واسم المفعول بقوله : "ومنه أي الثلاثي زنة (فاعل) في فاعل كـ(ضارب) ، وزنة (مفعول) في المفعول كـ(مضروب) "[٣] .

---

١) اسم جبل ، أو ما ارتفع من الأرض . (الفيروز أبادي ؛ مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، ج١ ، دار الفكر ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ٣٢٧ .

٢) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٤٩٠ .

٣) السيوطي ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٢٨٧ .

وجاء في تعريف صيغ المبالغة وعملها : "باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، وهي (فعول ، وفعال ، ومفعال ، وفعل ، وفعيل" ، فهذه الأمثلة تعمل عمل اسم الفاعل وإن لم تكن أسماء فاعلين ، والدليل على أنها ليست بأسماء فاعلين أنها للمبالغة"[١] .

وجاء في الهمع : "ومنه أي الجامد (صيغتا التعجب) وهما (ما أفعل وأفعل به)[٢] .

وعرف بناء اسم المرة من الثلاثي المجرد بأنه : "على فعلة ، تقول : قمت قومة ، وشربت شربة"[٣] .

كما عرفت أوزان الفعل الرباعي بالميزان الصرفي لقوله : "للمجرد منه بناء واحد (فعلل) ، ويكون مكعبا نحو : دحرج الحجر ، وسرهف الصبي[٤] ، وغير متعد نحو : دربخ وبرهم ... وللمزيد فيه بناءان : (افعنلل) نحو : احرنجم و (افعلل) نحو : اقشعر"[٥] .

ومن التعريف بالميزان الصرفي تعريف اسم الهيئة . قال (ابن الحاجب) : "أما فعلة بكسر الفاء فموضوعة للدلالة على النوع من الفعل" [٦] . فقد بين كيفية بناء اسم الهيئة مستعينا بالوزن الصرفي .

وربما اشتركت مجموعة من المصطلحات في وزن صرفي واحد كما هو في المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان ، فقد جاء : "يصاغ من الثلاثي (مفعل) بفتح الميم والعين قياسا لمصدر وزمان ومكان إذا اعتلت لامه (أي لام الفعل) مطلقا"[٧] .

فاسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي تبنى كلها من الفعل الثلاثي المعتل اللام – سواء أكانت عينه مضمومة أم مفتوحة أم مكسورة – على وزن واحد هو (مفعل) – بفتح فسكون ففتح – ، ويكون عندئذ للسياق دور مهم في تحديد المعنى للصيغ الصرفية المتماثلة اشتقاقا .

---

(١) ابن عصفور ، شرح الجمل ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٥٦٠ .
(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٣٦ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٥٦ .
(٤) كذا قال السيوطي (سرهف) ، وجاء في القاموس (سَرْعَفتُ "بالعين ليس غير" الصبيَّ : أحسنتُ غذاءه ونَعَمْتُهُ" . الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ١٥٢ ، مادة (السُّرعوف) .
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ج٦ ، ص ٥٦ .
(٦) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٦٣٢ .
(٧) السيوطي ، همع الهوامع ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٢٨٦ .

ولعلّ هذا التماثل الاشتقاقيّ للصيغ الصرفية من العيوب التي تؤخذ على التعريف بالميزان الصرفيّ .

من ذلك صيغة (فعيل) فإنها تأتي صفة مشبهة مثل (كريم)[١] ، وصيغة مبالغة مثل (عليم)[٢] ، ومصدراً صريحاً – وذلك في المصادر الدالة على صوت أو سير – مثل نعيق ووخيد[٣] ، أو بمعنى اسم المفعول مثل : امرأة قتيل ، أي مقتولة[٤] .

كما أن الوزن الصرفيّ يحتاج إلى الضبط الدقيق بالحركة فـ(مفعل) مثلاً تدل على المصدر أو الزمان أو المكان إذا فتحت ميمها ، وتدل على (الآلة) إذا ما كُسِرت الميمُ فيها .

وللتخلص من مثل هذه العيوب تضبط الصيغة بالعبارة ؛ كأن يُقال : اسم الآلة يأتي على وزن (مِفعل) بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين ، أو مِفعال ، أو مِفعلة بكسر الميم فيهما .

غير أن الوزن الصرفي على عيوبه قد يكون ضرورة مُلحّة في تعريف بعض المصطلحات ، فإذا ما أردت تعريف اسم المَرّة من الفعل الثلاثي فلا مناصّ من اللجوء إلى الميزان الصرفي ، فأقول : إنه على وزن (فعْلة) .

عدا ما تقدّم فإن الوزن الصرفي هو الأسلوب الأمثل للتدريب على بناء مئات بل آلاف المشتقات ذات النمط الواحد ، فإذا عُرف أن (فُعيل) مثلاً واحدٌ من أوزان التصغير فإن المتعلّم يستطيع أن يصغّر على منواله كل اسم ثلاثي : فيقول : رُجيل ، وقُليم ، وبُويب ، ونُتَيْب ... تصغّر كمّاً هائلاً من الأسماء على وَفق هذا الوزن .

وفي التعريف بالميزان الصرفي ما لا يخفى من الاختصار ، وانتقال أثر التدريب[٥] . قد يُعرّف التصغير بـ :"أن يُضمّ أول ا لاسم ، ويُفتح ثانيه ، ويزاد بعد الحرف الثاني ياءٌ ساكنة تُسمّى ياء التصغير ، فيقال في تصغير : قلم ودرهم وعصفور (قُليم ، ودُرَيهم

---

(١) يُنظر : عبد الراجحي ، التطبيق الصرفي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤م ، ص ٨١ .
(٢) يُنظر : المرجع نفسه ، ص ٧٨ .
(٣) يُنظر : عباس حسن ، النحو الوافي ، الجزء الثالث ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٠ ، ص ٢٧٤ .
(٤) يُنظر : عبده الراجحي ، التطبيق الصرفي ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .
(٥) انتقال أثر التدريب : مصطلح تربوي يَعني أن تعطي المتعلم مثالاً على الصيغة ، كأن تقول من أوزان التصغير للاسم الثلاثي (فُعيل) مثل (قُليم) فينتقل أثر التدريب هذا إلى المتعلم ، فيصغّر أسماء ثلاثية مختلفة .

وعُصيفير)[١] . وهذا تعريف بالوصف ، وقد يُعرّف بأنه على وزن : فُعيل وفُعيعل وفُعيعيـــل ، وهذا تعريف بالميزان .

ويلحظ أن التعريف بالميزان الصرفيّ – كما في المثال السابق – أيســـرٌ لـــلإدراك ، وأبسطُ في التعليم موازنة بالتعريف بالوصف ، ويزداد هذا الأسلوب من التعريـــف وضوحـــا إذا رافقه المثال.

---

(١) مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٨٥ .

ثانيا – التعريفات التي تقع ضمن اطار النحو

أ- التعريفات الشكلية

(١) التعريف بالموقع

يُعدّ التعريف بالموقع شكلاً من أشكال تعريف المصطلح النحوي . لأنه إذا عُرف موقع الكلمة في الجملة ، عُرفت وظيفتها ، وكيفية استعمالها بل وعُرف نوعها أهي اسم أم فعل . وهذه غاية التعريف النحويّ .

والتعريف بالموقع يتصل اتصالاً شديداً بالتعريف بالعمل ؛ فالعامل هو الذي يُوزّع الكلمات على الخانات المختلفة في الجملة ، وهو الذي يفرض على الكلمة موقعاً لا تتعداه إلى غيره .

ومع هذا الاتصال إلاّ أن العامل شيء والموقع شيء آخر ؛ فالموقع ما يقع فيه المعمول ، أقصد أن العامل هو الذي يحدد موقع المعمول إذن هما شيئان مختلفان غير أنهما متصلان اتصال العلة بالمعلول أو اتصال السبب بالنتيجة .

فالتعريف بالموقع تعريف بالخانة التي يشغلها المصطلح من كونه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ أو خبراً أو غير ذلك .

وقد التفت النحويون إلى هذا الشكل من أشكال لتعريف ؛ إذ عَرَّف الزجاجي الاسم بقوله : "فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الجرّ"[١] .

فهذا تعريف للاسم بحسب موقعه ؛ إذ ذكر ثلاثة من مواقع الاسم وهي أنه يأتي في خانة الفاعل ، وفي خانة المفعول ، وبعد حرف الجرّ .

ولما كان الفعل والحرف لا يقعان هذه المواقع فقد تميّز الاسم بهذا التعريف عن الفعل والحرف غير أنّ هذا ليس مطرداً في الأسماء كلّها ، ولذلك تصدّى له ابن عصفور بقوله : "فهذا الحدّ منتقدٌ من ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه تسمّح فيه ، والتسامح لا يجوز في الحدود ، والآخر أنه أتى في الحدّ بـ(ما) وهي للإبهام ، و(أو) وهي للشك ، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحدّ ؛ لأن الحدّ موضوع لتحديد اللفظ ، ونصّ على المعنى والثالث : أنه حدّ الاسم بأنه : ما

---

(١) ابن عصفور ، شرح الجمل ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٩٠ .

جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً قبل أن يتبين ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين ، فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم"[١] .

وبعيداً عن الثقافة المنطقية التي اتكأ عليها ابن عصفور في ردّ هذا الحدّ - فإن هذا الحدّ سائغ مقبول ، لأنهم يحدون الاسم لا لأنه يحدث لبس عندما يكون فاعلاً أو مفعولاً أو خبراً أو حالاً أو غيرها من هذه المصطلحات ، بل يحدونه ليميزوه عن الفعل والحرف .

وما دام هذا الحدّ يفرق بين الاسم والفعل والحرف فلا بأس بقبوله سواء تحققت فيه شروط التعريف في علم المنطق أم لم تتحقق ؛ لأن غاية التعريف النحويّ ليست هي غاية التعريف المنطقي ، ولأن هذا الحدّ قد حقق الغاية من التعريف النحويّ فلماذا إذاً نردّه ؟

نعم ، هذا الحدّ يفتقر إلى صفة الجمع ؛ لأن هناك أسماء إلاّ أنها لا تقع فاعلاً - إلاّ على الحكاية - ولا تقع بعد حرف الجرّ - إلا على الحكاية أيضاً -

وانتفاء صفة الجمع عيب في التعريف إلاّ أنّ الذي يشفع لهذا التعريف ما قلته سابقاً : من أن الغاية من تعريف الاسم تمييزه عن الفعل والحرف ، وهذه الغاية متحققة . وأمرٌ آخر أنّ هذا التعريف جاء في مرحلة متقدمة نسبيّاً إذا عُرفَ أن الزجاجي توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة للهجرة .

ومن التعريف بالموقع تعريف (إنّ المكسورة) و(أنّ) المفتوحة الهمزة ، فقد عُرِّفتا تعريفاً بالموقع ، ولم يُذكر لهما تعريف غير التعريف بالموقع ؛ لذلك قد يكون التعريف بالموقع ضرورة تلجئ إليها طبيعة المصطلح ، فلا يتعرف بغيرها .

قال ابن هشام : "تتعين (إنّ) المكسورة حيث لا يجوز أن يسدّ المصدر مسدّها ومسدّ معموليها ، و(أنّ) المفتوحة حيث يجب ذلك ، ويجوزان إن صح الاعتباران"[٢] .

فقوله "أن يسدّ المصدر مسدّها" ومسدّ معموليها أي أن يقع المصدر موقعها . ثم ذكر عشرة من المواقع التي تأتي الهمزة فيها مكسورة[٣] وثمانية مواقع تأتي الهمزة فيها مفتوحة [٤] ، وتسعة مواقع

---

(١) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٩٦ .
(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٤١ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٤١ .
(٤) يُنظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٤٢ .

يجوز فيها فتح همزة (إن) وكسرها[١] .

وهناك الكثير من المواقع التي تحدد نوع الكلمة التي ينبغي أن تحلها ، فمن المواقع التي لا يشغلها إلا الاسم الخانة الواقعة بعد حرف الجر أو أداة النداء كما أن هناك خانات لا يحلها إلا الفعل بل نوع خاص منه كالفعل المضارع مثلا .

يوضح ما سبق النماذج التالية :

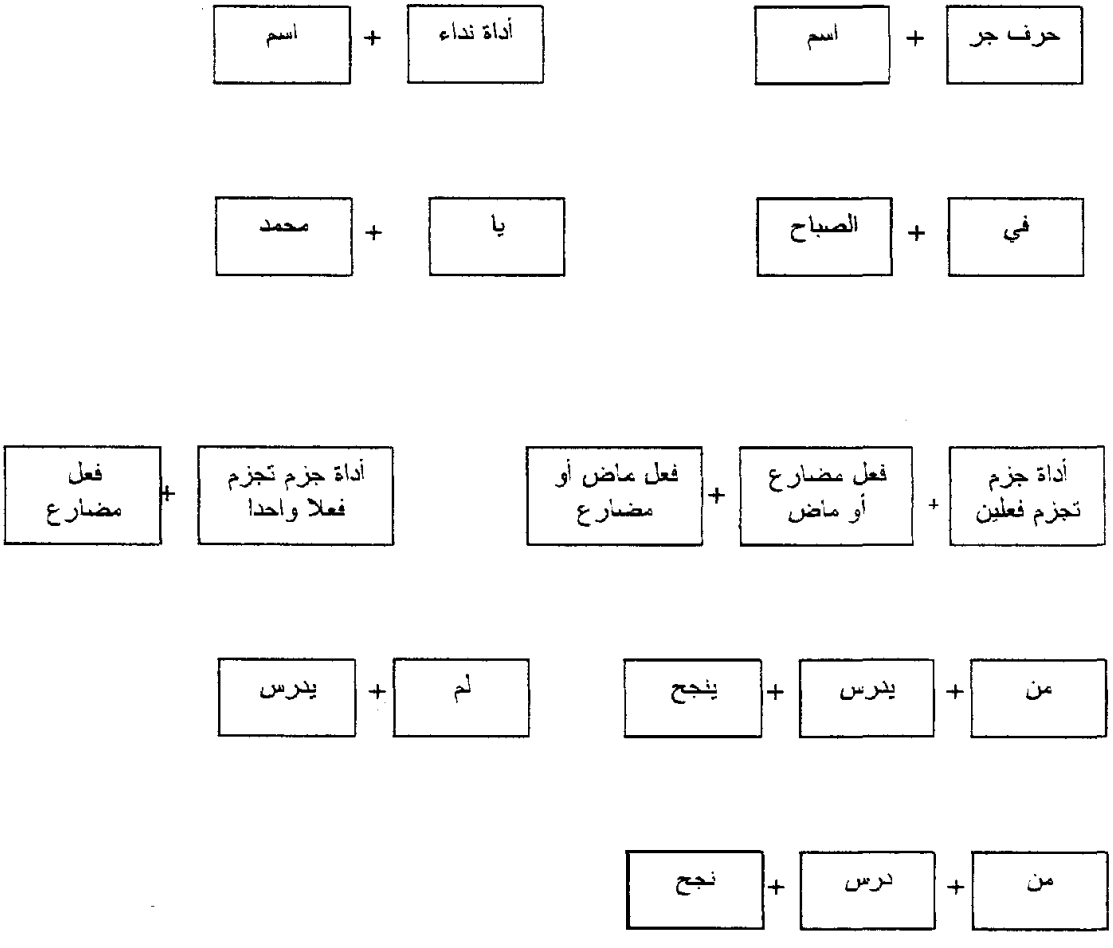

---

[١] ينظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص.ص ٢٤٢-٢٤٧ .

وكثيراً ما لجأ النحاة إلى التقدير احتراماً لنظرية الموقع هذه ، من ذلك أنهم أعربوا كلمة (الكميّ) في قول الشاعر :

تعدُّون عقرَ النيبِ أفضلَ مجدِكم بني ضوطرى لولا الكميَّ المُقنَّعا[١]

مفعولاً به ؛ لأن هذا الموقع الذي يأتي بعد أداة التحضيض هو موقع الفعل ، لذلك قدّروا أن يكون هناك فعل محذوف هو (عددتم أو تعدون) .

ومثالٌ آخر أنهم أعربوا الأسماء الواقعة بعد أداة الشرط من مثل (إنْ وإذا) فاعلاً لفعل محذوف . كما هو في قوله تعالى : ((**وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك** ...))[٢] فقالوا أحد (فاعل) لأن (إنْ) الموقع الذي يليها إنما هو للفعل لا للاسم .

ويؤخذ على هذا التعريف اشتراك كثير من المفردات في موقع واحد ؛ وذلك لتعدد المفردات ومحدودية المواقع من جهة ، وكون المفردة الواحدة قد تقبل أن تقع في أكثر من موقع من جهة ثانية .

فالاسم مثلاً يقع مواقع مختلفة يوضحها الشكل التالي :

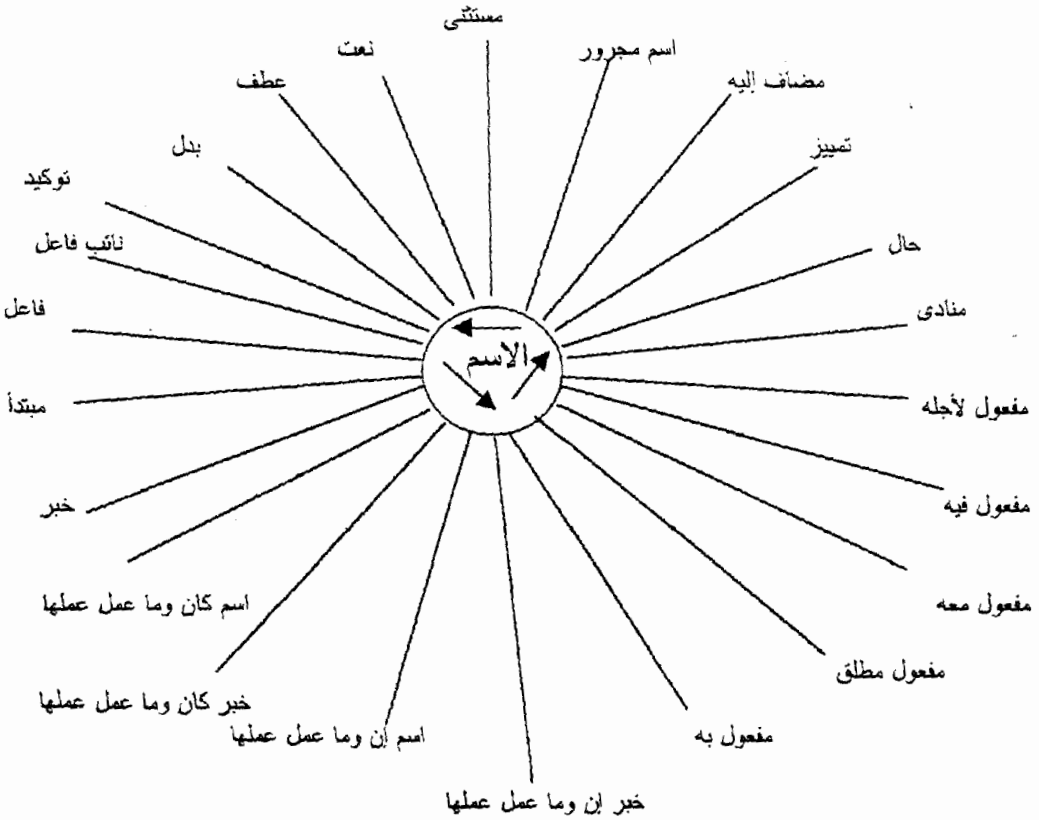

---

(١) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٣٠٣ . وابن عقيل ، شرح ابن عقيل على الألفية ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٣٩٦ .

(٢) سورة التوبة ، آية رقم (٦) .

٢- **التعريف بالوصف أو (بمجموع الصفات)**

مفهومـــه :

التعريف بالوصف هو تصوير المصطلح كما هو في الواقع الاستعمالي له ، وفيه يقـــوم النحوي بمحاولة استقصاء الصفات التي ينماز بها المصطلح عن غيره من المصطلحات .

أهميتـــه :

التعريف بالوصف أو بمجموع الصفات أســبق من التعريف بالماهية بل أبســط عبــارة منه ، وهو ملائم لطبيعة اللغة ؛ لأنه يكشف بالوصف عن كيفية استعمال المصطلـــح ، وكيفيـــة مجيئه في لغة العرب .

والوصف يشكل منهجا علميا دقيقا في الوقت الحاضر ، ويقابلـــه المنـــهج المعيـــاري . وكثيرا ما تطرح الأسئلة الجدلية : أيهما أقرب إلى طبيعة اللغة : الوصفية أم الميعارية ؟ وهـــل كان فلان وجها من وجوه الثنائية الوصفية والمعيارية ؟

وقد تميزت بعض المذاهب النحوية أو ما يطلق عليه (المدارس النحوية) باتخاذها منـــهجا من هذين المنهجين ، إذ انمازت المدرسة البصرية بالمنهج المعياري الذي يســـعى إلـــى وضـــع قوانين موحدة ومنضبطة للظواهر النحوية المختلفة .

ولعل أسلوب الوصف فيه تقريب للمصطلح من الأذهان ، وكلما كان الوصف دقيقا كـــان الموصوف أكثر وضوحا وتصويرا وبيانا .

أمثلتـــه :

تتفاوت قدرة النحويين في الوصف ؛ فمنهم من يلملم أوصاف المصطلح ، فلا ينساق إلـــى الذهن غيره ، ومنهم من يعطيك طرفا من أوصافه ، فيفتقر المصطلح إلى ما يميزه عن غيره .

ففي تعريف ابن عصفور للاشتغال : "هو أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل متصـــرف أو ما جرى مجراه ، يعمل في ضميره ، أو في سببه ، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاســـم الأول أو

في موضعه"[١] اتكاء على أوصاف دقيقة للمصطلح لو سمعها دارس النحو لأيقن أن ابن عصفور يتكلم عن (الاشتغال) .

وربما ارتقى بعض النحويين بالوصف مرتقى صعبا لا يكاد يبين عن قصده ، كما هو الحال في وصف الاستفهام الذي ينتصب بعده المضارع المتصل بالفاء السببية : "قال أبو حيان : وزعم بعض النحويين أن الاستفهام إذا كان عن المقرض لا عن القرض ، فلا يصح النصب بعد الفاء على الجواب ، ومنع النصب في نحو : أزيد يقرضني فأسأله"[٢] .

أشكاله :

اتخذ التعريف بالوصف أشكالا مختلفة فمنه ما يكون بوصف الشروط المتعلقة بالمصطلح ، ومنه ما يصف العمل ، ومنه ما يكون بوصف الفروق بين أداة وأداة أخرى ، أو يكون بوصف الكيفية التي يستعمل بها المصطلح ، أو بوصف ما يختص به المصطلح . وربما جاء التعريف بالوصف شاملا للأشكال السابقة كلها أو جلها .

التعريف بوصف الشروط :

ويقوم هذا الشكل من الوصف على وصف الشروط التي ينبغي أن تتحقق في المصطلح و فيما يتعلق به .

ومنه تعريف (لا) العاملة عمل (إن) ، قال ابن هشام : "وشرطها أن تكون نافية ، وأن يكون المنفي الجنس ، وأن يكون نفيه نصبا ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، متصلا بها ، وأن يكون خبرها أيضا نكرة نحو : لا غلام سفر حاضر"[٣] .

وهذا وصف لـ(لا) النافية للجنس ، ولمدخولها ، لأنها لا تتماز إلا بمعرفة صفة مدخولها من كونه نكرة متصلا بها .

---

١) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٣٦١ .
٢) السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص.ص ٣٠٦-٣٠٧ .
٣) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٣٧٤ .

التعريف بوصف الفرق[١] :

ويرتكز هذا الشكل من أشكال الوصف على وصف الفروق بين أداة وأداة ، وينماز عن تعريف الضد بأنه يذكر ما تتفق فيه الأدوات الموصوفة ، وما تختلف فيه بينما يذكر التعريف بالضد وجوه الاختلاف ليس غير .

وقد أفرد السيوطي كتابا سماه (الفرق) في الأشباه والنظائر . فبعد أن ذكر جملة من صفات (إن) و(لا النافية للجنس) . قال : "وبقية الفروق هي :

- أن (لا) لا تعمل إلا في النكرات .
- أن اسمها إذا لم يكن عاملا بني .
- أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا أو مجرورا .
- أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل معنى الخبر وبعده ، فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو : "لا رجل ظريف فيها ، ولا امرأة فيها"[٢] .

فالسيوطي يصف لنا الفروق بين (لا النافية للجنس) و(إن) .

التعريف بالوصف الاستعمالي للمصطلح :

قد يعرف المصطلح بوصف الكيفية التي يستعمل فيها في الجملة ، وما يتعلق به من تذكير أو تأنيث أو إفراد أو تثنية أو جمع .

من ذلك استعمال جمع المذكر السالم في صفة العاقل يقول سيبويه : "فرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين ا لآدميين وغيرهم . تقول : هم ذاهبون ، وهم في الدار ، ولا تقول : جمالك ذاهبون ، ولا تقول : هم في الدار ، وأنت تعني الجمال ، ولكنك تقول : هي وهن ذاهبة وذاهبات"[٣] .

فقد بين لنا أن جمع المذكر السالم لا يستعمل مع غير العاقل ، بل يستعمل معه المؤنث مفردا أو مجموعا .

---

(١) لم أذكر أمثلة على التعريف بوصف العمل لأنه يدخل في التعريف بالعمل ، المذكور في هذا الفصل .
(٢) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص.ص ٣٨-٣٩ .

وهذا الشكل من التعريف بالوصف تظهر فائدته عند استعمال المتكلم للمصطلح في سياق .

تعريف بوصف ما يختص به المصطلح :

ويكثر هذا الشكل من الوصف في وصف الأداة النحوية فيذكر ما تختص به الأداة ذاتها و ما يختص به مدخولها .

ومنه تعريف (قد) بأنها : "حرف يختص بالفعل المتصرف الخبري ، المثبت ، المجرد ن جازم وناصب وحرف تنفيس" [١] .

فقد بين لنا أوصاف الفعل الذي تختص (قد) بالدخول عليه : من كونه متصرفا لا امدا ، خبريا لا إنشائيا ، مثبتا يخلو من حروف النفي ، مجردا من أدوات الجزم والنصب . هذه كلها أوصاف منضبطة لمدخول (قد) .

تعريف بوصف العمل :

وينطلق هذا الشكل من الوصف من بيان كيفية عمل عامل ما ، وهل ينتقض العمل خول بعض اللواصق على يمين العامل أو يساره ؟

من ذلك قول سيبويه : "واعلم أن كل شيء من العمل وما أشبهه نحو حسن وكريم ، إذا خلت فيه الألف واللام جرى على المعرفة كمجراه على النكرة حين كان نكرة ، كقولك : رت بزيد المحسن أبوه ، ومررت بأخيك الضاربه عمرو"[٢] .

فهو يبين لنا أن الصفة المشبهة تبقى عاملة فيما بعدها سواء أكانت نكرة أم معرفة ؛ لأن كيرها أو تعريفها متعلق بموصوفها أهو نكرة أم معرفة ، فلا يؤثر ذلك على عملها .

ومنه ما جاء في بيان عمل الاسم المنسوب ، قال سيبويه : "وكذلك : أقرشي قومك أقرشي أبواك ، إذا أردت الصفة جرى مجرى حسن وكريم"[٣] . فقد بين لنا أن الاسم المنسوب

---

١) السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٤٩٤ .
٢) سيبويه ، الكتاب ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .
٣) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٣٦ .

يرفع الظاهر بعده لأنه أصبح – بعد إضافة الياء المشددة – بمنزلة اسم المفعول كأنه قال : أمنسوب قومك إلى قريش ؟ أو منسوب أبواك إلى قريش ؟ فالمرفوع بعدهما نائب فاعل .

ومن التعريفات بالوصف التي تناولت جوانب وصفية مختلفة – ما جاء في صفة ضمير الشأن من كونه (ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية ، دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه" [١] .

فهذه أوصاف لضمير الشأن منها ما يتعلق بحقيقته ، ومنها ما يتعلق بموقعه ، ومنها ما يتعلق بوظيفته .

ومن ذلك تعريف (هب) بأنها : " جامدة ، ولم يستعمل منها سوى الأمر لا ماض ولا مضارع ، ولا وصف ولا أمر باللام ، ويتصل به الضمير المؤنث ، والمثنى والجمع"[٢] .

فكونه جامدا ولا يستعمل منه غير الماضي هذا بيان لحقيقته ، وكونه يتصل به الضمير لمؤنث والمثنى والجمع بيان لكيفية استعماله .

وأرى أن هذا الشكل من التعريف أقرب إلى طبيعة اللغة ، وتعلم نحوها ، كما أنه سهل المنال موازنة مع تعريف الماهية . ولعل التعريفات النحوية الأولى إنما كانت ترتكز كثيرا على هذا الأسلوب بأشكاله المختلفة ، يؤيد ذلك ما نجده في كتاب سيبويه من تعريفات الوصف . وقد أشرت إلى شيء منها عندما تحدثت عن تطور تعريف المصطلح النحوي عند سيبويه .

غير أن من عيوب هذا الشكل من أشكال التعريف أنه يحتاج إلى الإطناب والإطالة من جل أن يكون الوصف دقيقا شاملا .

وعلى أي حال فهو لا يخضع للشروط الصارمة التي يخضع إليها تعريف الماهية ، كما تسامح في ألفاظه أكثر مما هو مسموح به في التعريف بالماهية .

---

[١] السيوطي ، همع الهوامع ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٤٥ .
[٢] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٤٧٩ .

وقد بينت في شروط التعريف الانتقادات والاعتراضات الكثيرة التي تلحق تعريف الماهية . ففي الحد بالماهية إذا استعملت (ما) الموصولية قال المعترضون : إن (ما) تفيد العموم ، ولا يجوز ذلك في التعريف . وإذا استعملت (أو) قالوا : إنها تفيد الشك أو الإبهام ، وهذا غير سائغ في الحدود .

هذا التسامح في التعريف بالوصف ، والقدرة عليه ، وملاءمته طبيعة اللغة والواقع الاستعمالي لها يجعله من أشكال التعريف التي تتسم بالجودة والقبول .

٣- **التعريف بالخاصيـــة**[١]

"الخصائص جمع خصيصه ، وهي تأنيث خصيص بمعنى خاص ، ثـــم جعلـت اســما للشيء الذي يختص بالشيء ويلازمه ، فيكون دليلاً عليه ، وأمارة على وجوده"[٢] . والفرق بيـن الحدّ (الماهية) والخاصية "أن الحدّ لا بد أن يكون في جميع آحاد المحدود ، والخاصية هي التـــي تكون في بعض آحاده خاصة"[٣] . فالاسم مثلاً من خواصه دخول (أل) غير أن هناك أســماء لا تدخل عليها (أل) .

قال الرضي : "الفرق بين الحدّ والخاصية أن الحدّ مطرد ومنعكس ، والخاصية مطـــردة غير منعكسة ، والمراد بالاطراد أن تُضيف لفظ كل إلى الحدّ فتجعله مبتدأ ، وتجعـــل المحـــدود خبره ، كقولك في قولنا : (الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقـــترن) وكـــذا تقـول فـــي الخاصية : كل ما دخله لام التعريف فهو اسم . والمراد بالعكس عند النحاة أن تجعل مكان هذيـن نقيضهما فتقول : كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم . ولا يصح أن تقـول : كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم"[٤] .

وقد عُرّفت بعض المصطلحات بما تختص به من علامات تميزها عن غيرهـــا ، ومـــن هذه المصطلحات الاسم والفعل .

أمّا الاسم فقد قال السيوطي في خواصه : "تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة ، وهي الجرّ وحروفه ، والتنوين ، والنداء ، وأل ، والإسناد إليـــه ، وإضافته ، والإضافة إليه ، والإشارة إلى مسماه ، وعود الضمير إليه ، وإبدال اسم صريح منـه ، والإخبار به ، مع مباشرة الفعل ، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه ، هذا ما في كتب ابـــن مالك ، ونعته ، وجمعه تصحيحاً وتكسيراً ، وتصغيره .

---

(١) ذكر الدكتور حسن الملخ هذا التعريف وجعلـــه في ثلاثـــة أقســـام : خاصية المبني ، وخاصية الاقتران ، وخاصية الموقع . (ينظر : حسن الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، مرجع سابق ، ص.ص ١٤٤-١٤٥) .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

(٣) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٦٦ .

(٤) الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص.ص ٣٨-٣٩ .

ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب في (وافيته)[١] ، وتثنيته وتذكيره وتأنيثه ، ولحوق ياء النسبة لـــه ، ذكر هذه الأربعة صاحبا (اللب) و(اللباب)[٢] ، وكونه عبارة عن شخص ، ودخول لام الابتـــداء وواو الحال ذكر هذا ابن فلاح في مغنيه[٣] . وذكر ابن القواس في (شرح ألفية ابـــن معطـــي) لحوق ألف الندبـــة ، وترخيمه ، وكونه مضمرا ، أو علما ، أو مفردا منكـــرا ، أو تمييـــزا ، أو منصوبا حالا"[٤] .

وقال الأبذي في خواص الاسم : "الاسم له خواص تخصه من أوله ، وخواص تخصـــــه من وسطه ، وخواص تخصه من آخره ، وخواص تخصه من معناه ، فالذي يخصه من أولـــه : حروف الجر ، وحروف القسم ، والألف واللام التـــي للتعريـــف ، وأدوات النـــداء ، ونواســـخ الابتـــداء . والذي يخصه من وسطه : التصغير ، والذي يخصـــه مـــن آخـــره : الخفـــض ، والتنوين ، وألف التأنيث الممدودة والمقصورة ، وياء النسب . والذي يخصه من معنـــاه : كونـــه فاعلا ، وكونه مفعولا ، وكونه مبتدأ ، وكونه خبرا ، وكونه مجرورا ، وكونه مفـــردا ، وكونـــه مثنى ، وكونه مجموعا ، وكونه معرفا ، وكونه منكرا ، وكونه مذكرا ، وكونه مؤنثـــا ، وكونـــه مضاف ، ويضاف إليه ، وكونه يخبر به ، ويخبر عنه"[٥] .

وقد نقلت هذين النصين ؛ لأنهما في مجموعهما لم يتركا خاصة من خواص الاسم التـــي ذكرها النحاة إلا وأتيا عليها .

وقد رأيت عند البطليوسي (ت ٥٢١ هـــ - ١١٢٦م) عشرين حدا للاسم ثمانيـــة منـــها الخاصية.[٦]

---

(١) وهي أرجوزة في نظم الكافية . (يُنظر حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، ج٢ ، بعناية محمد شرف الدين ، وكالة المعارف الجليلة ، اسطنبول ، ١٩٤١م ، ص١٣٧٠) .

(٢) إذا كان يقصد (لباب الإعراب) للإسفراييني فإنه ذكر تسع علامات للاسم ليس منها التذكير والتأنيث . (يُنظر الإسفراييني ؛ تاج الدين محمد بن محمد ، لباب الإعراب ، تحقيق بها الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ، دار الرفاعي ، القاهرة ، ١٩٨٤م ، ، ص.ص ١٢٤-١٤٢) .

(٣) يُنظر ابن فلاح اليمني ، المغني في النحو ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٢ .

(٤) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج٨ ، مصدر سابق ، ص ٥ .

(٥) علي الحمد ، كتابان في حدود النحو ، مرجع سابق ، ص ٤٥-٤٦ .

(٦) يُنظر ابن السيد البطليوسي ؛ أبو محمد عبد الله ، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٠م ، ص.ص ٥٩-٦٣ .

غير أن هذه العلامات لا تتعاقب كلّها على اسم من الأسماء ألبتة . كما أن أي علامة منها يستحيل دخولها على الأسماء كلها . فحروف الجرّ مثلاً ليست كلّها تجر المُضمر من الأسماء كالكاف وحتى واو القسم وتائه . ومن الأسماء الظاهرة ما لا يقبل دخول حرف الجرّ كبعض أسماء الشرط مثل : (ما) و(مهما) و(كيفما) و(حيثما) .

وأمّا لام التعريف[١] أو الألف واللام [٢] ، أو (أل) التعريف [٣] ، أو حرف التعرف [٤] أو آلة التعريف – وهو الأصوب[٥] – ويستعمل الطائيون (أم) بدلاً منها ، كما في قوله – صلى الله عليه – "ليس من امبرَ امصيام في امسفر"[٦] ، وكما في قوله بجير بن عثمة :

ذاكَ خليلي وذو يواصلني ترمي ورائي بامْسهم وامسلمة[٧]

يريد – صلى الله عليه وسلم – البر ، والصيام والسفر . ويريد بجير بالسهم والسلمة . فهذه الأداة أعني (آلة التعريف) لا تختصّ بالأسماء كلها فأسماء الشرط والأسماء الموصولة (مَن ، وما ، وذو الطائية ، وأيّ) ، وأسماء الإشارة لا تدخلها (أل) . وهي ليست أداة تعريف دائماً فقد تدخل للمح الأصل كما في (الفضل) و(الحارث) ، وقد تُزاد زيادة لازمة كما هو في الأسماء الموصولة المبدوءة بها من غير أن تفيد تعريفاً ؛ لأن الموصول مُعرّف بصلته لا بأل .

وأما النداء فيختص بالعاقل ولا يدخل غير العاقل إلا إذا نُزّل منزلة مَن يعقل كقوله :

بكيتُ على سرب القطا إذ مرَرْن بي فقلت ومثلي بالبكاء جديرُ

أسربَ القطا هل من يعير جناحه لعلي إلى مَن قد هويت أطيرُ[٨]

---

(١) هكذا عند سيبويه ، يُنظر : سيبويه ، الكتاب ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .

(٢) هكذا عند الخليل . يُنظر : سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ، مصدر سابق ، ص ٣٢٥ .

(٣) أل هي نفسها الألف واللام . قال ابن جماعه : "آلة التعريف الألف واللام ولك أن تقول (أل) ، والثاني أقيس" يُنظر : بدر الدين بن جماعة ؛ محمد بن إبراهيم ، شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق ممد محمد داود ، دار المنار ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ٦٢ .

(٤) يُنظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

(٥) اختار هذا الاسم لها بدر الدين بن جماعة ؛ ليتجنب الخلاف في حقيقتها أهي الألف واللام أم اللام وحدها ، ولتدخل فيها (أمْ) عند طيّئ . (ينظر : بدر الدين بن جماعة ، شرح كافية ابن الحاجب ، مصدر سابق ، ص٦٢).

(٦) ابن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد ، مسند الإمام أحمد ، الطبعة الثالثة ، ج٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ص ٤٣٤ .

(٧) البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، شرح شواهد الشافية ، ج١ ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢م ، ص ٤٥١ . والسيوطي ، جلال الدين ، شرح شواهد المغني ، ج١ تعليق محمد الشنقيطي ، منشورات مكتبة الحياة ، لجنة التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٦م ، ص ١٩٥

(٨) ينظر ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ . وابن عقيل ، شرح ألفية ابن عقيل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ .

فسرب القطا مما لا يعقل غير أن الشاعر أنزلها منزلة من يعقل ، فناداها متمنيا عليها أن تعيره جناحها .

وذكر السيوطي في النص السابق علامة أرى أنها مما لا يختص بالاسم وهي واو الحال . فواو الحال قد تباشر الجملة الفعلية كقوله تعالى : ((**ويستعجلونك بالسيئة قبل الحسنة وقد خلت من قبلهم المثلات**))[١] .

ويعرف الفعل بما يختص به من علامات ، وقد ذكر السيوطي أن : "جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة ، وهي : تاء الفاعل وياؤه ، وتاء التأنيث الساكنة ، وقد والسين وسوف ، ولو والنواصب والجوازم ، وأحرف المضارعة ، ونونا التوكيد ، واتصاله بضمير الرفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، وتغير صيغته لاختلاف الزمان"[٢].

وذكر ابن معطي (ت ٦٢٨هـ - ١٢٣٣م) عشرا من هذه العلامات [٣] ، كما ذكر الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ - ١٢٨٩م) خمسا منها [٤] ، وذكر ابن أجروم أربعا [٥] من علامات الفعل .

ومن هذا يتبين أن النحويين تفاوتوا في ذكر هذه العلامات فمنهم المكثر المستقصي ، كالسيوطي وابن معطي ، ومنهم المقل كصاحب الأجرومية .

وفصل النحويون القول في علامات الماضي منه ، والمضارع والأمر ، والصحيح والمعتل[٦] ، واللازم والمتعدي[٧] .

---

(١) سورة الرعد ، آية رقم (٦) .

(٢) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج٢ ، مصدر صابق ، ص ٩ . والأبذي والفاكهي ، كتابان في حدود النحو ، مصدر سابق ، ص.ص ٤٥-٤٦ .

(٣) ينظر : ابن معطي ، زين الدين أبو الحسن يحيى ، الفصول الخمسون ، تحقيق محمود محمد الطناجي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص ١٥٢ .

(٤) ينظر : الإسفراييني ، لباب الإعراب ، مصدر سابق ، ص ١٤٥ .

(٥) أحمد حبيب قصير العاملي ، متن الأجرومية ودروس في النحو ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الأمين ، لبنان ، ١٩٧٢م ، ص ٦

(٦) ينظر مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، الطبعة الثانية عشرة ، ج١ ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٣٠ ، ص ٥٠ .

(٧) ينظر ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص.ص ١٤-١٥ .

والفعل يأبى قبول علامات الاسم ألبتة ، أما ما سُمع من دخول التصغير [١] على فعل التعجب في قول الشاعر :

يا ما أميلحَ غزلاناً شدَنَّ لنـــا من هؤليائكن الضال والسَّـمُر [٢]

فلمشابهته الاسم في لزومه طريقة واحدة ، وامتناعه من التصـــرف ، ومشـابهته اسـم لتفضيل في المعنى [٣] .

---

(١) وهو مما يحتج به الكوفيون على أن صيغة (أفعل) في التعجب اسم لا فعل . ينظر أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٢٦ ، م١٥ .

(٢) ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٥ ، مصدر سابق ، ص ١٣٥ ، و ج٧ ، ص ١٤٣ .

(٣) ينظر المصدر السابق ، ج٧ ، ص ١٤٤ . وابن عصفور ، شـرح الجمـل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١١٣ .

٤- التعريف بالحصر أو بالقسمة

تتماز بعض المصطلحات النحوية بأنّ لها أقساماً تنقسم إليها ، وقد عمد بعض النحاة إلى حصر هذه الأقسام في بداية الحديث عن المصطلح قبل الشروع في تعريف كلّ قسم من هذه لأقسام .

والحصر والقسمة اسمان لمسمى واحد ؛ لأن القسمة ينبغي أن تكون حاصرة لأقسام لمقسوم . ولذا درج النحاة على تقديم دليل الحصر في تعريف بعض المصطلحات ذات الأقسام لمتعددة .

قال ابن الحاجب مُعرّفاً الكلمة بالقسمة : "وهي اسم وفعل وحرف"[١] . ثم ذكر دليل لحصر بقوله : "لأنها إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها أو لا ، الثاني : الحرف . والأول إمّا أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو لا . الثاني الاسم ، والأول الفعل . وقد علم بذلك حدّ كل واحدٍ منها"[٢] .

تُستنتج من كلام ابن الحاجب السابق أمورٌ هي :

- أن الحصر والقسمة مصطلحان متصلان يُمكن أن يُعبّر بأيٍّ منهما عن الآخر .
- أنه لا بدّ من قيام الدليل على أنّ المصطلح محصورة أقسامه في اثنين أو ثلاثة أو غير ذلك . فإن كانت القسمة غيرَ حاصرةٍ للمصطلح فليست بمعرّفة له .
- أن الحصر من أساليب تعريف المصطلح المُعتبرة إذا قام الدليل عليه ؛ لقوله "وقد عُلم بذلك (أي بدليل الحصر) حدُّ كل واحد منها" . فإن لم يقم دليل الحصر فإن المصطلح قد يتعرف بذكر الأقسام غير أنّ أقسامه نفسها تبقى غير مُعرَّفة ، فتحتاج إلى أسلوب آخر في تعريف كل قسم على حدة .

وقد أثنى الرضي على قسمة ابن الحاجب للكلمة بقوله : "فهذه قسمة دائرة بين النفي الإثبات ، فتكون حاصرة ، أي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان ، فتبيّن بدليل الحصر حدّ كل

---

(١) الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٨ .

واحد من الأقسام ؛ لأنه ذكر فيه جنس كلّ واحد ، وفصّله كما بيّنا ، والمركب من الجنس والفصل هو الحدّ"[١] .

ومن التعريف بالحصر ما جاء في تعريف البدل ، فبعد أن عُرّف تعريف ماهية عُرّف بالقسمة بأنه "هو بدل الكل ، وبدل البعض ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط ، فالأول مدلوله مدلول الأول ، والثاني جزؤه ، والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما ، والرابع أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره"[٢] .

فعرّف البدل بأقسامه ، ثم بيّن الرضي دليل الحصر بقوله : "ودليل حصر الأبدال في الأربعة أنه لا يخلو مدلول الثاني من أن يكون مدلول الأول ، أو لا ، والأول بدل الكل ، والثاني إمّا أن يكون الثاني فيه بعض الأول أو لا ، والأول بدل البعض ، والثاني إمّا أن يكون فيه الفعل المسند إلى المبدل منه مشتملاً على الثاني ، أي متقاضياً له بوجه ما ، أو لا ، والأول بدل الاشتمال ، والثاني بدل الغلط"[٣] .

ومن التعريف بالقسمة تعريف الاسم من حيث التذكير والتأنيث ، قال السيوطي : "الأسماء أربعة أقسام : مذكر لفظاً ومعنى كزيد ، ومؤنث لفظاً ومعنى كفاطمة ، ومختلفان كزينب وطلحة"[٤] .

والقسمة العقلية للأسماء من حيث التذكير والتأنيث تقتضي أن تكون ستة أقسام هي : مذكر لفظاً ومعنى ، ومذكر لفظاً لا معنى ، ومذكر معنى لا لفظاً ، ومؤنث لفظاً ومعنى ، ومؤنث لفظاً لا معنى ، ومؤنث معنى لا لفظاً . غير أن المذكر لفظاً لا معنى هو المؤنث معنى لا لفظاً ، والمذكر معنى لا لفظاً ، هو المؤنث لفظاً لا معنى . لذلك جعلوا للمذكر قسماً واحداً هو المذكر لفظاً ومعنى ، وجعلوا للمؤنث ثلاثة أقسام مؤنث لفظاً ومعنى ، ومؤنث لفظاً لا معنى ، ومؤنث معنى لا لفظاً .

فالمذكر لفظاً ومعنى : ما دلّ معناه على مذكر ، وخلا من علامات التأنيث ، والمؤنث المعنوي لا اللفظي : ما دلّ معناه على مؤنث ، وخلا من علامات التأنيث ، والمؤنث اللفظي لا

---

(١) الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٤٠٢ .
(٣) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٤٠٣ .
(٤) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ١٢٠ .

المعنويّ : ما دل معناه على مذكر وكان فيه علامة تأنيث ، والمؤنث اللفظي والمعنوي : مـــا دلّ معناه على مؤنث وكان فيه علامة تأنيث .

وقد تكون القسمة غير مُنحصرة ، كما قد يكون ثمة تباين في حصرها مثال ذلك انقســـام الجملة . فسيبويه يجعلها في قسمين اسمية وفعلية[١] . ويجعلها الزمخشري فـــي أربعـــة أقســـام اسمية وفعليـــة وشرطيـــة وظرفيـــة[٢] في معرض حديثه عن خبر المبتـــدأ مُبينـــاً صـــوره . ويجعلها ابن هشام في ثلاثة أقسام : اسمية وفعلية وظرفية[٣].

ومع أن التعريف بالقسمة أو الحصر من التعريفات الكثيرة في كتب النحو غير أنّها فـــي معظم الأحيان لا تُغني عن تعريف كل قسم من أقســـام المصطلح تعريف ماهية أو وصـــف أو مثال . بل إن المصطلح نفسه ذا الأقسام يُعرفه النحويون أحياناً تعريف ماهية أولاً ، ثم يذكـــرون أجزاءه ثانياً . مثال ذلك تعريف ابن هشام للتنوين بأنه : "نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطـــاً لغير توكيد"[٤] . فبعد أن عرفـــه تعريف ماهيـــة بدأ بذكر أقســـامه قـــائلاً : "وأنـــواع التنويـــن أربعة ..."[٥].

ويمكن القول : إن التعريف بالحصر يفيد في تصور الذهن لأقسام المصطلح ممّا يُســـهّل تعريف كل قسم منها على حِدة فكأنه نوع من السبر والتقسيم .

---

١) لم يذكر سيبويه صراحة أن الجملة اسمية وفعليـــة ؛ لكن كلامه في باب المسند والمسند إليه يوحي بذلك . (ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٣) .
٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٨٨ .
٣) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٤٣٣ .
٤) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٣ .
٥) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٣ .

ب – التعريفات الوظيفيّة

١ – التعريف بالمثال

لعلّ أول من فتح باب التعريف بالمثال ، وجعل له شهرةً مدوّيَة ، أشار إليها غيرُ واحد من الباحثين[١] هو تعريف سيبويه للاسم . وهذه الشهرة لسببين اثنين فيما أرى : أولهما قِدَمُ هذا التعريف ؛ إذ يُعدّ ما جاء به سيبويه من أقدم ما وصل إلينا في النحو العربي ، فهو إذاً يرتبط بأوليات التعامل مع المصطلح النحويّ من حيثُ كيفيةُ بيانه وتعريفه ونقله إلى أذهان المتعلمين . وثانيهما أهميّة المُعَرّف وهو الاسم ؛ إذ أنّ الكلم أقسامُهُ ثلاثة ، فالاسم واحدٌ من ا لأقسام الثلاثة التي حصر العلماء الكلام بها ، وهي الاسم والفعل والحرف . ولا يستقيم كلام بغير الاسم ، بينما يجوز أن تتشكل الجملة العربية من الاسم وحده دون الفعل والحرف .

وقد اكتفى سيبويه بتعريف الاسم بقوله : "فالاسم رجل وفرس وحائط"[٢] . وعرّف الزمخشري خبر لا التي لنفي الجنس بالمثال قائلاً : "خبرُ لا التي لنفي الجنس هو في قول أهل الحجاز (لا رجلَ أفضلُ منك ، ولا رجلَ خيرٌ منك"[٣] .

والمثال يعين على تبيين المصطلح وتعريفه على المستوى الاستعمالي أو الأدائيّ ، ولعلّ هذا ما يميّز التعريف بالمثال عن غيره من التعريفات .

وليست الشواهدُ النحويّة التي شغلت حيّزاً كبيراً في كتب النحو إلاّ ضرباً من التمثيل ، غير أن الشاهد يُؤتى به لإثبات أن العرب استعملت مصطلحاً ما على وجه مُعَيّن ؛ لذلك اشترطوا له شروطاً مخصوصة وقفت عندها كتب الأصول ، بينما يؤتى بالمثال لتوضيح مصطلح أو قاعدة بعدئذ ثبتت بالشاهد الذي هو بمثابة الحجة أو الدليل أو البرهان .

والمثال قد يكون بكلمة كقول ابن هشام : "تنوين المقابلة : وهو اللاحق لنحو (مسلمات)"[٤] ، وقد يكون بجملة كقول أبي علي القالي : "الاتباع على ضربين : ضرب يكون

---

(١) يُنظر مثلا : أبو القاسم السُّهيلي ، عبد الرحمن بن عبد الله ، نتائج الفكر في النحو ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر ، الرياض ، ١٩٨٤م ، ص ٦٤ . والسيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٥٣ . وشوقي ضيف ، المدارس النحويّة ، مرجع سابق ، ص ٦٣ . وحسن الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٢ .

(٣) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج١ ، ص ٢١٥ .

(٤) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

فيه الثاني بمعنى الأول ؛ فيُؤتى به توكيدا ، لأن لفظه مخالف للأول ، وضربٌ فيه معنى الثاني غير معنى الأول ، فمن الأول قولهم : رجلٌ قسيمٌ وسيم ..."[١] . وقد يكون ببيت من الشعر كقول أبي نؤاس :

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمّ والحزن[٢]

إذ أتى به ابن عقيل مثالاً على أن الوصف المسبوق بـ(غير) يعمل فيما بعده حملاً لها على (ما) النافية ، فجعل (على زمن) نائب فاعل لاسم المفعول (مأسوف) .

وأمّا القرآن الكريم فآيُهُ كلّها (شواهد) لا (أمثلة) بقراءاته المتواترة والشّاذة ، وكذلك الحديث النبويّ عند مَن يحتجُّ به كابن هشام مثلاً .

ومّما يؤخذ على التعريف بالمثال أنه رُبّما يصور حالات بعينها ، ولا يكون قادراً على تجسيد المصطلح ككل . فمن هذا تعريف الزمخشري لأبنية الاسم الرباعي المجرد إذ "قال صاحب الكتاب[٣] للمجرد منه خمسة أبنية أمثلتها : جَعْفَر ودِرْهَم وبُرْثُن وزِبْرِج وفِطَحْل"[٤] فلا يُراد بـ(جعفر) هذا الاسم فحسب وإنما كل ما جاء على زنته ، فالزمخشري استعمل جعفر بمنزلة الوزن الصرفي (فَعْلَل) وكذا في الأسماء الباقية ؛ لذا اكتسب صفة التجريد ، أمّا من حيث دلالته في ذاته فهو لا يدلّ إلاّ على الشيء المذكور له فجعفر يدل على جعفر ودرهم يدل على درهم .

وكذلك تعريفه للعطف بالحرف بقوله : "هو نحو قولك : (جاءني زيدٌ وعمروٌ)"[٥] ، فهذا المثال لا يدلُّ على العطف بالفاء مثلاً كقولي (دخل محمدٌ فسعيد) بل لا يدلّ على الحكم الإعرابي لمعطوف في حالتي النصب والجرّ كقولي (رأيت محمداً وسعيدا) أو (جئت مع محمدٍ وسعيدٍ) ؛ ذلك لأن المثال تنعدم فيه صفة التجريد فلا يدلّ إلاّ على ما وُضع له من لفظ . ويُقال هذا في تعريف سيبويه الاسم الذي مرّ تعريفه من كونه (رجل وفرس وحائط) فليس هناك مشابهة في الصورة أو الاستعمال بين هذه الأسماء الثلاثة و(كيف) فرجل مثلاً معربة و(كيف) مبنية ،

---

(١) السيوطي ، جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ج١ ، شرح وتصحيح محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار الفكر ، بيروت ، د.ت ، ص ٤١٦ .
(٢) ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .
(٣) أي الزمخشري صاحب كتاب المفصل في النحو .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٦ ، مصدر سابق ، ص ١٣٦ .
(٥) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٧٤ .

و(رجل) يُستفهم عنه ، و(كيف) يُستفهم بها ، و(رجل) ليس لها حق الصدارة ، بينما (كيف) لـــها حق الصدارة ، و(رجل) تأتي فاعلاً بينما (كيف) لا تأتي إلاّ خبراً للمبتدأ أو للفعل النـــاقص ، أو حالاً ، أو مفعولاً مطلقاً كما هو في قوله تعالى : (**ألم ترَ كيفَ فعلَ ربّك بأصحـــاب الفيـل**)[١] عند مَن أجاز ذلك . ومن هنا فالمثال لا يصدق على أفراد جنسه كلّها .

ومهما قيل من عيوب هذا الشكل من التعريف إلاّ أنه يبقى صورةً حيّة يلمسُ بها المتعلـمُ واقع المصطلح الاستعماليّ . بل هو يأتي مُتمّما أو موضحاً لغيره من التعريفات ، فقلّ أن تجـــد تعريفاً إلا وذُيّل بالمثال ، وهذا المثال إمّا أن يكون بالإيجاب أي مُبَيّناً للمصطلح ، أو بالســلب أي مُبَيّناً لما هو مخالف للمصطلح أو شروطه . كقول ابن عقيل في تعريف (نائب الفاعل) : "يُحـذف الفاعل ويقام المفعول به مُقامه ، فيُعطى ما كان للفاعل : من لزوم رفع ، ووجوب التّـأخُّر عـن رافعه ، وعدم جواز حذفه ، وذلك نحو (نيلَ خيرُ نال) ، فخير نائل : مفعول قائم مقـام الفـاعل ... ولا يجوز تقديمه فلا نقول (خيرُ نائل نيل) ... وكذلك لا يجوز حذف : (خير نائل) فنقـول : (نيل)"[٢] . فواضحٌ أن المثال (نيل خير نائل) مُمثّل لمصطلح (نائب الفاعل) وهذا مـا قصدتـه بقولي : (في الإيجاب) . وأما المثالان : (خير نائل نيل ، ونيل) فهما خارجان عـن الشـروط . وهذا هو مقصودي من (السلب) .

---

(١) سورة الفيل ، آية (١) .

(٢) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص.ص ٤٩٩-٥٠٠ .

٢ – التعريف بالمعنى الوظيفي

ليس المقصود بالمعنى هنا المعنى اللغوي وما يتبعه من ردّ ا لمفـــردات إلـــى أصولـــها والتحقق من جذورها ، وإن كان هذا الصنيعُ جزءاً من التعريف بالمعنى ، إنما المقصـــود بـــهذا التعريف الوظيفةُ التي يؤديها المصطلح ، والغرضُ الذي يُؤتى بالمصطلح من أجله أو يُســـتعمل فيه ، فإذا كان المنادى مثلاً يُدرك من حيثُ موقعه (بعد أداة نداء) فإنّ ثمة مصطلحات نحويّـــة لا يكون الموقع دليلاً عليها ليدركها المتعلم بما يتقدمها من عوامل أو بما يتأخر عنها من عنـــاصر لغوية . فإذا قلتُ : يا زيدُ تدرك أن (زيدُ) منادى ، لأنها اسمٌ وقع بعد أداة نداء . غير أن كلمـــة (أخاك) في قول الشاعر :

أخاك أخاك إنّ من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير ســـلاح[١]

لا يدرك المرء موقعها ، إنْ لم يُجلِ الفكر ، ويُمعن النظر في المعنى الـــذي تؤديـــه ، أو في الوظيفة التي جاءت من أجلها ، فالدليل على معرفة المصطلح الذي تنتمي إليه دليلٌ ســـياقيّ هنا ، وليس دليلاً شكليّاً . وهذا المصطلح هو مصطلح الإغراء وهو : (إلزام المخاطب العكـــوف على ما يُحمد عليه) [٢] ، وهو تعريف بالمعنى الذي يُستعمل فيه هذا المصطلح ، ولذلك لم يُشـــر التعريف إلى عامل أو موقع أو حكم نحوي ، إنّما أشار إلى معنى يعقله الإدراك .

وكذلك تعريف التحذير بأنه : "إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـــ(إيّا) أو ما جـــرى مجراه"[٣] . وليس وجود (إيّا) دليلاً على أنها تفيد الإغراء ، لأنها قد تأتي مفعولاً بـــه أو خـــبراً للفعل الناقص بل لا بدّ من التدقيق في المعنى أو السياق حتى يُتبيّن مصطلح (التحذير) فإدراكـــه مرتبط بإدراك معناه .

ومنه تعريف (ثُمَّ) بأنها : "حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور : التشـــريك فـــي الحكـــم ، والترتيب ، والمهلة"[٤] فالتشريك والترتيب والمهلة معانٍ تؤديها (ثُمّ) في السياق .

---

(١) يُنظر سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦ . والشاهد هنا نصبُ (أخاك) الأولى على الإغراء بفعل محذوف وجوباً تقديره (الزم) أو (احفظ) ، وينظر الشاهد عند الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٩ .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

(٣) المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٧ .

(٤) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٣٥ .

وقول ابن يعيش في تعريف (فعل الأمر) : "اعلم أن الأمر معناهُ طلبُ الفعل بصيغة مخصوصة"[١] فالطلبُ معنى يُدرك فحواهُ بعد سماع اللفظ الدالّ عليه ، وقد يحمل هذا الطلب على معانٍ بلاغية تدرك بالقرائن والسياق .

وقول ابن هشام في (نَعَمْ) : "هي حرف تصديق ووعد وإعلام" فالتصديق والوعد والإعلام وظائف معنوية يُحققها استعمال (نعم) . ولذلك قال ابن هشام في شرح هذه المعاني : "ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام ألبتة"[٢] فالإعلام إذاً معنى وكذا التصديق والوعد .

وجاء في تعريف التوكيد : "لفظ يُراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المُحدّث عنه"[٣] بل إنّ القسم الثاني من التوكيد اسمُهُ (التوكيدُ المعنويّ) ؛ لأنه يؤكد معنى في نفس السامع . وقال الرضي فيه : "فالغرض الذي وُضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء ؛ أحدها : أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه ، وثانيها : أن يدفع ظنّه بالمتكلم الغلط ... وثالثها : أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوُّزاً)"[٤] .

ومنه تعريف صيغة (تفعّل) بالمعاني التي تؤدّيها ، قال الزمخشري : "وتفعّل يجيء مطاوع فعّلَ نحو كسّرته فتكسّر وقطّعته فتقطع ، وبمعنى التكلف نحو تشجّع وتصبّر وتحلّم وتمرّأ ، قال حاتم :

تحلّم عن الأدنينَ واستبقِ ودّهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلّما[٥]

وبمعنى استفعل كتكبّر وتعظّم ، وللعمل بعد العمل في مهلة كقولك تجرّعه ، وتحسّاهُ ... ومنه تفهّم وتبصّر وتسمّع ، وبمعنى اتخاذ الشيء ..."[٦] .

ويكثر هذا الأسلوب من التعريف في تعريف الأدوات ، وفي ذكر معاني الصيغ الصرفية المتعلقة بالفعل المزيد . كما يُستعمل في الأفعال التي يكون لها عدة معانٍ أو وظائف كقولهم في (تعلّم) التي تنصب مفعولين إنها تكون بمعنى اعلم[٧] . وقولهم : "فإن كانت (ظنّ) بمعنى (اتهم)

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٧ ، مصدر سابق ، ص ٥٨ .
(٢) المصدر السابق ، ج٢ ، ص.ص ٣٩٨-٣٩٩ .
(٣) ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٦٢ .
(٤) الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص.ص ٣٧٧-٣٧٨ .
(٥) ينظر سيبويه ، الكتاب ، ج٤ ، مصدر سابق ، ص ٧١ .
(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٧ ، مصدر سابق ، ص ١٥٨ .
(٧) ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٩٤ .

تعدت لواحد نحو ظننتُ زيداً"[١] .

وكثيراً ما ترد بعض الألفاظ في افتتاح التعريف تدلّ على أنه تعريف بالمعنى كـ(فائدة) ، و(جدوى) و(غرض) كقول ابن يعيش : "فائدة التأكيد ..."[٢] . وقول الزمخشري : "وجدوى التأكيد ..."[٣] . وقول الرضي : "فالغرض الذي وضع له التأكيد ..."[٤] ، إضافة إلى لفظ (معنى) التي وردت كثيراً في التعريفات السابقة .

وقد يُعرّف المصطلح تعريفاً لغويّاً كقول ابن يعيش في (الإدغام) بأنه : "إدخال شيء في شيء ، يقال أدغمتُ اللجام في فم الدّابة أي أدخلته في فيها ، وأدغمتُ الثياب في الوعاء أدخلتها فيه ، ومنه قولهم : حمار أدغم وهو الذي يسميه العجم (دبزج) ؛ وذلك إذا لم تصدق خضرته ولا زُرقته ، فكأنهما لونان قد امتزجا"[٥] .

ولم أعنَ بالتعريفِ اللغويّ للمصطلح عناية كبيرة – كما أشرتُ في بداية الحديث عن التعريف بالمعنى – لأنه لا يُغني عن التعريف الاصطلاحيّ ، إنّما يعطي تصوّراً للعلاقة بين المعنى اللغويّ والمعنى الاصطلاحيّ . وهذا واضحٌ في تعريف ابن يعيش السابق للإدغام لغة فإن من لا يعرفُ الإدغام اصطلاحاً لا يفيده التعريف اللغويّ السابق شيئاً ، ولكنّ ذكر المعنى اللغويّ كتمهيد للمعنى الاصطلاحيّ ربّما يستأنس به الدارس في تصوّر المعنى الاصطلاحيّ استئناساً لا تعقلاً لحقيقة الإدغام في الاصطلاح وما يتبعه من أحكام .

---

(١) السيوطي ، همع الهوامع ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٤٨١ .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣ ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .
(٣) المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٤٠ .
(٤) الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٣٧٧ .
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١٠ ، ص ١٢١ .

٣- التعريف بالضدّ

فكرة الشيء وضده فكرة متأصلة في طبائع الأشياء ، بل إن المخلوقات قامت على هذه الفكرة ، وقد أشاد القرآن الكريم بها في قوله تعالى : (**ومن كلّ الثمرات جعل فيها زوجين**)[١] وقوله تعالى : (**وخلقناكم أزواجا**)[٢] ، وقوله تعالى : (**يغشي الليل النهار**)[٣] . وكما قامت على هذه الفكرة المخلوقات فقد قامت عليها بعض المصنوعات أيضاً .

والمصطلحات النحوية تكاد تكون أزواجاً ، لكل مصطلح ما يُضادّه ؛ فالمذكر ضده المؤنث ، والمعرب ضده المبني ، والمعرفة ضدها النكرة ، والصحيح ضده المعتل ، والتامّ من الأفعال ضده الناقص وغير ذلك كثير .

غير أنّ هناك ملحوظتين تنبغي الإشارة إليهما :

الأولى : أن علم المنطق يرفض هذا النوع من التعريف[٤] لسببين أولهما : أن التعريف ينبغي أن يكون بالجنس والفصل ، والتعريف بالضدّ عار منهما . وثانيهما أنك عندما تعرف الشيء بضده فإن الضدّ ربما لا يكون مُعَرّفاً فتكون قد عرّفت الشيء بالمجهول فلا يحصل التعريف ، فإذا قلت المؤنث ضد المذكر ، فالمذكر (هذا اللفظ الوارد في التعريف) قد يكون غير معروف ، فكأنك عرّفتُ مجهولاً بمجهول . وهذا سرُّ رفض علم المنطق لهذا النوع من التعريف .

الثانية : أن الشيء وضدّهُ أو المصطلح وضدّه يغلب أن يكون أحدهما أصلاً للآخر فالمعرفة ضد النكرة ، والنكرة أصل فينبغي أن تكون معرّفة تعريف ماهية لتكشف حقيقتها ، بعدئذ أعرّف المعرفة بأنها ضدّ النكرة . فالأصل إذاً أن أعرّف المصطلح الأصل بحقيقته ثم أعرّف المصطلح المقابل له بالضدّ ، فعندئذٍ أخرج من الإشكال الذي أشار إليه علم المنطق وهو : تعريف الضد تعريف بمجهول ، وهذا ما سار عليه النحويون إلاّ فيما ندر كما هو في تعريف لمعرفة والنكرة إذ يعرفون ما هو الأصل تعريف ماهية ثم يعرفون المصطلحَ الفرع تعريفاً بالضدّ ، فلا إشكال إذاً في قبول التعريف بالضدّ كأسلوب من أساليب تعريف المصطلح

---

١) سورة الرعد ، آية رقم (٤) .
٢) سورة النبأ ، آية رقم (٨) .
٣) سورة الرعد ، آية رقم (٤) .
٤) أشرتُ إلى هذه القضية في (شروط التعريف) ، وهنا زيادة توضيح .

النحويّ . وأما أنّ التعرف يتكون من جنس وفصل ، فهذا في التعريف المنطقي ، والنحو غـــيرُ المنطق ، فليس بالضرورة أن يخضع التعريف النحوي للشروط كلّها التي يخضع لها التعريـــف المنطقي ، أو التعريف في علم المنطق .

ومن التعريف بالضدّ تعريفُ الحرف ، فقد وردت له عدة تعريفات غير أنّ المُدقق فيـــها يدرك أنها تعريفات بالضدّ لا بالماهية . فمن تعريفاته :

أ- "حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" [١]

ب- "ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً"[٢]

ج- "ما جاء بمعنى في غيره" [٣] .

د- "ما دلّ على معنى في غيره" [٤] .

ه- "ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع"[٥] يريد علامـــات الاسم والفعل .

فهذه التعريفات كلها بالضد فقول سيبويه "ليس باسم ولا فعل" دليل على ضدهمـــا وهـــو الحرف لطالما أن الكلمة حصرت في ثلاثة أقسام . وقول ابن السراج تعريف بالضد ؛ لأن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به فلم يبقَ إلاّ القسم الثالث الذي لا يخبر به ولا يخـــبر عنـــه ألا وهو الحرف .

أمّا تعريف أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـــ - ١١٨١م) وابن يعيش أيضاً فتعريفٌ بالضد ؛ لأن الاسم يدل على معنى في نفسه ، والفعل كذلك ولذلك قال الكيشي (ت ٦٩٥ هـــ - ١٢٩٥م) الاسم والفعـــل عُرّفا تعريفاً وجوديّاً ، والحرفُ عُرّف تعريفاً عدميّـــاً ؛ مُعلـــلاً ذلـــك بضعفه ، (أي الحرف) [٦] . بينما علل صاحب المغنـــي [٧] (ت ٦٨٠ هـــ - ١٢٨٥م) هـــذا التعريف العدميّ للحرف بكونه قد تميّز عن قسيميه الاسم والفعل قائلاً : "وإنما جُعل عدم العلامة

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق .
(٢) ابن السراج ، أصول النحو ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٣٧ .
(٣) الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، أسرار العربية ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م ، ص ٢٨ .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ،ج٨ ، مصدر سابق ، ص ٢ . وينظر أبو علي ا لفارسي ، علي بن الحسين ، المسائل العسكريات ، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة ، مراجعة نهاد الموسى ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٨١م ، ص ٣٩ .
(٥) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .
(٦) ينظر الكيشي ، الإرشاد إلى علم الإعراب ، مصدر سابق ، ص ٧٦ .
(٧) هو ابن فلاح اليمني صاحب كتاب المغني في النحو .

له علامة ؛ لأنه يمتاز عن قسيميه ، بدليل أنه لو كان معك ثلاثة أثواب ، وعلّمت اثنين منها لم تحتج إلى أن تُعلّم الثالث"[١] .

وأمّا ما نقله السيوطي من أن ابن النحاس (ت ٣٣٨ هـ – ٩٤٩م) يرفض أن يكون الحرف دالاً على معنى في غيره ، وأنّ أبا حيان (ت ٧٤٥ هـ – ١٣٤٤م) قد تابعه في شرح التسهيل [٢] فلا يلتفت إليه ؛ فقد ردّ عليه السيوطي نفسه بقوله : "والحق أنها تدل على معنى في غيرها ، وشرْطُهُ أن (مِن) تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها"[٣] . يُضاف إلى هذا أن (مِن) مثلاً لها معانٍ متعددة كالتبعيض وابتداء الغاية والسببية وغيرها ، فإنْ قيل : إنها تدل على معنى في نفسها ، فأيُّ معنى يُقصد ؟ التبعيض أم ابتداء الغاية أم السببية ؟ أو ليس السياقُ هو الذي يُحدّد أيّ معنى يريد المتكلم بها ؟ إذاً يبقى الحرف دالاً على معنى في غيره ويبقى نقيضاه الاسم والفعل دالين على معنى في نفسهما ، ويسلم تعريفُ الحرف بالضدّيّة .

ومن التعريف بالضدّ ما جاء في تعريف البناء ، إذ قال ابن يعيش : "البناء ضدّ الإعراب ، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعاني المختلفة ، فوجب أن يكون البناء الذي هو ضدّه بالسكون"[٤] . فإذا عُرف أن الإعراب : تغيّر أواخر الكلم بتغير العوامل الداخلة عليها ، عُلم أن البناء ضدّه وهو أن الكلمة تلازم حالة واحدة لا تجاوزها إلى غيرها ، فتكون في أصل الوضع مبنية على الضم مثل (حيثُ) ، أو على الفتح مثل (كيفَ) ، أو على الكسر مثل (أمس) ، أو على السكون مثل (كمْ) . وتعريف البناء بالضدّ أيضاً يشير إلى أن لكلمة المبنية إذا حُرّكت ، وخرجت عن أصل وضعها فإنما تكون حركتُها لغير عامل ؛ لأن تغيّر حركة المعرب بالعامل . فلو قلتُ : أكثرنّ منَ الخير . فحركة (من) حركة بناء ؛ لأن لتغيّر الذي طرأ عليها من سكون إلى فتح ليس بعمل عامل ، بل حُرّكت للالتقاء الساكنين أي غير عامل ، وهذا ضدّ التغيّر الذي يطرأ على الكلمة المُعربة .

---

١) ابن فلاح اليمني ، المغني في النحو ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٧٦ .
٢) ينظر السيوطي ، الأشباه ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٥ .
٣) المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١١ .
٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣ ، ص ٨٢ .

فالضدّية هنا تعني شيئين تغيّر آخر المعرب ولزوم آخر المبني حركة واحدة ، والتغيّر في آخر المعرب بعامل أما التغيّر – إن وُجد لعارض – في آخر المبني ليس بسبب عامل . ولذلك كان تعريف البناء بالضدّية مُميزاً له عن نظيره الذي قد يلتبس به أعني الإعراب .

ومن تعريف الضدّ أيضاً تعريفهم الفعل الجامد بأنه ضدّ المُتصرّف ، قال السيوطي : "الفعل المُتصرّف وهو ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه ، وهو كثير ، وجامد بخلافه ، وهو معدود" فقد استعمل السيوطي عبارة (بخلاف) تعبيراً عن الضدّيّة . وقدّم تعريفاً للمتصرف حتى ينكشف ضدّه وهو الجامد من الأفعال . فإذا كان المتصرف من الأفعال تختلف أبنيته من ماض ومضارع وأمر فإن الفعل الجامد يلازم صيغة واحدة مثل (بئس ، ونعم ، وعسى ، وليس ، وسُقط في يده ، وكذبته نفسه وعينه) كما هو في قول الشاعر :

كذبتكَ عينُك ؟ أم رأيتَ بواسطٍ غَلَسَ الظلامِ من الرَّباب خيالا[1]

فإن قيل : إنّ هناك أفعالاً تقع بينَ بينَ مثل كاد – يكاد ، وأوشك – يوشك ، وما زال – وما يزال – فالجواب عن ذلك أن هذه الأفعال تلحق الأفعال المتصرفة ، ويقال عنها : إنها ناقصة التصرّف . وإذا كان المتصرف من الأفعال تختلف أزمنته فإن الجامد منه لا يدلّ على زمن ألبتة[2] أو يدلّ على الزمن الحاضر كما هو في (ليس)[3] ، أو يدل على مطلق الزمان في الأصل ، ثم تحدّدُهُ القرائن الدالّة ، المهمّ أنه لا يدل على الأزمنة الثلاثة التي ينماز بها ما يضادُّه أعني الفعل المتصرف .

ومن التعريف بالضدّ قول ابن الحاجب : "المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظاً أو تقديراً والمذكر بخلافه"[4] . إذ عرّف المؤنث تعريفاً بالخاصية ثم قال : المذكر بخلافه ، أي هو الذي يخلو من علامات التأنيث الثلاث . والمذكر أصلٌ للمؤنث ؛ لأنه ينماز بغير علامة ، وما ليس فيه علامة هو الأصل وضدّه الفرع ، وينبغي أن يُعرّف الأصلُ بالماهية أو الخاصية ، ثم يعرف الفرع (أي المؤنث) بالضدّ ، غير أنه من العسير جدّاً أن يُعرّف المذكر بغير الضدّ أو السلب وهو عدم العلامة ؛ لهذا عرّف ما هو فرع (أي المؤنث) تعريف خاصية ، ثم عرّف ما هو أصل (أي المذكر) تعريف ضدّ . وقد أشرت إلى مثل هذه القضية في مسألة المعرفة والنكرة ؛

---

(١) ينظر سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ .
(٢) ينظر مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، ج١ ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .
(٣) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٣٢٣ .
(٤) الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج٣ ، مصدر سابق ، ص ٣٩٠ .

إذ عرفت النكرة بأنها ضد المعرفة (وهي أصل) ، وعرفت المعرفة تعريف ماهية (وهي فـوع) ؛ وذلك لتعسر تعريف الأصل (أي النكرة) بالماهية ، إذ قال ابن مالك "حد النكرة عسر فـــهي مـــا عدا المعرفة "[١] .

ومما تقدم أستنتج أن التعريف بالضد من التعريفات الشائعة في كتب النحو ، ولا إشـــكال في استعماله ما دام يميز المصطلح عن غيره ، بل إن من المصطلحات مـــا يتعســـر تمـــيزه أو تعريفه بالماهية مثلا ، فيصار إلى تعريفه بالضد كما هو فـــي مصطلـــح (المذكـــر) ومصطلـــح (النكرة) السابقين .

---

(١) السيوطي ، همع الهوامع ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٨٥ .

حول أساليب التعريف

لست أزعم أن هذه التعريفات قطعية يقينية لا تزيد ولا تنقص ، إنما هذا ما غلب علـــى ظني أثناء قراءتي في كتب التراث النحوي .

فقد حاولت أن أبين أشكال التعريف الأكثر انتشارا في كتب النحـــو . ولذلـك ضربـت صفحا عن (التعريف بالعدد) لقلته في كتب النحو ، ولأنه ليس من التعريفات المعتبرة التي أشـار إليها النحاة .

ففيما يتعلق بالسبب الأول الذي دفعني إلى عدم ذكر هذا النوع من التعريف – فإن قلتـه لا تكاد تخفى ، ورأيته يتمثل في تعريف المثنى وتعريف الجمع . وأما كونه ليس من التعريفـات المعتبرة أن كل شكل من أشكال التعريف النحوي السابقة الذكر – أشار إليها النحويون تصريحـا أو تلميحا أما التعريف بالعدد فربما لم يكن كذلك

ويلحظ أن هناك مرتكزات ينطلق منها التعريف النحوي تختلـف بـاختلاف المنظـور الفكري للنحوي الذي يذكر التعريف أو يتبناه .

فمن النحويين من ينطلق في تعريفه للمصطلح النحوي من زاوية الموقع الإعرابي الـذي يحتله المصطلح ، ومنهم من ينطلق من الحكم النحوي الذي ينضوي تحته المصطلح ، وبعضـهم ينظر إلى المصطلح فيعرفه من حيث الاشتقاق والجمود أو التعريف والتنكير كـأن يقـول فـي تعريفه : نكرة مشتقة ... ومنهم من يعتد بنوع التصنيف الذي ينتمي إليه المصطلح فيحـاول استقصاء خصائصه إذا كان اسما أو استقصاء خصائصه إذا كان فعلا . ونحوي آخر قد ينظـر إلى الوظيفة التي يؤديها المصطلح في السياق ، فيأتي تعريفه له بالمعنى أو بالوظيفة .

وبناء على المنطلقات السابقة جاءت قسمتي لأساليب تعريف المصطلح النحوي بـالصورة التي ذكرتها عليها .

وهذه المنطلقات ليست منفصلة بل هي متصلة بعضها يتمم الآخر أو متداخلة تداخلا بينا فيأتي التعريف الواحد مشتملا على الماهية والموقعية أو الخاصية والحصر والمثال .

وقد كنت أشير إلى هذا الاتصال وهذا التداخل في مواضعه من أساليب التعريف النحوي السابقة الذكر .

الفصل الثالث

آثار تباين أساليب تعريف المصطلح النحوي

تعددت أساليب تعريف المصطلح النحوي من نحوي إلى آخر ، حتى إنّ الأساليب لتتعدد عند النحويّ الواحد – كما مر بنا في الفصل الماضي – وأثر هذا التعدد في قضايا نحوية مختلفة ؛ منها ما يتعلق بالخلافات النحوية التي يُبنى بعضها على الخلاف في تعريف المصطلح النحوي ، ومنها ما يتعلق بتيسير النحو أو صعوبته ، ومنها علاقة تعريف المصطلح بالمنهج الشكلي الذي قامت عليه جلّ القواعد النحوية ، يُضاف إلى هذا وذاك ثقافة النحويّ وأثرها في تبني أساليب معينة في تعريف المصطلح النحوي .

وجملة القول : إن تعدّد أساليب تعريف المصطلح النحوي ذو أثر في القضايا المطروحة آنفاً سلباً أو إيجاباً . وسيتناول البحث هذه القضايا بشيء من التفصيل .

تعريف المصطلح والخلافات النحوية :

بدأت الخلافات النحوية وبداية النحو ، ثم أخذت بعداً مذهبيّاً بظهور مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ، فلمع نجم سيبويه في البصرة كما لمع نظيره الكسائي (ت ١٨٩ هـ - ٧٦٩م) في الكوفة ، وأصبح كل فريق بما لديهم مقتنعين .

ومع أن المصادر التي لجأ إليها الفريقان في تقعيد النحو واحدة تقريباً إلاّ أن طريقة البحث ، وكيفية التعامل مع هذه النصوص ردّا أو قبولاً ، وما يتصل بها من حيث شكلها أو قائلها أو زمانها ، أحدثت خلافاً اجتهادياً في إطار نظرية النحو وما يتعلق بها من تفسير للظواهر النحوية المختلفة . وامتد هذا الخلاف ليشمل تعريف المصطلح النحويّ .

ولم تكن هذه الخلافات النحوية بين مدرسة وأخرى أو مذهب وآخر فحسب ، وإنما كانت هناك خلافات فردية بين النحويين أنفسهم سواء أكانوا ممن ينتمون إلى مذهب عامّ واحد أم ممن كانوا ينتمون إلى مذاهب شتى .

ومن المسائل الخلافية التي كان للتعريف النحوي مدخلٌ فيها :

١) **الخلاف في أصل المشتقات :-**

يرجع أصل الخلاف في هذه المسألة إلى تعريف بعض المصطلحات كالمصدر والاشتقاق والفعل ؛ فسيبويه يعرّف الفعل بقوله : "وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع"[١].

وهو يصرح في تعريفه الفعل بـ "أنه أمثلة أخذت من المصدر" ، فالمصدر عنده كما فهم جلّ النحاة أصل المشتقات ، والفعل فرع منه .

وقد أشار بعض النحاة إلى أن أصل المسألة هذه يتعلق بتعريف مصطلح آخر هو (الاشتقاق) . ومن هؤلاء النحويين العكبري (ت ٦١٦ هـ - ١١٩٦م) ، إذ قال : "ولما كان الخلاف واقعاً في اشتقاق أحدهما من الآخر لزم من ذلك بيان شيئين : أحدهما : حدّ الاشتقاق ، والثاني : أنّ المشتق فرع المشتق منه" [٢] . ثم عرّف الاشتقاق قائلا : "أمّا حدّ الاشتقاق فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني ، وهو قوله : الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل"[٣] . وقال السيوطي : "قال قوم هو عبارة (أي الاشتقاق) عن الإتيان بألفاظ يجمعها أصلٌ واحد مع زيادة أحدهما على الآخر في المعنى ... وقال بعضهم : الاشتقاق : أن تجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الأصول مع تغيير ما" [٤] .

غير أن التعريفات السابقة للاشتقاق لا تكشف عن جواب السؤال القائم وهو : أيهما أصلٌ المصدر أم الفعل ؟ لأن التعريفات السابقة تشير إلى أن الاشتقاق أخذ لكلمة من كلمة ، ولا ندري أيكون المصدر الكلمة الأولى أي الأصل أم يكون الكلمة الثانية أي

سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٢ .
العكبري ، عبد الله بن الحسين ، مسائل خلافية في النحو ، تحقيق محمد خير الحلواني ، منشورات المأمون للتراث ، دمشق ، د.ت ، ص ٦٨ . والعكبري ، عبد الله بن الحسين ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، الطبعة الأولى ، تحقيق : عبد الرحمن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٠م ، ص.ص ١٤٣-١٤٤ .
المصدر نفسه ، ص ٦٩ .
السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .

الفرع ، إلا أن العكبري يشير إلى أن الاشتقاق يرد لتكثير المعاني ، وهـــذه المعـــاني لا تتحقق إلا في الفرع ألا وهو الفعل[١] .

وتحقيقا لهذه المسألة فسأورد بعض أدلة الفريقين التـــي لـــها ارتبـــاط بمفـــهوم المصدر أو الفعل .

أدلة من يرى أن المصدر أصل المشتقات – وهم البصريون – هي:

١- "أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معيـــن ، فكمـــا أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل"[٢] .

٢- "أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، وأما الفعل فإنـــه لا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غـــيره أولـــى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره"[٣] .

٣- "الفعل بصيغته يدل على شيئين الحدث ، والزمان المحصل ، والمصـــدر يـــدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنيـــن فكذلـــك المصدر أصل الفعل"[٤] .

٤- "لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحـــدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعوليـــن علـــى الحـــدث وذات الفاعل والمفعول به"[٥] .

٥- "تسمية المصدر دليل على أن الفعل قد صدر عنه"[٦] .

---

(١) ينظر العكبري ، مسائل خلافية ، مصدر سابق ، ص ٧١ . والسيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٥٨ .

(٢) أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد ، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، قدّم له حسن حمد بإشراف أصيل إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م ، ص ٢١٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢١٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢١٨ .

(٥) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢١٩ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢١٩ . والعكبري ، التبيين ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ .

ويرى الكوفيون أن الفعل أصل المشتقات مستدلين بما يلي :-

١- إنّ المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله .[١]

٢- إنّ الفعل يعمل في المصدر ، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول .[٢]

٣- "إن المصدر لا يُتصوَّر معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل وُضع لـه (فعَـلَ) و(يفعلُ) فينبغي أن يكون الفعل الذي يُعرف به المصدر أصلاً للمصدر"[٣] .

٤- إن المصدر سُمي مصدراً لصدوره عن الفعل . كمـا قـالوا : (مركـب فـاره) و(مَشْرَب عذب) أي مركوب فاره ومشروب عذب.[٤]

هذه أهم حجج الفريقين في أصل المشتقات . ولعل أهم حجج البصريين كـون المصـدر أصلاً : هو أن الفرع يدل على الأصل وزيادة ، وهذا متحقق في الفعل ، فهو يدل على ما يـدل عليه المصدر من حدث كما يدل على الزمان ، إضافة إلى دلالته على الفاعل . وكذلـك كـون المصدر سُمّي مصدراً لصدور الفعل عنه ، وهذه دلالة اللفظ الحقيقية ، أما ما قال به الكوفيـون من أن المصدر سُمي مصدراً لصدوره عن الفعل ، وتمثيلهم بـ (مركب فاره) و(مشرب عـذب) – فهذا من باب المجاز ، وحملُ اللفظ على الحقيقة أولى من حمله على المجاز ما لم تكن هنـاك قرينة تمنع من ذلك .

وأمّا أدلة الكوفيين فهي أدلة قابلة للنقض ، وقد ردّ عليها البصريون ، وهذا بيان لهذه الردود :

- قول الكوفيين : إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل غير دقيق ؛ لأن هنـاك أفعـالاً يدخلها الإعلال ولا يدخل مصادرها مثل (باح – بوحا) ، كما أن هذا الدليـل لا يتحقق في الأفعال الثلاثية المجردة الصحيحة ، ثم إنّ هذا القول : (يصح لصحته

---

(١) ينظر : أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢١٧ . والعكبري ، مسائل خلافية ، مصدر سابق ، ص ٧٤ . والعكبري ، التبيين ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ .

(٢) يُنظر المصدر نفسه ، ص ٧٤ . وأبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسـائل الخلاف ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢١٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢١٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢١٨ . وينظر العكبري ، مسائل خلافية ، مصدر سابق ، ص ٧٣ . والعكبري ، التبيين ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ .

ويعتل لاعتلاله) إنما هو طلب للمشاكلة . ويمكن أن يكون المصدر أصلا ويحمل على الفعل الذي هو فرع كما حمل (يضربن) على (ضربن) في بناء المضارع على السكون .[١]

- وأما قولهم إن الفعل يعمل في المصدر ؛ لذلك يجب أن يكون أصلا فهو مردود من وجهين :

أولها : إجماع النحاة على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ، ولا خلاف بينهم أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء .

وثانيهما: أن (الضرب) في قولنا (ضرب محمد ضربا) موجود قبل قيام الفاعل به ؛ فالمصدر إذا قبل الفعل .[٢]

- أما قولهم : المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، والمؤكد قبل رتبة المؤكد فليس بدليل على أصلية الفعل وفرعية الاسم ؛ لأنك تقول : قام زيد زيد . وليس أحدهما أصلا للآخر .[٣]

- وأما وجود أفعال لا مصادر لها فلا يدل على أن الفعل هو الأصل ؛ لأن هناك فروعا استعملت لا أصل لها ، كما قالوا : (طير عبابيد) أي متفرقة ، وليس لهذا الجمع الذي هو فرع مفرد (أصل) . كما أن هناك مصادر لم تستعمل أفعالها مثل (ويله) و(ويحه) ، وغيرها .[٤]

- وأما قولهم : إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل ، والفعل وضع له (فعل) و(يفعل) فهذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر مثل : (القتل) ، وما نسميه فعلا من (فعل) و(يفعل) إنما هو إخبار بوقوع المصدر في زمن معين.[٥]

- وأما قولهم إن لفظ (مصدر) يراد به المفعول لا الموضع مثل (مركب فاره ومشرب عذب) أي مركوب فاره ومشروب عذب . فهذا مردود من وجهين الأول أن هذا مذهب مجازي والألفاظ الأصل فيها أن تحمل على الحقيقة إذا

---

(١) ينظر : أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، مصدر سابق ، ص.ص ٢١٩-٢٢٠ .
(٢) ينظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص.ص ٢٢٠-٢٢١ .
(٣) ينظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٢١ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٢١ .
(٥) ينظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٢٢ .

أمكن ذلك . والثاني أنه قد يراد بمركب ومشرب الموضع أي موضع الركـــوب وموضع الشرب.[١]

ولذلك قد يكون التعريف دالا على مسألة خلافية ؛ لأنه أحيانا يعبر عن المنطلق النحـوي الذي يتكئ عليه العالم عند تعريفه مصطلحا ما .

فتعريف سيبويه للفعل – المذكور سابقا – كشف لنا عن منطلقه النحـوي ألا وهـو أن المصدر هو أصل وأن الفعل هو فرع مشتق من المصدر .

ولذلك كان لتعريف هذه المصطلحات الثلاثة : الفعل والمصدر والاشتقاق – دور فـــي إيجاد خلاف بين النحويين فيما يمكن أن يعد أصلا للمشتقات .

وقد نص أبو البقاء العكبري على أن الخلاف راجع إلى تعريـــف كـل مـن المصـدر والاشتقاق ، بيد أن سيبويه قد كشف لنا عن رأيه من تعريفه الفعل لا من تعريفـــه المصـدر أو الاشتقاق . ويبدو أن سيبويه لم ينص صراحة على أن المصدر هو أصل للمشتقات ، بـــل فـهم رأيه ضمنا عند تصديه لتعريف الفعل . إلا أن العكبري جعل تعريف سيبويه للفعل نصا صريحـا على اشتقاق الفعل من المصدر حاملا قول سيبويه "أخذت" على "اشتقت"[٢] .

ويمكن أن يختار تعريف آخر للفعل يجنب الوقوع فـــي الخـلاف النحـوي ، كتعريـف الفاكهي له بقوله : "كلمة دلت على معنى في نفسها ، مقترنة بزمن معين"[٣].

---

(١) ينظر : أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، مصدر سابق ، ص.ص ٢٢٢-٢٢٣ .

(٢) قال العكبري "وقد نص سيبويه على اشتقاق الفعل من المصدر وهو قوله فـــي البـاب الأول : وأمـا الأفعال فأمثلة أخذت ... وأخذت بمعنى اشتقت" . العكبري ، التبيين ، مصدر سـابق ، ص.ص ١٤٤-١٤٥ .

(٣) ينظر : الفاكهي ، شرح كتاب الحدود في النحو ، مصدر سابق ، ص ٩٥ .

(٢) الخلاف في (نعم) و (بئس) أفعلان هما أم اسمان ؟

مدخل هذا الخلاف هو تعريف هذين المصطلحين . فقد عرّف سيبويه نعم وبئس بالوصف قائلاً : "وأما (نعم) و(بئس) ونحوهما فليس فيهما كلام[١] ، لأنهما لا تغيّران ؛ لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف . ولا تجريهنّ إذا كُنّ أسماء للكلمة ، لأنهنّ أفعال ، والأفعال على التذكير ، لأنهما تضارع فاعلاً"[٢] .

وعرّفهما السيرافي بقوله : "نعم وبئس فعلان ماضيان موضوعان للمدح والذم ، فنعم للمدح العام وبئس للذم العام"[٣] .

والتعريفان السابقان يشيران إلى أن (نعم) و(بئس) فعلان وليسا اسمين . والكوفيون لا يرتضون هذين التعريفين بل يرون أنهما اسمان ، ونشب الصراع بين القائلين باسميتهما والقائلين بفعليتهما .

وقد قدّم الكوفيون الأدلة الآتية التي تثبت اسميتهما :

- دخول حرف الجرّ عليهما واستشهدوا بشواهد منها[٤] :

ألستُ بنعمَ الجار يُؤلف بيتهُ أخا قلةٍ أو مُعدم المال مصرما[٥]

- وقوعهما بعد أداة النداء في قول العرب : "يا نعم المولى ، ويا نعم النصير"[٦] ، وليس لأحد أن يزعم أن المنادى محذوف ؛ لأن أغلب حالات حذفه إذا ولي أداة النداء طلب كقول الشاعر :

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى ولا زال مُنهلاً بجرعائك القطرُ[٧]

---

(١) أي إذا قُصد لفظهما فإنهما لا تتغيران وإنما تبقيان مبنيتين على الفتح .
(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ، مصدر سابق ، ص ٢٦٦ .
(٣) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٧٥ (الهامش) . وينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٧ ، مصدر سابق ، ص ١٢٧ .
(٤) ينظر : أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٩٨ . وابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٧ ، مصدر سابق ، ص ١٢٧ .
(٦) ينظر أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٩٩ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٠٠ . وابن هشام ، مغني اللبيب ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٤٣

وليس منه (يا نعم المولى ، ويا نعم النصير) .

- ومنهم من دلل على أنهما ليس بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ، فلا تقول (نعم الرجل أمس) ولا (نعم الرجل غدا) ، وكذا (بئس)[١].

- ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على عدم فعليتهما أنهما غير متصرفين ، والتصرف من خصائص الأفعال[٢] .

- ومنهم من احتج بمجيء نعم على (فعيل) في قول العرب (نعيم الرجل زيد) وليس هذا الوزن من أبنية الأفعال .[٣]

وأما أدلة البصريين ومن تابعهم [٤] على أنهما فعلان فهي :

- اتصال الضمير المرفوع نحو (نعما رجلين) ، ورفعهما للظاهر نحو (بئس الغلام) والمضمر نحو (نعم رجلا زيد). [٥]

- اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة . غير أن الكوفيين ردوا هذا الدليل قائلين : إن التاء الساكنة لا تختص بالأفعال.[٦]

إلا أن اعتراضهم في غير موضعه لأن التاء التي اتصلت برب وثم ليست هي التاء الساكنة وإن كانت للتأنيث ، كما أن التاء التي لحقت (نعم وبئس) في المثالين : (نعمت المرأة) و(بئست الجارية) جيء بها لتأنيث الفاعل ؛ أما التاء في ربت وتمت فليس كذلك.[٧]

- بناؤهما على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ فليست هناك علة توجب بناءهما .

---

(١) ينظر : أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .
(٢) ينظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٠٥ .
(٣) ينظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٠٥ .
(٤) من القائلين بفعليتهما من الكوفيين علي بن حمزة الكسائي .
(٥) ينظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٠٥ .
(٦) ينظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٠٥ .
(٧) ينظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٠٧ .

إلا أن هذا الدليل هو تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة .[١]

وقد رد البصريون على أدلة الكوفيين بما يلي :

- أما قولهم : (الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما) فهذا على سبيل الحكاية أي (ألست بجار مقول فيه نعم الجار).[٢]

- وأما دخول النداء عليها في (يا نعم المولى ، ويا نعم النصير) فالمنادى محذوف وإن كان ما بعده جملة خبرية وذلك للعلم به أي (يا الله نعم المولى ونعم النصير) . بل إن الجملة ا لخبرية قد تأتي كثيرا بعد النداء .[٣]

- وأما عدم اقترانهما بالزمان ؛ فلأن دلالتهما تمنع من ذلك إذ تفيد (نعم) المدح مطلقا و(بئس) الذم مطلقا ، ولو قيدتا بزمان لانتقض معنى المدح .[٤]

- أما مجيء (نعيم الرجل) على وزن فعيل فهذا من الرواية الشاذة التي انفرد بها قطرب محمد بن المستنير فلا يعول عليها .[٥]

فالخلاف هنا مبني على حد الفعل الماضي هل تاء التأنيث الساكنة والتاء المتلثة من العلامات المطردة فيه أم لا ، والثابت عند جمهور النحاة الاطراد وعليه فهما فعلان .

---

(١) ينظر : أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١١٠ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص.ص ١١١-١١٢ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص.ص ١١٥-١١٩ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١١٨ .
(٥) ينظر : ا لمصدر نفسه ، ج١ ، ص ١١٨ .

(٣) الخلاف في الإعراب ألفظيّ هو أم معنويّ ؟

الإعراب لغة : هو مصدر (أعرب) يجيء لمعان منها : الإبانة ، والتحسين ، والتغيير . وأقرب هذه المعاني للمعنى الاصطلاحي هو الإبانة .[١]

وقد عُرّف تعريفات مختلفة منها ما يشير إلى أن الإعراب لفظي ، ومنها ما يشير إلى أن الإعراب معنويّ .

وقد اختار أبو علي الفارسي وابن خروف وابن الحاجب وابن مالك الرأي القائل : إن الإعراب لفظي ، ومن التعريفات التي تنضوي تحت هذا الرأي :

- تعريف ابن الحاجب له بأنه : (ما اختلف آخره به)[٢] .
- تعريف ابن مالك : (الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف)[٣] .
- تعريف الفاكهي : (أثرٌ ظاهرٌ أو مقدر يجلبه العامل)[٤] .

فالإعراب عند هذه الطائفة هو الحركات نفسها أو ما ينوب منابها من حروف مذكورة أو محذوفة .

أما الطائفة الأخرى فترى أن الإعراب معنوي ، قال أبو حيان : "وذهب متأخرو أصحابنا وطائفة إلى أن الإعراب معنوي ، وهو تغيير في آخر الكلمة ، أو ما كالآخر للعامل"[٥].

---

(١) يُنظر : الفاكهي ، شرح كتاب الحدود ، مصدر سابق ، ص ١٥٨ .
(٢) الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٥١ .
(٣) ابن مالك ، محمد بن عبد الله ، تسهيل الفوائد ، تحقيق محمد بركات ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٧٦م ، ص ٧ .
(٤) الفاكهي ، شرح كتاب الحدود ، مصدر سابق ، ص ١٥٨ .
(٥) أبو حيان ، محمد بن يوسف الأندلسي ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق مصطفى أحمد النمّاس ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ص ٤١٣ .

ومن القائلين بهذا الرأي الأعلم الشنتمريّ وهو ظاهر كلام سيبويه وحدوه بقولهم : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً[١] . وقد حده الفاكهي بناءً على أنه معنوي بقوله : "تغيير أواخر الكلم لفظاً أو تقديراً لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً"[٢]. وجعله ابن أباز قول أكثر أهل العربية .[٣]

وقد أيّد النحاة الذين قالوا : إن الإعراب معنوي مذهبهم بالأدلة الآتية[٤] :

أ- قول النحاة حركات الإعراب ، فلو كانت الحركة هي الإعراب لامتنعت الإضافة ؛ لأن الشيء لا يُضاف إلى نفسه .[٥]

ب- أن الحركة والحرف يأتيان في المبني ، فلو كانت الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه .

ج- أن الحركة قد تزول في الوقف مع الحكم بالإعراب .

د- أن السكون قد يكون إعراباً .

ه- تفسيرهم بالتغيير والاختلاف ، وكل واحد منها معنى .

ولم يُسلّم القائلون بأن الإعراب لفظيّ بهذه الأدلة ، بل ردّوا بما يلي[٦] :

١- أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب وحركة بناء - قيل حركات الإعراب ، وصحت الإضافة للتخصيص ، فالحركة عامة والإعراب خاصّ ، ولا شبهة في مغايرة العام الخاص ، فمُسوّغ الإضافة المغايرة ، وهي هنا موجودة .

٢- أما الثاني (ب) فجوابه أننا لم نقل : إن مطلق الحركة يكون إعراباً ، بل الحادث بالعامل هو الإعراب ، ولا يوجد في المبني شيء من ذلك .

---

(١) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٧٣ .
(٢) الفاكهي ، شرح كتاب الحدود ، مصدر سابق ، ص ١٦٠ .
(٣) ينظر : السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٧٣ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٧٣ .
(٥) وينظر ، الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، ج١ ، مصدر سابق ، ص.ص ٩٧-٩٩ .
(٦) ينظر ا لمصدر نفسه ، ج١ ، ص.ص ٧٣-٧٤ .

٣- وأما الثالث (ج) فجوابه أن الوقف عارض لا اعتبار به ، وإنما الاعتبار بحال الوصل ، وأصولهم تقتضي ذلك .

٤- وأما الرابع (د) أن الإعراب هو الحركة أو حذفها ، ولهذا قال ابن الحاجب إنه مختلف فاختلف أواخر المعرب به ، والاختلاف تارة يحصل بالحركة ، وتارة بحذفها ، وإذا لم يكن مرادهم أن الحركة وحدها الإعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون .

٥- وأما الخامس (هـ) فجوابه أن الإعراب إنما يفسره بالتغيير أو الاختلاف من كان مذهبه أنه معنوي ، ومن خالف هذا المذهب فسره بغير ذلك ، وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه .

والاختلاف في هذه القضية إنما يرجع إلى فكر النحوي وثقافته ووجهة نظره فيما يتبنى .

فمن نظر إلى الإعراب على أنه ناحية شكلية لا ترتبط بالمعنى إنما هي حركة اقتضاها دخول عامل ما - فقد عرفه تعريفا شكليا ، وكان الإعراب عنده ظاهرة لفظية .

ومن نظر إلى الإعراب على أن له وظيفة تؤدي معنى في الكلمة عرفه تعريفا يشير إلى أنه معنوي ، وأن الحركة أو ما ناب عنها من حروف ليست هي إلا دليلا على المعنى .

واختلاف النحويين في وظيفة الحركات اختلاف قديم . فقد أشار قطرب (محمد بن المستنير) إلى أن الحركات لا وظيفة لها إنما يؤتى بها لدرج الكلام.[1]

غير أن رأي قطرب لقي ردا عنيفا ؛ لأن الحركة لو كانت كذلك وأنه لا وظيفة لها لاكتفوا بحركة واحدة للتخلص من التقاء الساكنين ولم يكن هناك ضمة وفتحة وكسرة ، كما أنه لم يكن هناك قانون خاص تتبدل الحركة بمقتضاه .

فالإعراب إذا معنوي عند من ينظر إلى أن له وظيفة في السياق ، ولفظي عند من ينكر هذه الوظيفة . ومن هنا فإن لتعريف مصطلح الإعراب علاقة وثيقة بالخلافات النحوية .

---

(١) ينظر : الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، مصدر سابق ، ص.ص ٦٩-٧٠ .

(٤) **الخلاف في رافع المبتدأ والخبر :**

عرف المبتدأ والخبر بأنهما : (الاسمان المجردان للإسناد)[١] . ومعنى هذا التعريف أن العامل في المبتدأ والخبر هو تجريدهما من العوامل اللفظية .

وهذه الفكرة التي انطلق منها التعريف السابق ليست فكرة حتمية عند النحويين بل ثمة خلاف في رافع المبتدأ ورافع الخبر .

ففريق من النحاة وهم الذين يطلق عليهم الكوفيون ، قالوا : إن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فكل منهما عامل في الآخر .

وذهب الفريق الآخر وهم البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، واختلفوا في رافع الخبر فمنهم من قال : إنه يرتفع بالابتداء وحده ، ومنهم من قال : إنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ، ومنهم من قال : إنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء .

حجج الكوفيين :

رأى الكوفيون أن المبتدأ والخبر متلازمان يحتاج كل منهما إلى صاحبه ؛ لأنه لا يكون كلام إلا بانضمام كل منهما إلى الآخر ، ولذلك فإنهما يترافعان . ويرون أيضا أنه لا إشكال في أن يكون كل منهما عاملا ومعمولا في آن واحد ، واستشهدوا على هذه القضية بشواهد منها قوله تعلى : ((أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى))[٢] فجاءت (أيا) عاملة ومعمولة في آن واحد .

ونفوا أن يكون المبتدأ مرتفعا بالابتداء ، لأنه إما أن يكون شيئا من كلام العرب أو لا يكون ، فإن كان شيئا فلا يخلو أن يكون قسما من أقسام الكلمة الثلاثة ، فإن كان اسما فلا بد من أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلا فينبغي أن يقال : (زيد قائما) كما يقال : (حضر زيد قائما) ، وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد . وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا عامل رفع موجود لا معدوم ، ومتى كان هذا العامل غير الأقسام الثلاثة من أنواع الكلم فهو غير معروف .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٨٣ .
(٢) سورة الإسراء ، آية رقم (١١٠) .

وبينوا أنهم لا يعنون بالابتداء التعري من العوامل اللفظية ، لأن التعـــري يعنـــي عـــدم العامل ، وعدم العامل لا يكون عاملا . ويستدلون على أن ا لابتداء لا يوجـــب الرفـــع بوجـــود أسماء مبتدأ بها كالمنصوبات ولو كان الابتداء يوجب الرفع لكانت هذه الأسماء مرفوعة .

حجج البصريين :-

علل البصريون رفع المبتدأ بالابتداء بأن العوامل في صناعة النحو ليست مؤثرات حسية كالإحراق من قبل النار أو الإغراق من قبل الماء ، إنما العوامل النحوية هي أمـــارة ودلالـــة ، والأمارة أو الدلالة قد تكون بعدم الشيء .

وأما من كان رأيه منهم أن الابتداء والمبتدأ جميعا عاملان في الخبر فقالوا : لأننا وجدنـــا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه .

وهذا الرأي الأخير ضعيف ؛ لأن الأصل في الأسماء أنها لا تعمل ، وإذا لم يكن للمبتـــدأ لأنه اسم تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له .

ويرى أبو البركات الأنباري أن الابتداء هو العامل في الخبر بوساطة المبتدأ لعدم انفكاكه عنه ووقوعه بعده من جهة الرتبة ، فالابتداء يعمل في الخبر بوجود المبتدأ لا بالمبتدأ وحده .

وأما من قال : إن الابتداء يعمل في المبتدأ ، والمبتدأ يعمل في الخـــبر فقـــد قـــالوا : إن لابتداء عامل معنوي ، وهو ضعيف فلا يعمل في معمولين كالعامل اللفظي .

ويرد أبو البركات الأنباري هذا الرأي ويرى أنه ما دام قد عمـــل فـــي المبتـــدأ – أي لابتداء – وجب أن يعمل في خبره .

نقض حجج الكوفيين[١] :

قولهم (إنهما يترافعان) لأن كل واحد منهما لا يستغني عن الآخـــر – الجـــواب عنه من جهتين :

---

[١] ينظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص.ص ٣٥٥-٣٥٦ .

الأول : أن هذا القول يؤدي إلى محال لأن العامل يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا : إنهما يترافعان وجب أن يقع كل منهما قبل الآخر ، وهذا محال ، وما يؤدي إلى المحال فهو محال[١] .

الثاني : أن العامل في المعمول ما دام موجودا لا يدخل عليه عامل غيره ، لأن عاملا لا يدخل على عامل : فلما جاز أن يقال : (كان زيد أخاك) و (إن زيدا أخوك) ، و(ظننت زيدا أخاك) بطل أن يكون أحدهما عاملا في الآخر .

وأما استشهادهم بالآيات التي كقوله تعالى : ((أيا ما تدعو ...)) فليس لهم حجة فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنا لا نسلم بأن الفعل الواقع بعد (أيا) مجزوم بها إنما هو مجزوم بـ(إن) التي نابت منابها (أيا) .

وثانيهما : أنا نسلم أنها نابت عن (إن) لفظا وعملا ، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما ، فجاز اجتماعهما وعمل كل واحد منهما في الآخر .

وثالثهما : إنما عمل كل واحد منهما في الآخر لأنه عامل مستحق للعمل بينما المبتدأ والخبر اسمان ، والأصل في الأسماء عدم العمل .

- وأما قولهم : إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة ... فإن الابتداء عبارة عن التعري عن العوامل اللفظية .

- وقولهم : (فإذا كان معنى الابتداء هو التعري عن العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العامل لا يكون عاملا . والحق أن عدم العامل عامل فالتعري إذا من العوامل .

---

١ وينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ج١ ، مصدر سابق ، ص.ص ٣١١-٣١٢ .

- وأما قولهم : إن هناك كلمات منصوبة يبتدأ بها وليست مرفوعات وهي المنصوبات فالجواب عن ذلك أن هذه المنصوبات وإن تقدمت لفظا إلا أنها متأخرة رتبة فهي ليست مبتدأ .

ومن الواضح أن تعريف المبتدأ والخبر بالعامل هو الذي أدى إلى هذا الإشكال فكان هناك علاقة بين تعريف المصطلح والخلافات النحوية .

والتحليل بالتناظر الرياضي يكشف بوضوح عن وجود عوامل نحوية غير ظاهرة في الجملة ، وهي التي يسميها النحاة بالعوامل المعنوية المجردة كما في الجدول التالي :

∅	يحضر	زيد
لم	يحضر	زيد
لن	يحضر	زيد

فالجملة الأولى تناظر فيها الحرفان لم ولن مع موقع فارغ ، وهو علميا ما يسميه النحاة بالعوامل المعنوية المجردة .[١]

وإذا كانت التعريفات السابقة تعكس إشكاليات مذهبية فإن ثمة تعريفات تعكس خلافات فردية بين نحوي ونحوي قد ينتمي كل منهما إلى مذهب واحد أو ما يسمى بالمدرسة الواحدة .

ومن أشكال هذا الخلاف اعتراضات النحاة بعضهم على بعض كما هو في اعتراضات ابن يعيش على الزمخشري والرضي الأستراباذي على ابن الحاجب .

ومثال على هذه الاعتراضات ما جاء في حد الاسم عند الزمخشري فقد حده بقوله : "الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران"[٢] . وهذا الحد اعترض عليه ابن يعيش مستنكرا استعمال (ما) في التعريف قائلا : (فقوله ما دل ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو كلمة ولو صرح بها لكان أدل على الحقيقة لأنه أقرب إلى المحدود)[٣].

---

(١) ينظر : حسن الملخ ، نظرية التعليل ، مرجع سابق ، ص.ص ١٢٧-١٢٩ .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .
(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٣ .

ومثال آخر اعتراض الرضي على حد ابن الحاجب للحال بأنها : "ما يبين هيئة الفـــاعل أو المفعول به لفظا أو معنى" [١] قائلا : "فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال ، وبيان ماهيتـــه ، لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقا ، لا فـــي حالـــة الفعـــل"[٢] إذ اعترض عليه ؛ لأن تعريفه الحال لم يشر إلى أنها تبين هيئة صاحبها عند وقوع الفعـــل . إنمـــا تشير إلى بيان هيئة صاحبها مطلقا من غير تقييد ، هكذا يفهم من التعريف .

ومما سبق يتبين أن هناك صلة وثيقة بين التعريف النحوي وما يثار من قضايا خلافيـــة على المستوى الفردي الضيق أو على المستوى المذهبي الواسع .

وهذه القضايا كثيرة إلا أنني اقتصرت على بعضها ؛ لتفرغ بعض الدراسات لها كدراســة اعتراضات ابن يعيش على الزمخشري التي قام بها عبد الإله نبهان[٣] .

---

(١) الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٤٦ .

(٣) ينظر : عبد الإله نبهان ، اعتراضات ابن يعيش على الزمخشري ، مجلة المجمع العلمي ، دمشق ، المجلد ٦٥، الجزء ١ ، ١٩٩٠ ، ص.ص ٢٥-٤٩ .

تعريف المصطلح وتيسير النحو :

ثمة علاقة بين تعريف المصطلح النحوي وتيسير النحو ؛ لأن تعريف المصطلح هو الجملة المفتاحية لتقديم الدرس النحوي .

وقضية (تيسير النحو) تشير إلى أن هناك صعوبات في هذا العلم ، وهذه الصعوبات تستدعي أن ننوع في أساليب تقديم المادة النحوية للمتعلم .

ولما كان للمصطلح النحوي أساليب تعريفية مختلفة ، فإن هذه الأساليب تتفاوت في درجة صعوبتها والقدرة على فهمها . فثمة أساليب تلائم الغايات البحثية ، وثمة أساليب أخرى تلائم الغايات التعليمية .

وقبل الحديث عن التعريف النحوي وتيسير النحو ينبغي الإجابة عن السؤالين الآتيين :

متى بدأت الدعوة إلى تيسير النحو ؟

ما طبيعة الجهود التي قدمها القدماء في هذا الموضوع أولا ثم الجهود التي قدمها المحدثون ثانيا ؟

<u>الإحساس بالمشكلة :</u>

ظهرت الشكوى من النحو منذ أن وضع سيبويه كتابه في القرن الثاني الهجري .

ويدل على الشكوى من صعوبة النحو أمران . الأول يتعلق فيما قيل حول كتاب سيبويه وانغلاق عباراته أمام المتعلمين . والثاني يتعلق بالشروح المختلفة للكتاب التي تدل أن عبارته حقا تحتاج إلى شرح .

ففيما يتعلق بالأمر الأول فقد جاءت كثير من النصوص التي تشير إلى صعوبة النحو منها :

- قول أبي عثمان المازني (ت ٢٤٩ هـ - ٨٢٩م) : "قرأ علي رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة ، فلما بلغ آخره قال لي : أما أنت فجزاك الله خيرا ، وأما أنا فما فهمت منه حرفا"[١] .

---

(١) النديم ، <u>الفهرست</u> ، مصدر سابق ، ص ٧٧ .

- قول المبرد لمن يريد قراءة كتاب سيبويه : "هل ركبت البحر ؟"[١] كناية عن صعوبته .

وأما ما يتعلق بالأمر الثاني فقد وُضعت عدة شروح على كتاب سيبويه منها ما تناول شواهده ، ومنها ما تناول مسائله ، ومنها ما كان تعليقاً أو انتقاداً له[٢] .

فإذا كان كتاب سيبويه يمثل صورة مشرقة للنحو العربي في أوج ازدهاره ، فإنّ هذه الشروح والانتقادات لا تشير إلى صعوبة الكتاب خاصة وإنما تشير إلى صعوبة النحو العربي عامة ، وهي صعوبة تعود إلى أساليب تقديمه للمتعلمين ، ومن هذه الأساليب أساليب تعريف المصطلحات النحويّة .

جهود القدماء :

عدا ما تقدم من شروح لكتاب سيبويه فإنّ ثمة عدداً من النحويين الذين أشاروا إلى صعوبة النحو ، وقصدوا إلى شرح قواعده أو شرح المؤلفات النحوية ذات العبارات المستغلقة من هؤلاء :

- ابن يعيش شارح المفصل إذ قال في فاتحة شرحه للمفصل : "وبعد ، فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الإمام العلامة أبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري – رحمه الله – جليلاً قدره ، نابهاً ذكره ، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه فتيسّر على الطالب تحصيله إلا أنه مشتمل على ضروب منها : لفظ أغربت عبارته فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل ، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلا أنه خالٍ من الدليل مهمل"[٣] .

فقد أشار ابن يعيش إلى أن فيه ما هو مستغلق على طالب العلم محتاج إلى الشرح والإبانة .

- ابن هشام الذي شرح كتابه (شذور الذهب في معرفة كلام العرب) ، إذ قال : "فهذا كتاب شرحت به مختصري المسمى بـ(شذور الذهب في معرفة كلام العرب) تممت به شواهده ، وجمعت به شوارده ، ومكنتُ من اقتناص أوابده

---

(١) السيوطي ، نزهة الألباء ، مصدر سابق ، ص ٧٥ .
(٢) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، مصدر سابق ، مقدمة المحقق ، ص.ص ٣٧-٤٣ .
(٣) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢ .

رائده قصدت فيه إلى إيضاح العبارة ... وقصدي بذلك تدريب الطالب ، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب "[١] .

- السيوطي الذي شرح كتابه جمع الجوامع . إذ قال : "وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحا واسعا كثير النقول ، طويل الذيول جامعا للشواهد والتعاليل ، معتنيا بالانتقاد للأدلة والأقاويل ، منبها على الضوابط والقواعد ، والتقاسيم والمقاصد ، فرأيت الزمان أضيق من ذلك ... مع إلحاح الطلاب علي في شرح يرشدهم إلى مقاصده ، ويطلعهم على غرائبه وشوارده ، فنجزت لهم هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه ، وتوضيح معانيه ، وتفكيك نظامه ، وتعليل أحكامه مسماة بـ(همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)"[٢]

فهذه الأقوال تشير إلى صعوبة النحو من جهة ، كما تشير إلى الجهود المبذولة في سبيل تذليل صعوباته وتمكين المتعلم منه .

ومن المحاولات التجديدية في النحو التي سعت إلى تيسيره ثورة ابن مضاء القرطبي[٣] في كتابه الرد على النحاة ، إذ دعا إلى إلغاء العامل ، والعلل – ما عدا الأُوَل – والإعراب التقديري ، وأعاد بناء النحو من جديد متخذا من درس الاشتغال أنموذجا لبناء نحو بأسلوب جديد .

جهود المحدثين :

بذل النحويون في العصر الحديث – وما زالوا – جهودا لا تخفى في سبيل تيسير النحو ، وظهرت مجموعة من المؤلفات الحديثة التي شرح فيها أصحابها نظرياتهم في التيسير النحوي ، كما هو الحال في مؤلفات إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس ومهدي المخزومي وشوقي ضيف وعباس حسن وعبده الراجحي وغيرهم .

وليس غرض هذا البحث أن يعرض لهذه الجهود كلها ويقف عندها لأسباب كثيرة أهمها تعدد هذه الجهود وتشعبها من جهة ، واختلاف الأسس التي قامت عليها هذه الجهود باختلاف ثقافات أصحابها من جهة ثانية .

---

(١) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، مصدر سابق ، ص ١٠ .
(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٢ .
(٣) قد يكون لهذه الثورة أسباب أخرى غير أن الذي يعنينا هنا هو الدعوة إلى التيسير .

وهذه المحاولات منها ما كتب له البقاء ، ولاقى قبولاً في المجتمعات العربية ، ومنها ما يقي مُلقى على الرفوف ، وظلّ معروفاً على المستوى البحثيّ النظريّ . ولعلّ قبول هذه الجهود أو رفضها إنما كان يتوقف على مفهوم (التيسير) عند النحوي الذي يعرض له .

فمن هؤلاء السابقين مَن فهم التيسير على أنه تيسير للقاعدة النحوية نفسها ، فقصد إليها حاذفاً إياها أحياناً بحجة أنها مما لا ضرورة لبقائه أو مغيّراً لها حيناً آخر لتتسق مع فكرة التيسير التي تبناها . ومنهم من فهم التيسير على أنه الكيفية التي تقدّم بها القاعدة للمتعلم مع احترام القاعدة النحوية وصونها من العبث .

والتيسير قد يتناول أسلوب تقديم القاعدة للمتعلم أو طريقة شرحها ، أو تفسير القاعدة وما يتصل بها من علل ، أمّا القاعدة نفسها فلا تُيَسر ، فالمبتدأ مرفوع شئنا أم أبينا والمفعول به منصوب[١] .

ومن هنا فإن جهود تيسير قواعد النحو العربيّ لم تلقَ قبولاً تاماً في المجتمعات بل بقيت في إطارها التنظيريّ لا يُلقي بالاً إليها إلاّ باحث متخصص يريد الإشارة إليها أو نقدها وبيان عيوبها .

ملخص هذه الجهود :

وقد حاول أحد الباحثين وهو محمد إبراهيم الطاووس أن يختصر هذه الجهود التي بذلت لتيسير النحو منذ عام ١٩١٩م – في ثلاثة اتجاهات [٢] –

الاتجاه الأول : دعا أصحابه فيه إلى ضرورة المحافظة على النحو العربي مع إمكانية التقليل من الحواشي والتعريفات ، والتجديد في الأمثلة النحوية .

الاتجاه الثاني : حاول دعاته تنقية النحو مما لا طائل تحته ، وعرضه بأسلوب شائق . وقد مثّل هذا الاتجاه كتاب علي الجارم ومصطفى أمين (النحو الواضح) .

الاتجاه الثالث : "كان أكثر إيجابية من غيره . وقد برز فيه الأستاذ إبراهيم مصطفى عام ١٩٣٧م ، فقد أفاد من دعوة ابن مضاء الأندلسي إلى هدم نظرية العامل وعدم تقدير ما ليس موجوداً في الكلام ، وأبرز هذه الدعوة وزاد عليها وعرضها في أسلوب واضح أخاذ . ولم يقف

---

(١) ينظر : حسن الملخ ، التفكير العلمي ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٢) ينظر : محمد الشنطي ، محاضرة بعنوان "فلسفة الإعراب وكيفيته" ضمن ندوة : النحو العربي "مشكلات وحلول" ، دار الأندلس للنشر والتوزيع ، السعودية ، ١٤١٥ هـ ، ص ١٢٦ .

عند المطالبة بإلغاء العامل ، بل وضع أساسا جديدا لإعادة ترتيب النحو تحت الإسناد والتكملة والأساليب ، وقد ألفت على أساس دعوته تلك كتب تعليمية ، لكنها لم تلبث أن اصطدمت بالاتجاه المحافظ فلم تثبت أمامه "[١] .

وواضح أن الباحث منحاز إلى الاتجاه الثالث لأنه : "كان أكثر إيجابية من غيره" ، ولأن الدكتور إبراهيم مصطفى "أفاد من دعوة ابن مضاء الأندلسي ... وأبرز هذه الدعوة وزاد عليها ، وعرضها في أسلوب واضح أخاذ" .

ولست مع الباحث فيما ذهب إليه وكل ما قاله عن الاتجاه الثالث ؛ لأن هدم نظرية العامل يهدد النحو العربي ويجعل النحويين بعيدين عن نظرية ذات أسس متينة يعتصمون بها بعد هدم نظرية العامل وليتهم وفقوا إلى إعادة البناء هذه . بل إن محاولة هذا الاتجاه باءت بالفشل بدليل أنها "لم تلبث أن اصطدمت بالاتجاه المحافظ فلم تثبت أمامه" على حد تعبير الباحث نفسه .

ولست أنكر جهود الدكتور إبراهيم مصطفى أو أصفها كلها وصفا سلبيا . بل إن هناك جهودا له ينبغي أن يشار إليها بالبنان ، منها أن تصنيف الأدوات النحوية وفق الحكم غير مجد بل ينبغي أن تصنف وفق المعنى[٢]. ومنها أن رفع الاسم أو نصبه في باب الاشتغال ينبغي أن يراعى فيه المعنى ، فأقول : زيد رأيته – بالرفع – إذا كان (زيد) متحدثا عنه أي مسندا إليه ، وأقول : زيدا رأيته إذا كان (زيدا) تتمة للحديث وبيانا له[٣] .

إلا أن ما ذهب إليه من ضرورة هدم نظرية العامل[٤] ، وأن الفتحة لا وظيفة لها بل هي مجرد حركة خفيفة مستحبة[٥] ، فهذا الذي لا أرى أن له وجها .

وقد حذا حذوه إبراهيم السامرائي في ضرورة هدم العامل وما يقود إليه من علل لأنها تكلف مخالف لطبيعة اللغة[٦] .

---

(١) ينظر : محمد الشنطي ، محاضرة بعنوان "فلسفة الإعراب وكيفيته" ضمن ندوة : النحو العربي "مشكلات وحلول" ، دار الأندلس للنشر والتوزيع ، السعودية ، ١٤١٥ هـ ، ص ١٢٦ .

(٢) ينظر : إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٧ ، ص.ص ٣-٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٥٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص.ص ٢٢-٣١ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٥٠ .

(٦) ينظر : إبراهيم السامرائي ، النحو العربي نقد وبناء ، الطبعة الأولى ، دار عمار ، عمان ، ١٩٩٧م ، ص.ص ٧٢-٧٤ .

ولمنهج التفكير أثر في استخدام المصطلح وتحديد مدلوله[١] ، وما يمكن أن يتصل به من تيسير للنحو العربي ؛ لهذا سأعرض لكتابين من كتب تيسير النحو في العصر الحديث عرضا فيه شيء من التفصيل أولهما كتاب (تجديد النحو) للدكتور شوقي ضيف والثاني كتاب (النحو الوافي) للدكتور عباس حسن .

وقد اخترت هذين الكتابين لأنهما على طرفي نقيض ؛ فالأول لقي صدا وإعراضا والثاني لقي قبولا وإذعانا .

كتاب تجديد النحو لشوقي ضيف :

عرض مادة الكتاب :-

تحدث الدكتور شوقي ضيف بداية عن أسس تجديد النحو التي أقام عليها كتابه فجعلها ستة[٢] :

أولها : إعادة تنسيق أبواب النحو ، فاستغنى الدكتور عن بعضها برده إلى أبواب أخرى.

ثانيها : إلغاء الإعراب التقديري .

ثالثها : ترك إعراب المفردات إن لم يكن يخدم قضية التطق بها ، كما هو في (أن) المخففة من الثقيلة ، و(كأن) المخففة ، وإعراب لا سيما ، وبعض أدوات الاستثناء ، وكم الاستفهامية والخبرية ، وأدوات الشرط الاسمية .

رابعها : وضع تعريفات وضوابط لبعض أبواب النحو ، وهو لب هذا البحث .

خامسها : حذف زوائد كثيرة .

سادسها : زيادة إضافات ضرورية بجانب إضافات فرعية تتخلل الكتاب .

---

(١) ينظر : علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، مطابع دار القلم ، بيروت ، ١٩٧٣م ، ص (ح في المقدمة) .

(٢) أشار المؤلف بداية أنها ثلاثة أسس بقوله : "اقترحت فيه تصنيفا جديدا للنحو يذلل صعوباته أقمته على ثلاثة أسس" ثم بين أنه أضاف ثلاثة أسس أخرى التزم بها في هذا الكتاب . (ينظر : شوقي ضيف ، تجديد النحو ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٠م ، ص.ص ٤-٥) .

هذا عرض للأسس التي قام عليها الكتاب . والكتاب تناول معظم أبواب النحو غير أنـــي سأعرض لقضايا التيسير انطلاقا من تعريف المصطلح النحوي الذي وضعه المؤلـــف ، ذاكـــرا أمثلة من تعريف المصطلح النحوي مما خرج فيه عن مألوف النحاة .

أ- **المفعول المطلق :**

رأى الدكتور أن تعريف المفعول المطلق عند النحويين غير دقيق ، فعرض له عند ابـــن هشام بأنه : "اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده ، وليس خبرا ولا حالا"[١] .

ومآخذه على التعريف السابق تكمن في أن ابن هشام جمع المفعـــول المطلـــق والخـــبر والحال في تعريف واحد ، وهذا المأخذ الأول ، وأما المأخذ الثاني فهو عدم شمولية التعريف لمـــا ينوب عن المفعول المطلق .

ولست مع الدكتور في المأخذين الأول والثاني . ففيما يتعلق بالمأخذ الأول فإن ابن هشـــام ذكر الخبر والحال في تعريفه المفعول المطلق لغاية مهمة هي أن من المصادر ما يكـــون مبينـــا للنوع غير أنه لا يقع مفعولا مطلقا مثل : (ضربك ضرب أليم) . فـــ(ضرب) بينت نوع الضـــرب غير أنها لا تعرب مفعولا مطلقا . وكذلك (مدبرا) في قوله (ولى مدبرا) فقـــد جـــاءت (مدبـــرا) مؤدية المعنى الذي يؤديه المفعول المطلق ألا وهو التوكيـــد ومع هذا تعـــرب حـــالا لا مفعـــولا مطلقا[٢] .

وأما ما يتعلق بالمأخذ الثاني وهو أن التعريف لم يشمل ما ينوب عن المفعـــول المطلـــق فإن قوله هذا فيه نظر لأن ما ذكر في التعريف بأنه يأتي للتوكيد أو بيان النوع أو العدد ينســـحب على النائب عن المفعول المطلق . والتعريف ينبغي أن يأتي بحسب الأصل لا بحسب الفـــروع . فلا إشكال في هذا التعريف[٣] .

ب - **تعريف المفعول معه :**

وأما التعريف الثاني الذي رأى الدكتور أنه ليس دقيقا فهو تعريـــف (المفعـــول معـــه) ، معتمدا في ذلك تعريف ابن هشام الذي نص على أن المفعول معه : "اسم فضلة تال لواو بمعنـــى

---

(١) ينظر : شوقي ضيف ، تجديد النحو ، مصدر سابق ، ص ٣٠ . وابن هشام ، أوضح المسالك ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٣٠٥ .

(٢) ينظر : أمين عبد الله سالم ، تجديد النحو ونظرة سواء ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ص.ص ٣٠-٣١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣١ .

(مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه"[١] . ورأى أن تعريفه الدقيق ينبغي أن يكون : "اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى (مع)"[٢] .

وتعريف الدكتور فيه من الاختصار ما لا يخفى إذ حذف كلمة (فضلة) لأنه لا موجب لها ، فليس ثمة اسم عمدة يقع بعد واو بمعنى (مع) ، فلا مجال للبس . وأما حذفه لقول ابن هشام : "تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه" فهو من الاختصار المخل لأن المفعول معه لا يأتي إلا بعد جملة فعلية أو اسمية خبرها مشتق مثل : (أنا ساهر والقمر) وقد اشترطوا الاشتقاق لكي لا يبقى المفعول معه بلا عامل . فهذه الإضافة في التعريف عند ابن هشام : "تالية لجملة ..." إنما هي من أجل أن يتحقق وجود عامل للمفعول معه ، لذلك لجأوا إلى تقدير فعل في التركيبين التاليين : (كيف أنت وزيدا؟) و(وما أنت وزيدا) حتى يستقيم التعريف .

وقد أشار ابن الحاجب في تعريف المفعول معه إلى وجود هذا العامل ، فجاء بالتعريف الآتي : "المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا ، أو معنى "[٣]

إلا أن هناك مسألة ينبغي أن يشار إليها هي أن النحويين عندما عرفوا المفعول معه وتكلموا عن أحكام ما بعد الواو من وجوب نصب أو جوازه أو امتناعه إنما حاولوا أن يبينوا حالات الاسم بعد الواو ليس واو المعية فحسب وإنما الواو العاطفة كذلك وهو من باب التعريف بالفرق ، وهذا أسلوب ناجع في التعليم لأنه يكشف للطالب عن وجوه الفرق من تشابه أو تضاد بين استعمال واستعمال .

ج- تعريف الحال :

والتعريف الثالث هو تعريف الحال . فقد اعترض على تعريف ابن هشام للحال بأنها : "وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة"[٤] وقال : إنه تعريف غامض مبينا شرح ابن هشام له بقوله : "خرج بذكر الوصف المفعول المطلق ، وبذكر الفضلة الخبر ؛ لأن الفضلة منصوبة والخبر مرفوع ، وخرج ببقية التعريف التمييز والنعت"[٥] . وبناء على هذا الشرح فقد استخلص الدكتور تعريفا للحال عند ابن هشام بأنها : "الحال اسم ليس مفعولا مطلقا ولا خبرا ولا تمييزا ولا نعتا"[٦] .

---

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٥٣ .
(٢) شوقي ضيف ، تجديد النحو ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .
(٣) الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .
(٤) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٥٣ .
(٥) شوقي ضيف ، تجديد النحو ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .
(٦) المرجع نفسه ، ص ٣٣ .

وأرى – وفاقاً لجمهور الباحثين[١] – أن ابن هشام لم يرد أن يميز بين المفعول المطلق عامة والحال إنما أراد أن يميز نوعاً خاصاً من المفعول المطلق وهو قوله (رجع القهقرى) ؛ لأن فيه بياناً للهيئة . ولم يرد إخراج مطلق التمييز لأنه لا يلتبس كله بالحال إنما أراد إخراج المشتق منه كما هو في قولهم : (لله دره فارساً)[٢] . ثم أخرج الوصف أيضاً لأن فيه بياناً للهيئة – ضمناً – . وعليه فإن تعريف الحال عند ابن هشام ليس كما قال الدكتور شوقي ضيف : "اسمٌ ليس مفعولاً مطلقاً ولا خبراً ولا تمييزاً ولا نعتاً" .

أما التعريف الذي وضعه الدكتور شوقي ضيف للحال فلم يسلم من النقد وهو أن الحال : "صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة"[٣] مبينا أنه قد أخرج الخبر لأنه ليس صفة مؤقتة ، وأخرج النعت لأنه صفة لازمة . ذلك أن الخبر قد يكون صفة مؤقتة مثل : (محمد واقف) فالوقوف صفة مؤقتة ، كما أن النعت ربما لا يكون صفة لازمة مثل : (محمد مريض) فالمرض قد ينفك عنه . وأرى أن التعريف الذي يميز الحال من غيرها هو أنها : (وصف فضلة نكرة ، مبينة هيئة صاحبها ، عند وقوع الفعل)[٤] . وهذا تعريف لها بحسب أصلها فالأصل فيها أن تكون وصفا فضلة نكرة مبينة هيئة صاحبها عند وقوع الفعل . فإذا جاءت غير فضلة كما في قولهم : ضربي العبد مسيئا ، أو ليست نكرة كما في قولي : جئت وحدي ، أو ليست منفكة عن صاحبها كما في قولي : عش عزيزا . فإن هذا لا يخرجها من إعرابها حالا ، ولا يخل بالتعريف الذي وضعته لها .

وأكتفي بهذا العرض الذي قدمته حول كتاب الدكتور شوقي مما تعلق بتحديد مدلول المصطلح النحوي ، مذكرا أن منهج المؤلف في التيسير هو القصد إلى القاعدة – والتعريف نوع منها – ومحاولة التغيير فيها ، هذا التغيير هو الذي جعل الكتاب غير مقبول في بعض جوانبه .

فالتيسير ينبغي أن يتوجه إلى أسلوب عرض القاعدة لا إلى القاعدة نفسها ؛ لأن القاعدة لا تيسر ، وهذا الذي توجه إليه الدكتور عباس حسن في كتابه النحو الوافي ، وهو النموذج

---

(١) منهم الدكتور أمين عبد الله سالم في كتابه تجديد النحو ونظرة سواء فقد نقض الكتاب وأشار إلى هذه المسألة ، ص.ص ٣٦-٣٧ .

(٢) ينظر : أمين عبد الله سالم ، تجديد النحو ونظرة سواء ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٣) شوقي ضيف ، تجديد النحو ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

الثاني من نماذج التيسير النحوي الذي سأقف عنده وقفة تكشف لنا منهجه ورؤية صاحبه في التيسير النحوي .

كتاب (النحو الوافي) لعباس حسن :

لستُ أريد استعراض محتوى الكتاب ومادته ، لأنه شمل النحو جلّه إن لم يكن كله ، فجاء الكتاب في أربعة مجلدات ضخام .

والكتاب يشتمل على مستويين من النحو المستوى التعليمي والمستوى البحثيّ التخصصيّ . وقد جعل أبواب النحو في مسائل بلغت مائة وأربعاً وثمانين مسألة .

يبدأ الدكتور بالمستوى التعليميّ فيعرّف المصطلح تعريفاً واضحاً مستخلصاً هذا التعريف من الأمثلة التي تتصدر المصطلح ، فإذا ما تمّ له ذلك ، انتقل إلى المستوى البحثي تحت ما أسماه (زيادة وتفصيل) مناقشاً المصطلح وما فيه من آراء مؤيداً حيناً ورافضاً أحياناً أخرى .

أمثلة من تعريفه المصطلحات وأثر ذلك في تيسير النحو :

١- **الحال :**

عرّف الدكتور عباس حسن الحال بأنها : "وصفٌ ، منصوب ، فضلة ، يبين هيئة ما قبله - من فاعل أو مفعول به أو منهما معاً ، أو من غيرهما - وقت وقوع الفعل"[١] .

قدّم الدكتور تعريفاً لمصطلح الحال ، بوصف الشروط التي ينبغي أن تتحقق في الحال . وقد استطاع من تعريف المصطلح وحده أن يكشف لنا عن كيفية تمييز الحال من غيرها . وذلك لشمولية التعريف الذي ذكره ؛ إذ بيّن أن الحال وصف وهذا يعني أنها ليست جامدة ، ثم ذكر شرطاً آخر هو أنها منصوبة ، ولم يلتفت الدكتور إلى الخلاف في الحكم أهو جزء من التعريف أم لا بل أشار إلى أن هذا الخلاف ليس مهماً ، وارتأى أن يشتمل التعريف على الحكم بقوله : (منصوب) ؛ لأنه رأى أن اشتمال تعريف الحال على حكمها يزيدها وضوحاً ويميزها عن غيرها[٢] .

---

(١) عباس حسن ، النحو الوافي ، الجزء الثاني ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥م ، ص.ص ٣٦٣-٣٦٤

(٢) أشرت قبل قليل أن ذكر كلمة (فضلة) في التعريف يغني عن ذكر الحكم .

ثم قال : "يبين هيئة ما قبله" كاشفاً لنا عن الغاية التي تأتي من أجلها الحال . ولم يقل "يبين هيئة صاحبه" ؛ لأنه لا يريد منذ البداية أن يضيف إلى المتعلم مصطلحاً جديداً هو "صاحب الحال" فيربكه .

كذلك يستعمل "ما قبله" ليعطي المتعلم تصوراً عن موقع الحال في الجملة ، فالأصل في الحال أن تأتي متأخرة عن عاملها وصاحبها . وهو حتى هذه اللحظة يُعفي المتعلم من معرفة ما هو صاحب الحال ، ولذلك يستعمل (ما) الدالة على الإبهام ، ثم يوضح ذلك مبيناً أن صاحب الحال ليس حكراً على الفاعل أو المفعول به بل قد يأتي (من غيرهما) ، أو أن الحال تأتي لبيان هيئة الفاعل والمفعول به في آن واحد .

والدكتور هنا ينبه المتعلم إلى استعمال الحال عارضاً الصور الممكنة لصاحبها .

فتعريف الحال قد انطلق من وصف الشروط ، ثم الحكم ، ثم الموقع ثم صور الاستعمال ، فأصبح التعريف سهلاً واضحاً ، ويزيد هذه السهولة أن التعريف جاء بحسب الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه المصطلح ؛ حتى لا يقحم المتعلم في الصور والأشكال التي تأتي عليها الحال ؛ لأن هذا يشتت الذهن لكثرته وطوله .

فاشتراط أن تكون الحال وصفاً ، فضلة ، مبينة ما قبلها – إنما هو اشتراط بحسب الأصل ، غير أنها قد تخرج عن كل هذه الشروط ، فتأتي جامدة ، أو عمدة في الكلام ، أو تأتي قبل صاحبها أو عاملها أو قبلهما .

وبهذا الوصف الخارجي للمصطلح استطاع الدكتور أن ينقل مفهوم الحال للمتعلم . فلم يُشر إلى العامل في الحال ولا إلى شروطه ، ولا إلى الخلافات النحوية أو القضايا النحوية المتعلقة بهذا المصطلح ، لأن الدكتور ما زال يتكلم عن الحال في المستوى التعليميّ.

فإذا ما أشبع هذا الجانب – أي المستوى التعليمي – التفت إلى المتخصصين ؛ لينتقل إلى المستوى البحثي ، وهنا يشير إلى العامل والخلاف وما يجوز وما لا يجوز .

٢- المفعول معه :

عرف الدكتور عباس حسن المفعول معه التعريف الآتي : "اسم مفرد ، فضلة ، قبله واو بمعنى (مع) ، مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما يشبهه في العمل "[١]

ففي التعريف السابق انطلق الدكتور من التعريف بوصف الشروط وتحديد الموقع ، وهما تعريفان شكليان يقعان ضمن إطار النحو نفسه لا ضمن إطار نظريته . وهذا الإطار - كما أسلفنا - أكثر سهولة من الناحية التعليمية .

وقد أشار التعريف إلى الشروط التي تميز هذا المصطلح من غيره . وهذه الشروط منها ما يتعلق بالمفعول معه ، ومنها ما يتعلق بالجملة التي تسبقه ، أما الشروط المتعلقة به فأولها أن يكون مفردا أي لا جملة ولا شبه جملة ؛ لأن من المصطلحات ما يأخذ أشكالا عدة ، فهذا الشرط حدد للمفعول معه شكلا واحدا لا أكثر . وثاني هذه الشروط مجيئه فضلة ، وهذا احتراز من مثل "اشترك زيد وعمرو" ففي هذا المثال ونظرائه لا تحمل الواو إلا على العطف ؛ لأن الفعل لا يقع من واحد . ولم يذكر الدكتور شوقي ضيف هذين الشرطين (شرط الإفراد وشرط الفضلة) في تعريفه المفعول معه الذي مر بنا . أما شروط الجملة التي تسبقه فأن تكون محتوية على فعل أو مشتق" يقوم مقام الفعل في العمل ؛ وذلك ليكون هذا العامل عاملا في المفعول معه موافقا في ذلك مذهب جمهور النحاة الذي يرى أن العامل في المفعول معه هو ما تقدمه من فعل أو شبه بتوسط الواو .[٢]

كما حدد المفعول معه تحديدا موقعيا بقوله : "قبله واو بمعنى مع " وقوله : "مسبوقة بجملة" .

وأرى أن تعريفه للمفعول معه جاء ملخصا تلخيص اختصار لا تلخيص اقتصار ؛ إذ لو اقتصر الدكتور على بعض هذه الشروط لكان ثمة ثلم في التعريف يفقد المفعول معه خصوصيته التي يتماز بها عن غيره . فضلا عن هذا فإن التعريف وقع ضمن إطار النحو ، وهو أكثر سهولة في المستوى التعليمي - كما ذكرت آنفا - ثم انتقل إلى المستوى البحثي ؛ ليذكر الأحكام والعلل والخلاف مما لا غنى للمتخصصين عن معرفته .

---

(١) عباس حسن ، النحو الوافي ، ج٢ ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥ .
(٢) ينظر : الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج٢ ، مصدر سابق ، ص ٣٧ .

٣- التعجب :

عرف الدكتور مصطلح التعجب بأنه : "شعور داخلي تنفعل به النفس حين تستعظم أمرا نادرا أو لا مثيل له ، مجهول الحقيقة ، أو خفي السبب"[١] .

وهذا التعريف تعريف بالمعنى ؛ لأن الأساس الذي يبنى عليه هو معنى مصطلح التعجب ، ولا ينكشف مفهوم مصطلح التعجب بغير التعريف بالمعنى ، لأنه لو ذكرت أساليبه فقط وأنه على صيغة (ما أفعله وأفعل به) لعرف هذا الأسلوب شكلا من غير معرفة المعنى الذي يؤديه في السياق . فلما كان التعجب معنى من المعاني لجأ الدكتور إلى اختيار أسلوب التعريف المناسب له وهو التعريف بالمعنى الوظيفي .

وهذا الأسلوب من التعريف يشمل التعجب بنوعيه السماعي والقياس ، بيد أن أسلوب التعريف الذي يرتكز على الصيغة وحدها إنما يشمل التعجب القياسي ليس غير .

ثم ينتقل الدكتور إلى أساليب أو صيغ هذا المصطلح مبينا أنهما - في التعجب القياسي - صيغتان (ما أفعله وأفعل به) ، ويشفع كل ذلك بالمثال السهل الواقعي .

ويبين مكونات كل من الصيغتين دون الخوض في (ما) وما تحتمله من أنواع أشار إليها النحويون ، بل يترك كل ذلك إلى المستوى الثاني أقصد المستوى البحثي .

وقد تضافرت عدة أساليب على هذا المصطلح من تعريف بالمعنى ثم بالميزان الصرفي ، ثم بالمثال ؛ ليكون سهلا ميسورا للمتعلم .

مما تقدم يلحظ أن التيسير النحوي في كتاب النحو الوافي اتجه إلى تيسير أسلوب شرح القاعدة والمصطلح النحوي من غير أن يكون ثمة خروج عما تعارفه نحاة العربية يكسر القواعد المقررة أو الأسس العامة للنحو .

ولعل هذا المسلك الذي سلكه الدكتور جعل كتابه هذا ودعوته هذه إلى التيسير وفق هذا المنحى تلقى أذنا صاغية للتيسير النحوي من غير أن يكون هذا التيسير على حساب القاعدة النحوية والأصول المقررة .

---

(١) عباس حسن ، النحو الوافي ، ج٣ ، مرجع سابق ، ص ٣٣٩ .

المصطلح النحوي والتيسير :

مر بنا[١] أن أساليب تعريف المصطلح النحوي تقع في إطارين كبيرين ، الإطار الأول يقع ضمن نظرية النحو ومنه التعريف بالماهية ، والتعريف بالعمل ، والتعريف بالحكم ، والتعريف بالميزان الصرفي . والإطار الثاني يقع ضمن النحو وجاء في قسمين القسم الأول يتناول التعريفات الشكلية كالتعريف بالموقع وبالوصف وبالخاصية وبالحصر . والقسم الثاني يتناول التعريفات الوظيفية كالتعريف بالمثال وبالمعنى وبالضد .

وتختلف درجة صعوبة أساليب تعريف المصطلح النحوي أو سهولتها تبعا للأسلوب المستعمل .

فالأساليب الواقعة ضمن إطار نظرية النحو أكثر توعرا وربما تكون أقل ملاءمة للمستوى التعليمي ؛ لأن إدراك المتعلم لنظرية النحو وما يتصل بها من عمل وأصول وفروع إنما يكون في مرحلة متأخرة ، فيستطيع المتعلم أن يدرك أن (أن تخلص) في قولي (يعجبني أن تخلص في عملك) – هي فاعل غير أنه ربما لا يدرك أن عامل الرفع في المصدر المؤول هو الفعل (يعجب) ، بل ربما لا يدرك ا لعلاقة بين قولي (أن تخلص) وقولي (إخلاصك) ؛ لأن هذه المسائل تتعلق بنظرية النحو .

وكأني بالتعريفات النحوية قد أخذت شكل الهرم الآتي :

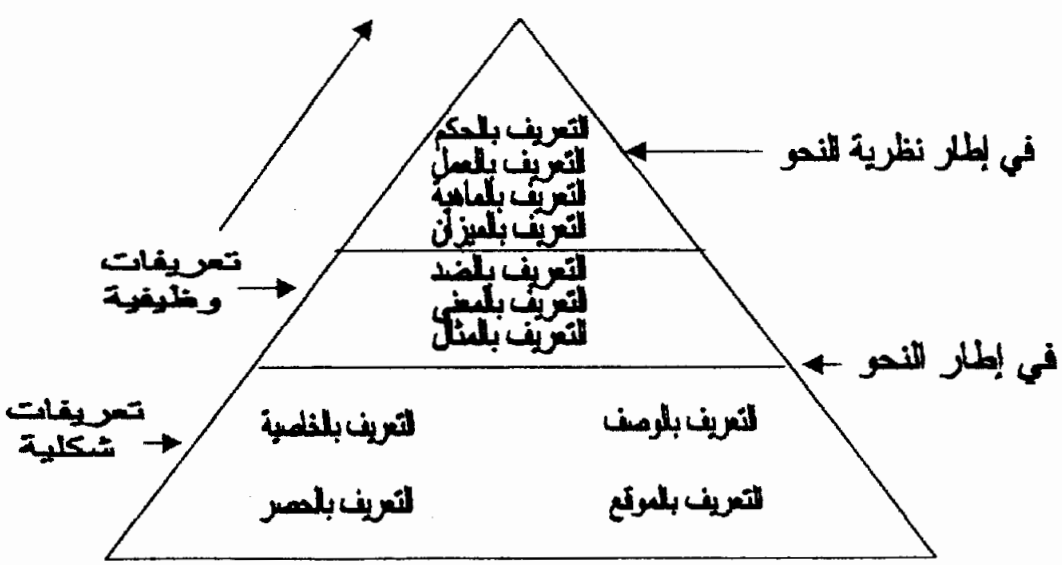

---

(١) ينظر الفصل الثاني من هذا البحث .

فكلما ارتفعنا باتجاه قمة الهرم كان التعريف أكثر تجريدا مما هو أسفل منه .

فإذا أدرك المتخصص هذا البناء الهرمي المتسلسل للتعريف النحوي تبين له أن ثمة علاقة بين أسلوب تعريف المصطلح النحوي وتيسير النحو .

وبناء على ما تقدم فإن تعريف الممنوع من الصرف تعريفا عدديا بقولهم : (ما فيه علتان من تسع) أيسر من تعريفه تعريفا حكميا بقولهم : (ما يجر بالفتحة عوضا عن الكسرة ولا يدخله تنوين) . ولذلك يستطيع المتعلم أن يقول إن (إبراهيم) ممنوع من الصرف لأنه اسم علم أعجمي . وربما لا يوفق في معرفة (حكمه) أو ماهيته .

ومثال آخر يكشف عن علاقة أسلوب التعريف بالتيسير تعريف المبتدأ . إذ عرف بأنه : (الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر)[١] .

وعرفه الدكتور عبده الراجحي بأنه : (الاسم الذي يقع في أول الجملة ، لكي نحكم عليه بحكم ما)[٢] .

فواضح أن التعريف الثاني أكثر يسرا من التعريف الأول ، فمطلب التعريف الثاني أن ينظر المتعلم إلى موقع الاسم ، وما ترتب عليه من معنى .

وإذا حاولنا البحث عن اختلاف التعريفين من حيث السهولة والصعوبة نجد أنه مرتبط باختلاف أسلوب التعريف . فالأول ارتكز على العمل . وهذا يقتضي من المتعلم أن يكون مدركا للعامل وأنواعه وما يرتبط به من معمولات ، وكل ذلك يقع ضمن إطار نظرية النحو . بينما ارتكز التعريف الثاني على الموقع أولا ثم على المعنى ثانيا ، وكلاهما يقع ضمن إطار النحو لا نظريته .

ومعلوم أن النحو أسهل – من الناحية التعليمية – من نظرية النحو . ولذلك ينبغي أن ترتبط التعريفات ذات المقصد التعليمي بالنحو لا بنظريته .

---

(١) الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٩٦ .
(٢) عبده الراجحي ، التطبيق النحوي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ص ٧٨ .

تعريف المصطلح والمنهج الشكلي :

يستطيع القارئ المتخصص أن يميز في النحو العربي ثلاثة انتقالات متداخلة في المـــادة النحوية هي :

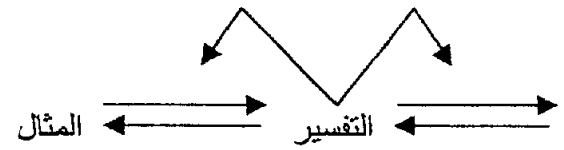

وقل أن يخلو كتاب نحوي من كتب المحدثين بله القدماء – من هذه الانتقـــالات الثلاثـــة إلا أن هذه الانتقالات في مؤلفات القدماء ومعظم مؤلفات المحدثين مختلطة بعضها ببعض .

فلو اطلع الدارس على أي كتاب من كتب القدماء بدءا بسيبويه لوجد أن النحـــوي ينتقـــل بينها فتارة يؤصل قاعدة وتارة ثانية يفسر هذه القاعدة متحدثا عن العـــامل أو العلـــة أو مســـوغا ورودها بالقياس على مسألة معينة أو بالســـماع لـــها مـــن أفـــواه العـــرب أو بالاستحســـان أو بالاستصحاب لأصل من الأصول المقررة . وربما يكون هذا التداخل من عوامل صعوبة النحـــو العربي ، إلا أنه تداخل قد يكون مفروضا على النحوي ، وذلك لطبيعة المادة النحوية .

ولعل المستوى النحوي الأول أقصد القاعدة قام في بنائه على المنهج الشـــكلي ؛ لذلـــك جاءت معظم القواعد النحوية ذات بناء شكلي .

والمنهج الشكلي ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة ، ثم يصنفها على أسس معينة ، ثـــم يصف العلاقات المتكونة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا[١] .

ونظرة إلى التعريفات النحوية تكشف أن كثيرا منها بني على أساس شكلي .

وقد حددت في هذا البحث أربعة أساليب للتعريف النحوي تنتمي إلى الجانب الشكلي[٢].

لذلك يمكن تحديد كثير من المصطلحات من حيث الشكل ، فكلمة مثل (الرجـــل) تحكـــم على اسميتها بخاصية اتصال (أل) بها .

---

(١) ينظر : محمود السعران ، علم اللغـــة ، مقدمـــة للقارئ العربي ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت ، ص ٢٢٥

(٢) ينظر الفصل الثاني من هذا البحث .

ويمكن القول : إن التعريفات الشكلية من أبسط أساليب التعريف ، وهي على بساطتها لا تخلو من دقة في تصوير المصطلح وإدراكه .

وتكون شكلية التعريف بتحديد موقع المصطلح في السياق كما هو في تعريف المصطلحات التالية :

أ- **المواقع المتصلة في كلمة واحدة ، منها :**

- **الفعل المضارع :**

يستطيع الدارس تحديد مصطلح الفعل المضارع بالشكل ، وذلك بوقعه بعد (لم) ، مثال ذلك :

لم يدرس .

فبرؤية (لم) يتبين أن ما بعدها هو الفعل المضارع . أو بوقوعه بعد (لن) ، مثال ذلك :

لن أخون العهد .

فالموقع الذي بعد (لن) مخصص للفعل المضارع .

ب- **المواقع المنفصلة في تركيب ، منها :**

- **المبتدأ النكرة :**

قد نحدد كثيرا من مواضع المبتدأ النكرة بالنظر إلى العناصر الواقعة على يمينه أو على يساره .

فمثال العناصر الواقعة على يمينه :

* ما ، لا ← مبتدأ نكرة

ما أو لا أحد حاضر

* هل ، الهمزة الاستفهامية ← مبتدأ نكرة .

هل محسن هنا؟ أو : أرجل في الغرفة ؟

ومثال العناصر الواقعة على يساره :

* المبتدأ النكرة ← الصفة

طفل شقي يلعب بدمية .

* المبتدأ النكرة ← المضاف إليه

كتاب رياضيات في يدي .

- **الخبر المحذوف :**

يتم تحديد الخبر المحذوف تحديدا شكليا في المواضع التالية :

١- إذا وقع مبتدأه بعد لولا . فهذا تعريف شكلي لموقع الخبر المحذوف بتحديد مبتدئه . فما أن يرى المتعلم (لولا) و (الاسم) بعدها حتى يتبين أن هناك خبرا محذوفا .

لولا + مبتدأ + خبر محذوف تقديره موجود .

٢- إذا كان المبتدأ صريحا في القسم . وألفاظه هنا لا تكاد تخرج عن الألفاظ الآتية : (لعمرك ، وعهد الله ، ويمين الله) . فقد جاء التعريف بموضع الخبر المحذوف محددا تحديدا شكليا كما هو مبين في الشكل الآتي :

لعمرك
عهد الله + خبر محذوف تقديره (قسمي)
يمين الله

٣- إذا جاء بعد المبتدأ واو عطف تفيد المشاركة عاطفة اسما على المبتدأ ، مثل :

كل إنسان و خلقه + خبر محذوف

مبتدأ — عاطفة تفيد المشاركة — اسم معطوف على المبتدأ — تقديره (متلازمان)

فهذا الشكل البنائي [مبتدأ + واو عاطفة تفيد المشاركة + اسم معطوف] حدد موقع الخبر المحذوف أو كشف لنا أن هناك خبرا محذوفا .

فجملة المواقع السابقة التي يحذف فيها الخبر وجوبا حددت بالتعريف الشكلي .

- **نائب الفاعل :**

يمكن أن يحدد الشكل الموقعي مصطلح نائب الفاعل ؛ فيُقال : نائب الفاعل هـــو الاسم المرفوع بعد فعل على صورة فُعِل أو يُفعَل[١] . مثال ذلك :

عُرفَ السارقُ

أو يُعرَف السارقُ

فبالنظر إلى كلمة (السارقُ) المرفوعة وهيئة الفعل الذي قبلها يُحكـــم علـــى أن (السارق) تشغل خانة نائب الفاعل .

- **التمييز :-**

يمكن أن يُعرّف التمييز تعريفاً شكليّاً بأنه : الاسم النكرة الواقع بعد مقدار مبـهم .

وأمثلة ذلك :

اشتريتُ رطلا زيتاً .

وبعتك صُواعاً قمحاً

ومنح التاجرُ الفقيرَ متراً قماشاً .

فمن الناحية الشكليّة يمكن الحكم على أن (زيتاً ، وقمحاً ، وقماشـــاً) – تمييـز ؛ لأن هذه المفردات جاءت نكرة بعد ما هو دالّ علـــى مقـدار (وزن أو كيـل أو مساحة) .

- **ما الزائدة :-**

يمكن أن نحدد موضعين على الأقل تأتي فيهما (ما) زائدة استناداً إلى الشـــكل . فنقول :

١- إذا وقعت (ما) بعد أداة شرط مثل (إذا أو إذ) الشرطيتين ، كما هو مبيّـن بالمثال :

إذا ما زرتني أكرمتك .

فواضحٌ أن (ما) عرفت بأنها زائدة من الشكل الموقعـــي لـــها ، وهـــو مجيؤها بعد (إذا) الشرطية .

---

(١) قد يعترض مُعترض بأن الفعل الماضي المبدوء بتاء زائدة لا يكون على هذه الصورة عند بنائه للمجهول أو إذا كان على وزن استفعل ، فأقول هذه الصورة هي صورة الأصل ، والتعريف يكون بحسب الأصل .

٢- وكذلك (ما) في قول الشاعر[١] :

فإذ ما تريني اليوم مُزجي ظعينتي

أصعد سيراً في البلاد وأفزعُ

فإني من قوم سواكم وإنّمـــــــا

رجاليَ فهمٌ بالحجاز وأشجعُ

فقد حكم سيبويه بزيادة (ما) بعد (إذ) بل جزم بأن (إذ) لا تكون حـــرف مجازاة إن لم تقترن بها (ما) الزائدة [٢].

ج- المواقع المُعرّفة بالاتصال والانفصال :

الاسم : يمكن تحديد مصطلح الاسم تحديداً شكليّاً بمعرفة العناصر الواقعة علـــى يمينه أو يساره .

فمن العناصر الواقعة على يمينه :

١- أل التعريف ⟵ أل + اسم .

٢- أداة النداء ⟵ يا + اسم .

٣- حرف الجر ⟵ من + اسم .

ومن العناصر الواقعة على يساره :

١- اسم ⟶ تاء تأنيث مربوطة (كاتبة)

٢- اسم ⟶ تنوين

محمدٌ

---

[١] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٥٦ .

تعريف المصطلح وثقافة النحوي :

يختلف تعريف المصطلح النحوي من نحوي إلى آخر تبعا للثقافة التي حصلها النحـــوي وألم بها معرفة وفهما .

وهذه الثقافة تؤدي دورا مهما في تحديد وجهة النظر التي يتبناها النحوي تجاه تعريـــف المصطلح النحوي . كما أن لها دورا في تشكيل الرؤية الفكرية للعالم ، هذه الرؤية تجعله ينظـــر إلى اللغة عامة والنحو خاصة بما فيه المصطلح النحوي – نظرة تميزه عن غيره ؛ إذ ينطلـــق في تعريفه المصطلح النحوي من هذه النظرة .

وهذه الثقافة قد تساهم في تشكيل رؤية فكرية معينة تختلف من عصر إلى عصر ، تبعـــا للاتجاهات السائدة في ذلك العصر .

ففي القرنين الأول والثاني الهجريين كانت السليقة العربية والطبيعة السليمة تطغى علـــى أبناء ذلك العصر ؛ لذلك عرضت المصطلحات النحوية بأسلوب وصفي بسيط يتماشى وطبيعـــة اللغة والواقع الاستعمالي لها . بل إن هذه المصطلحات لم يتخصص بها كتاب فلا يتجاوزها إلـــى غيرها .

فهذا كتاب سيبويه فيه مصطلحات نحوية وصرفية ولغوية وبلاغية فقد عـــرض علـــى سبيل المثال للحروف ومخارجها وصفاتها وهي من علم الأصوات [١] ، كما عـــرض لظـــاهرة الاتساع وهي من الظواهر البلاغية[٢] .

وحذا حذوه الفراء (ت ٢٠٧ هـــ – ٨٢٢م) في كتابه معاني القرآن ، إذ امتازت مـــادة الكتاب بالتنوع والشمول وعرضت "بأسلوب سهل خال من التعقيد والتقعر في الألفاظ وتراكيـــب العبارات"[٣] .

فالرؤية الفكرية التي انطلق منها هذا الفريق هي النظر إلى اللغة بمســـتوياتها المختلفـــة على أنها وحدة واحدة بنحوها وصرفها وأصواتها وبلاغتها ومعانيها . ويمكن الحديث عن كتـــاب

---

(١) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، مصدر سابق ، الجزء الرابع .
(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص.ص ٢١١-٢١٦ .
(٣) خديجـــة الحديثي ، المدارس النحوية ، الطبعـــة الثانيـــة ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٠م ، ص ٢٠٣ .

الكامل للمبرد بمعنى قريب من هذا المعنى ، وإن كانت الظاهرة اللغوية فيه أكبر في علاقاتها بالمعارف الأخرى كالتفسير والتاريخ وغيرها .

ويأتي القرن الثالث والرابع فتشيع ثقافات جديدة كعلم الأصول الفقهية ، والمنطق . ويتثقف النحويون بهذه الثقافة التي ظهرت في نحوهم عامة وفي تعريفهم للمصطلح النحوي خاصة . وقد عرضت لهذه المسألة عند السيرافي وابن الحاجب[١] وابن جني[٢] .

وتطغى هذه الثقافة المنطقية على تعريف المصطلح النحوي في القرون المتأخرة كما هو ملاحظ في الحواشي والشروح والتعليقات .

وفي العصر الحديث ظهر المنهج الشكلي بتأثير البذور الأولى لعلم اللسانيات في مختلف العلوم ومنها النحو فتأثرت أساليب تعريف المصطلح النحوي بهذا المنهج الذي اتخذ من الموقع والخانة نقطة انطلاق لدراسة المصطلح النحوي ، وتحديده[٣] .

من ذلك تحديد مصطلح التحذير بعرض أربعة نماذج شكلية تحدد موقعه وهي[٤] :

- ضمير المفعول المنصوب المنفصل وحده : إياك .
- ضمير المفعول المنصوب المنفصل مع اسم آخر منصوب بعد الواو : إياك والأسد - إياك والشر .
- اسم منصوب مع اسم منصوب آخر بعد الواو : رأسك والحائط - أهلك والليل .
- مصدر مكرر منصوب : الدهان الدهان .

وتتجذر البنيوية الشكلية في كثير من القضايا النحوية ، وتستثمر بعض الأصول البنيوية الشكلية في النحو العربي وفي تحديد بعض المصطلحات النحوية ، ومن هذه الأصول ذلك المبدأ القائم على الثنائية الضدية ، ذلك أن البنيوية "تضم تحتها كل العلوم المهتمة بدراسة الرموز أو العلامات"[٥].

---

(١) ينظر الفصل الأول من هذا البحث تحت عنوان (تعريف المصطلح النحوي وأصول الفقه) .
(٢) ينظر الفصل الأول من هذا البحث تحت عنوان (تعريف المصطلح النحوي والمنطق) .
(٣) المنهج الشكلي في اللسانيات أصابه تطور وتغيير عبر تاريخ علم اللسانيات الحديث نجم عنه تفرع اللسانيات الحديثة إلى اتجاهات ومناهج مختلفة .
(٤) محمود شرف الدين ، "جملة الموقع النحوي الواحد عند سيبويه" ، مجلة اللسان العربي ، المجلد السادس عشر ، ج١ ، ١٩٧٨م ، ص ٢٧ .
(٥) زكريا ابراهيم ، مشكلة البنية ، مكتبة مصر ، الفجالة ، ١٩٧٦م ، ص ٤٤ .

فالمذكر مثلاً غير مُعلّم بينما يقابله المؤنث وهو ذو علامة مثل : (كاتبة ، ودارسة) . والمفرد غير معلم مثل : ولد ، كتاب في حين يتخذ المثنى علامة تميزه عن غيره هي الألف والنون أو الياء والنون ، مثل : (ولدان ، كتابان) أو (ولدين ، كتابين) .

وهكذا يتحدد مصطلح المثنى بأنه : ما كان في آخره ألف ونون أو ياء ونون زائدتان .

ومن هذه الأصول أيضاً (التوزيع) إذ يستبعد هذا الأصل المعنى ، ويَفترض أن المتكلم عالمٌ بما يحيط به [١] . ويقوم على توزيع المفردات بطريقة الاستبدال ، فـ(الرجل والبرنامج) ينتسبان إلى (الاسم) لأنهما يقعان موقعاً واحداً[٢] .

وبوجود الحاسوب وغزوه مجالات العلم المختلفة نجد من يحاول أن يعرّف النحو عامة والمصطلح النحويّ خاصة بلغة يفهمها الحاسوب ، معتمداً في ذلك على الخصائص الشكلية التي يتميز بها كل مصطلح عن الآخر .

ومن الذين عرضوا لهذه القضية الدكتور نهاد الموسى فقال : "وتلتقي هذه البحوث والدراسات على طموح عريض يتمثل في تحقيق التخاطب بين الإنسان والحاسوب ... وتظل اللغة وتَمثُّل اللغة الطبيعية الإنسانية لدى الحاسوب أنجح الوسائل في ذلك"[٣] .

ثم يشير الدكتور إلى أن المصطلحات تحتاج إلى توصيف خاص يستطيع به الحاسوب أن يعرّف المصطلح لبني البشر .

ثم يقوم الدكتور بوصف المصطلحات النحوية للحاسوب ، من ذلك وصفه لمصطلح (حروف الجرّ) وفق الخصائص الآتية :

أ- تدخل (حروف الجر) على الاسم الظاهر ، والاسم الموصول ، وأسماء الإشارة ، وأسماء العلم ، والمصدر الصريح ، والمصدر المؤول من (أنّ والفعل) ، والمصدر المؤول من (أنّ واسمها وخبرها) ، والضمائر المتصلة ، وأسماء الاستفهام (أي ، وكم ، وما ، ومَن ، وماذا ، ومتى) ، وظروف المكان

---

(١) ينظر : جون سيرل ، "تشومسكي والثورة اللغوية" ، مجلة الفكر العربي ، العددان الثامن والتاسع ، طرابلس ، آذار ، ١٩٧٩م ، ص ١٢٥ .

(٢) ينظر : نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، الطبعة الثانية ، دار البشير ، عمان ، ١٩٨٧م ، ص.ص ٣٢-٣٣ .

(٣) نهاد الموسى ، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

وظروف الزمان ، وأسماء الشرط (من ، وما ، وحيثما) ، وكل ، وكلا ، وكلتا وبعض وجميع وغير[١]

ب- لا تدخل على أربعة وثلاثين نوعا من الأدوات [٢] ، منها الأفعال ، وضمائر الرفع المنفصلة ، وضمائر النصب المنفصلة ، وهل ، وهمزة الاستفهام ، وهمزة النداء ، وأم ، وأما ، وأو وغيرها .

ومن هنا فثقافة النحوي في أساليب البحث النحوي ومناهجه وما ظهر في عصره من قنيات جديدة تساهم في تنوع أساليب تعريف المصطلح النحوي .

---

١) ينظر : نهاد الموسى ، العربية نحو توصيف جديد ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .
٢) ينظر : المرجع نفسه ، ص.ص ١٢٧-١٢٩ .

الخاتمـــة

- **نتائج البحث :-**

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي :-

- ينبغي أن يُلتزم في تعريف المصطلح النحويّ مهما كان أسلوبه مجموعـــة مـــن الشروط أهمها : الجمع والمنع ، والوضوح ، والانفكاك عن الدور ، والانكفـــاك عن الضد ، ومساواة التعريف للمعرَّف في المعنى .

- يذيّل التعريف النحـــويّ بقيود احترازيّة تعزّز صفتـــي الجمـــع والمنـــع فـــي التعريف ، فلا ينصرف الذهن إلى غير المصطلح المقصود .

- للتعريف النحويّ أهمية بالغة ؛ لأنه وسيلة لحصر ذهن الباحث في الباب الـــذي يشرحه ، كما أنه وسيلة مهمة لتمييز مدلول المصطلح وعدم اندغامه في غـــيره من المصطلحات المتقاربة له ، يدل على هذه الأهمية عناية العلماء بـــه ، ومـــن مظاهر هذه العناية أن النحاة اتخذوه مفتاحاً للباب النحويّ الذي يريدون شـــرحه ؛ حتى صار تعريف المصطلح في أول الباب سنة لا يكاد النحويّ يشذّ عنـــها إلاّ فيما ندر ، كما أنهم اعترضوا على تعريف المصطلح في غير واحد من الكتـــب النحوية كما هو الحال في الكتب الشارحة ، يُضاف إلى هذا وذاك تأليفـــهم كتبـــاً خاصة لتعريف المصطلح وبيان حدوده .

- تطور تعريف المصطلح النحويّ بتطور الزمن والفكر النحويّ ، فقـــد ارتكـــزت التعريفات الأولى على المثال والوصف حتى بلغت ذروتها في الدقـــة والشـــمول عند التعريف بالماهية كما هو في كتب الحدود ، وفي الكتب الشـــارحة كشـــرح المفصل وشرح الكافية .

- تأثر تعريف المصطلح النحويّ ببعض الثقافات السائدة قديمـــاً كـــأصول الفقـــه والمنطق ؛ إذ برزت المصطلحات الأصولية والمنطقية في التعريفـــات النحويـــة كما هو عند السيرافي وابن الحاجب وابن جني .

- تعدد أساليب تعريف المصطلح النحوي في التراث النحوي ، ويمكن حصرها في مجموعتين ؛ المجموعة الأولى وتضم التعريفات النحوية الواقعة ضمن إطار نظرية النحو ، وهذه التعريفات هي : التعريف بالماهية ، ثم التعريف بالعمل ، ثم التعريف بالحكم ، ثم التعريف بالميزان الصرفي . وأما المجوعة الثانية فتضم التعريفات النحوية الواقعة ضمن إطار النحو نفسه ، وتقع في مجموعتين ؛ المجموعة الأولى هي مجموعة التعريفات الشكلية ، وتشمل : التعريف بالموقع ، ثم التعريف بالوصف ، ثم التعريف بالخاصية ، ثم التعريف بالحصر . وأما المجموعة الثانية فتشمل : التعريف بالمثال ، والتعريف بالمعنى ، والتعريف بالضد ، وهي تقع ضمن ما يسمى بالتعريفات الوظيفية .

- ثمة عوامل مختلفة جعلت النحويين ينوعون في أساليب تعريف المصطلح النحوي ، أهمها : عامل الصعوبة ، والغايات التعليمية التي تقتضي ايصال مفهوم المصطلح إلى أذهان المتعلمين ، يُضاف إلى ذلك ملاءمة أسلوب أكثر من غيره من الأساليب . كما أنّ للرؤية الفكرية عند النحويّ دوراً في اختيار أسلوب تعريف دون غيره ، فمنهم من انطلق من زاوية الموقع الذي يقع فيه المصطلح فجاء تعريفه للمصطلح تعريفاً بالموقع ، ومنهم من نظر إلى السمات والخصائص التي ينماز بها المصطلح من غيره ، فانطلق من التعريف بالخاصية ، ومنهم من كان يكبر نظرية العامل والعمل فجاء تعريفه للمصطلح تعريفاً بالعمل ، وآخر يرى أن الحكم النحويّ هو ما يميز المصطلح من غيره ، فجاء تعريفه للمصطلح تعريفاً بالحكم .

- تتصل الخلافات النحوية اتصالاً وثيقاً بتحديد مدلول المصطلح النحويّ ، فقد أثار تعريف المصطلح النحويّ خلافات واسعة في النحو العربي ، وقد أخذت هذه الخلافات بعدين ، **البعد الأول** : الخلافات المذهبية التي دارت بين ما يمكن أن يطلق عليه النحو البصري والنحو الكوفي كخلافهم في المصدر والفعل أيهما أصل للآخر ، فذهب سيبويه والبصريون إلى أن المصدر هو أصل المشتقات في حين ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل المشتقات ، وأخذ كل من الفريقين يحشد الأدلة والبراهين التي تؤيد مذهبه ، ومنه أيضا الخلاف في (نعم وبئس) أهي أفعال أم أسماء ؟ فقد ذهب البصريون إلى أنها أفعال جامدة تفيد

المدح أو الذم ، بينما رأى نظراؤهم أنها أسماء ، ولكل من الفريقين حججه وأدلته . وأما **البعد الثاني** فيتمثل في الخلافات الفردية التي كانت تدور بين نحويّ وآخر من مدرسة واحدة أو مذهب واحد ، وخير مثال على هذه الخلافات اعتراضات النحويين بعضهم على بعض ، ومنها اعتراضات ابن يعيش على التعريفات النحوية عند الزمخشري في شرح المفصل ، واعتراضات ابن الحاجب على الزمخشري في الإيضاح ومنها أيضاً اعتراضات الرضي الأستراباذي على ابن الحاجب في شرحه للكافية ، مع أن هؤلاء النحويين كلهم ترسّموا مذهباً واحداً هو المذهب البصري ، في عموم فكرهم النحويّ .

- ترتبط أساليب تعريف المصطلح النحويّ بالقضية الكبرى التي شغلت الباحثين أمداً طويلاً التي أطلق عليها (قضية تيسير النحو) ، فيمكن أن يُتخذ تعريف المصطلح النحوي منطلقاً لتيسير النحو ؛ ذلك أن البحث كشف عن مستويين من مستويات التعريف النحوي ، المستوى الأول أساليب التعريف الواقعة ضمن إطار نظرية النحو ، ويرى الباحث أن هذا المستوى يصلح للغايات البحثية أو التعليمية المتقدّمة جدّاً ؛ لأن هذه الأساليب تقع في قمة الهرم النحويّ . والمستوى الثاني يُعنى بأساليب تعريف المصطلح النحويّ الواقعة ضمن إطار النحو نفسه ، وهي أساليب مُيَسّرة واضحة يسهل على المتعلم إدراكها ، فبها يمكن نقل ما يسمى بـ(النحو الوظيفي) إلى أذهان المتعلمين في سهولة ويُسر .

- ثمة ارتباط بين بعض أساليب تعريف المصطلح النحويّ والمنهج الشكليّ ؛ لذلك صنّف الباحث التعريفات الواقعة ضمن إطار النحو في مجموعتين إحداهما التعريفات الشكلية ، وهذه التعريفات تنطلق من وصف المصطلح سواء أكان هذا الوصف وصفاً للعمل أو للاستعمال أو لحقيقة المصطلح النحويّ ، كما تنطلق من بيان خصائصه وعلاماته المميزة له من غيره . وبعض هذه التعريفات ينطلق من تحديد الموقع أو الخانة التي يشغلها المصطلح النحويّ ، وبعضها الآخر ينطلق من حصر الأقسام أو الأشكال التي يأتي عليها المصطلح .

- تؤدي ثقافة النحويّ دوراً مهماً في تعريف المصطلح النحويّ ، فقد انعكست هذه الثقافة على أساليب تعريف المصطلح النحويّ من أوليات النحو إلى قمة نضجه

بل إلى العصر الحديث . إذ إن النحاة الذين تثقفوا ثقافة أصولية فقهية أو منطقية صوريّة جاءت تعريفاتهم انعكاساً لهذه الثقافة فظهرت عندهم مصطلحات لم تظهر عند سواهم كالدور والتسلسل والفصل والجنس والماهيّة وغيرها . بينما هبّت رياح تيارات الفكر اللغوي الغربي الحديث على النحو العربيّ في العصر الحديث ، فتمثلها النحاة في تعريفهم للمصطلح النحويّ كما هو الحال في التأثر بالمدارس السلوكية كمدرسة بلوم فيلد أو المدارس الشكلية كالبنيوية مثلاً . وما أن غزا الحاسوب الآلي مجالات العلم الحديث حتى ظهر نحويون حاولوا أن يقوموا بتوصيف المصطلح النحويّ توصيفاً جديداً ، ويعرفوه للحاسوب تعريفاً يمكنه من تخزينه وإفادة المتعلمين منه كما هو الحال عند الدكتور نهاد الموسى في كتابه (العربية نحو توصيف حاسوبي جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية) والأستاذ نبيل علي في كتابه (اللغة العربية والحاسوب) . وقد اتكأ المؤلفان على المنهج الشكليّ في تعريفهم المصطلح النحوي للحاسوب .

ب- توصيات البحث :-

بعد أن قام الباحث بفرز الأساليب النحوية المختلفة ولا سيما التعريفات الواقعة ضمن طار النحو نفسه فيمكن الإفادة منها في قضية تيسير النحو .

فمن الممكن إعادة صياغة الأبواب النحوية صياغة جديدة ، والتعامل مع المصطلحات نحوية وتعريفها وفق أساليب التعريف الواقعة ضمن إطار النحو نفسه ؛ لما في هذه الأساليب ن السهولة التي تمكن المتعلم من فهم النحو العربي ؛ لأن الفهم الحقيقي لقضية تيسير النحو إنما و تبسيط القاعدة النحوية – وتعريف المصطلح جزء منها – لا حذف بعض القواعد النحوية حجة صعوبتها أو بحجة أنها غير ضرورية في النحو الوظيفي .

ولعلّ ثمرة البحث هي كلمة "النسبيّة" فليس هناك اقتران ثابت مطرد بين أسلوب تعريف مصطلح وغاية تعريفه ، وهذه النسبيّة تفتح باب الحريّة واسعاً أمام مدرّس النحو ودارسه ختيار الأسلوب الملائم لتعريف المصطلح الذي يعد بحق باباً يوصل إلى ما تحته من قواعد مسائل .

Abstract

This thesis is constituent of three chapters; the first chapter deals with the development of definition of the gramatical term in the point of view of most famous grammarians. It takes into consideration, as well, the importance of definition, its types, and conditions with illustrating the impact of religion principles and rationalism on this definition. The second chapter introduces the methods of defining the gramatical term, deviding these methods into two main groups; first of which includes such defintions fall under the theory of grammer including defining the item itself, it's function, ruing and derivational process thereof.

The second group deals with the defintions within the context of grammer itself. This group is also devided into two groups; the first deals with the formal defintions such as defintions of position, defintion of description defintion of speciality and defintion of limitation. The other one includes the functional defintions such as defining examples, defining meaning and defining what opposites are.

The third chapter deals with cases related to grammatical defintion such as grammatical disputes, grammatical facility, formal methodology and the grammarian's culture.

Finally, the writer has come into the following conclusions:-

- The grammatical team has got a special importance, it reveals the subject of discussion and shows its limits and characteristics.
- The variety of methods of defining grammatical term reflects some disputing cases in grammer.
- The defintion of grammatical term is closely related to the "grammarian culture" in one hand and in the other hand to the formal methodology.
- The variety of defintion methods of grammer assist in simplifying. These methods would be used for educational porposes and limiting the use of theoritical methods of grammer and confining the use of these methods just or very advanced research or edocational porposes.

Writer

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب :-

أ- المصادر:

١- الأبذي ؛ شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ٨٦٠هـ - ١٤٥٦م) ، والفاكهي ؛ جمال الدين عبد الله بن أحمد (ت ٩٧٢هـ - ١٥٦٧م) ، **حدود النحو ضمن (كتابان في حدود النحو)** ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، الأردن ، ١٩٩٨م .

٢- الأزهري ؛ خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ - ١٥٠٠م) ، **شرح الأجرومية** ، مطبعة التقدم العلمية ، القاهرة ، ١٣٢٥ هـ .

٣- الإسفراييني ؛ تاج الدين محمد بن محمد (ت ٦٨٤ هـ - ١٢٨٥م) ، **لباب الإعراب** ، تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ، دار الرفاعي ، القاهرة ، ١٩٨٤م .

٤- أبو البركات الأنباري ؛ عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ - ١١٨١م) ، **أسرار العربية** ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م .

٥- أبو البركات الأنباري ؛ عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ - ١١٨١م) ، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو** ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧١م .

٦- أبو البركات الأنباري ؛ عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ - ١١٨١م) ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٨٢م .

٧- أبو البركات الأنباري ؛ عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ - ١١٨١م) ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثالثة ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ١٩٨٥م .

٨- البغدادي ؛ عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ - ١٦٨٢م) ، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م .

٩- البغدادي ؛ عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ - ١٦٨٢ م) ، **شرح شواهد الشافية** ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢م .

١٠- ابن تيمية ؛ تقي الدين أحمد (ت ٧٢٨هـ - ١٣٢٦م) ، **الردّ على المنطقيين** ، تحقيق : عبد الصمد شرف الدين ، بومباي ، ١٩٤٩م .

١١- الجبرتي ؛ عبد الرحمن بن حسن (ت ١٢٣٧هـ - ١٨٢٢م) ، **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار** ، **المعروف بتاريخ الجبرتي** ، ضبط وتصحيح : إبراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٧ .

١٢- ابن الجزري ؛ محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ - ١٤٢٩م) ، **غاية النهاية في طبقات القراء** ، نشر ج . برجستراسر ، مطبعة الخانجي ، مصر ، ١٩٣١م .

١٣- ابن جماعة ؛ بدر الدين محمد بن إبراهيم (ت ٧٣٣ هـ - ١٣٣٤م) ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، تحقيق : محمد محمد داود ، دار المنار ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

١٤- ابن جني ؛ أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ - ١٠٠١م) ، **الخصائص** ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الرابعة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .

١٥- ابن جني ؛ أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ - ١٠٠١م) ، **المنصف لكتاب التصريف** ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٥٤م .

- جون ديوي (١٢٧٦ هـ - ١٨٥٦م) ، المنطق ؛ نظرية البحث ، زكي نجيب محفوظ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

١٦- ابن الحاجب ؛ أبو عمرو جمال الديـــن عثمـــان (ت ٦٤٦هـــ - ١٢٤٦م) ، **الأمالي النحويـــة** ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، الطبعة الأولى ، دار عمـــار ، عمان ، ١٩٨٩م .

١٧- ابن الحاجب ، أبو عمرو جمال الديـــن عثمـــان (ت ٦٤٦هـــ - ١٢٤٦م) ، **الإيضاح في شرح المفصل** ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، الطبعـــة الأولـــى ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢م .

١٨- حاجي خليفة ؛ مصطفى بن عبـــد الله (ت ١٠٦٧هـــ - ١٦٥٤م) ، **كشـــف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، تحقيق : محمـــد شـــرف الديـــن ، وكالـــة المعارف الجليلة ، إسطنبول ، ١٩٤١م .

١٩- ابن حجر العسقلاني ؛ أحمد بـــن علـــي (ت ٨٥٢ هـــ - ١٤٤٩م) ، **الـــدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة** ، دار الجليل ، بيروت ، د.ت .

٢٠- ابن حنبل ؛ أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـــ - ٨٥٥م) ، **مســـند الإمـــام أحمـــد** ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

٢١- أبو حيان الأندلسي ؛ محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـــ - ١٣٤٤م) ، **ارتشـــاف الضرب من لسان العرب** ، تحقيق : مصطفى النماس ، الطبعة الأولى ، مطبعـــة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

٢٢- أبو حيان التوحيدي ؛ علي بن محمـــد (ت ٤٠٠هـــ - ١١١٠م) ، **الإمتـــاع والمؤانسة** ، تصحيح وضبط : أحمد أميـــن وأحمـــد الزيـــن ، لجنـــة التـــأليف والترجمة والنشر ، د.ن ، د.ت .

٢٣- الخطيب البغدادي ؛ أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـــ - ١٠٧٠م) ، **تاريخ بغـــداد** ، طبعة مصورة في دار الفكر عن مطبعة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٣٧م .

٢٤- الرضي الأستراباذي ؛ محمد بن الحســـن (ت ٦٨٨هـــ - ١٢٨٩م) ، **شـــرح كافية ابن الحاجب** ، قدم له ووضع فهارسه إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولـــى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .

٢٥- الرماني ؛ أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ - ٩٩٤م) ، **رسالتان في اللغة (منازل الحروف - الحدود)** ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٤م .

٢٦- الزبيدي ؛ محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ - ٩٨٩م) ، **طبقات النحويين واللغويين** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٣م .

٢٧- الزجاجي ؛ عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ - ٩٤٨م) ، **الإيضاح في علل النحو** ، تحقيق : مازن المبارك ، الطبعة الثالثة ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٧٩م .

٢٨- ابن السراج ؛ محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ - ٩٢٨م) ، **الأصول في النحو** ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٦م .

٢٩- السمعاني ؛ منصور بن محمد (ت ٥٦٢هـ - ١١٦٦م) ، **قواطع الأدلة في الأصول** ، تحقيق : محمد حسن الشافعي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .

٣٠- سيبويه ؛ عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ - ٧٩٦م) ، **الكتاب** ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨م .

٣١- ابن السّيد البطليوسي ؛ عبد الله (ت ٥٢١هـ - ١١٢٧م) ، **كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٠م .

٣٢- السيرافي ؛ الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ - ٩٧٩م) ، **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض** ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٥م .

٣٣- السيرافي ؛ الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ - ٩٧٩م) ، **شرح كتاب سيبويه** ، الجزء الأول ، تحقيق : رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م . والجزء الثاني ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، ١٩٩٠م .

- ابن سينا ؛ الحسين بن عبد الله (٤٢٨ هـ - ١٠٣٦م) ، الشفاء ، كتاب المنطق ، تحقيق سعيد زايد ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٤م .

٣٤- السيوطي ؛ عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ - ١٥٠٥م) ، **الأشباه والنظائر في النحو** ، تحقيق : طه عبد الرؤوف ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، ١٩٧٥م .

٣٥- السيوطي ؛ عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ - ١٥٠٥م) ، **الاقتراح في علم أصول النحو** ، قدّم له وضبطه وصححه وشرحه : أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم ، الطبعة الأولى ، جروس برس ، ١٩٨٨م .

٣٦- السيوطي ؛ عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ - ١٥٠٥م) ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، د.ت .

٣٧- السيوطي ؛ عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ - ١٥٠٥م) ، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

٣٨- السيوطي ؛ عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ - ١٥٠٥م) ، **شرح شواهد المغني** ، تعليق محمد الشنقيطي ، منشورات مكتبة الحياة ، لجنة التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٦م .

٣٩- السيوطي ؛ عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ - ١٥٠٥م) ، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، شرح وتصحيح : محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، د.ت .

٤٠- أبو شامة المقدسي ؛ عبد الرحمن بن إسماعيل (ت ٦٦٥هـ - ١٢٦٧م) ، **الذيل على الروضتين** ، تصحيح محمد زاهر الكوثري ، الثقافة الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٤٧م .

٤١- الشوكاني ؛ محمد بن علي (ت ١٢١١هـ - ١٧٩٦م) ، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٤٨هـ .

٤٢- الصبان ؛ محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ - ١٧٩٢م) ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني** ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، د.ت .

٤٣- أبو الطيب اللغوي ؛ عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١هـ - ٩٦١م) ، **مراتب النحويين** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٥٤م

٤٤- عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ - ١٠٧٩م) ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، تحقيق : كاظم بحر مرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٢م .

٤٥- ابن عصفور ؛ علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ - ١٢٧٠م) ، **شرح الجمل** ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، ١٩٧١م .

٤٦- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩هـ - ١٣٦٧م) ، شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .

٤٧- العكبري ؛ عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ - ١٢١٩م) ، **مسائل خلافية في النحو** ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، منشورات المأمون للتراث ، دمشق ، د.ت .

٤٨- أبو علي الفارسي ؛ الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ - ٩٨٧م) ، **المسائل العسكريات** ، تحقيق : إسماعيل أحمد عمايرة ، مراجعة نهاد الموسى ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٨١م .

٤٩- الغزالي ؛ محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ - ١١١١م) ، **المستصفى من علم الأصول** ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٣٢٤هـ .

٥٠- الفاكهي ؛ عبد الله بن أحمد (ت ٩٧٢هـ - ١٥٦٧م) ، **الحدود في النحو** ، تحقيق : المتولي رمضان أحمد الأميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٩٣م .

٥٠- ابن فلاح اليمني ؛ تقي الدين منصور (ت ٦٨٠هـ - ١٢٨١م) ، **المغني في النحو** ، تحقيق : عبد الرؤوف أسعد السعدي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٩م .

٥١- الفيروزأبادي ؛ محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ - ١٤١٢م) ، **القاموس المحيط** ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٥٢- أبو القاسم السهيلي ؛ عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ - ١١٨٥م) ، **نتائج الفكر في النحو** ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر ، الرياض ، ١٩٨٤م .

٥٣- القفطي ؛ علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ - ١٢٢٦م) ، **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٩٧٦م .

٥٤- الكيشي ؛ محمد بن أحمد (ت ٦٩٥هـ - ١٢٩٥م) ، **الإرشاد إلى علم الإعراب** ، تحقيق : عبد الله علي الحسيني البركاتي ومحسن العميري ، الطبعة الأولى ، مطبعة الندوة ، مكة ، السعودية ، د.ت .

٥٥- ابن مالك ؛ محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ - ١٢٧٤م) ، **تسهيل الفوائد** ، تحقيق : محمد بركات ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٧٦م .

٥٦- المبرد ؛ أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ - ٨٩٨م) ، **المقتضب** ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .

٥٧- ابن المرتضى ؛ أحمد بن يحيى (ت ٦٥١هـ - ١٢٥٢م) ، **طبقات المعتزلة** ، تحقيق : سوسنة ديفلد فلز ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٠م .

٥٨- النديم ؛ محمد بن إسحاق (ت ٤٣٨هـ - ١٠٤٧م) ، **الفهرست** ، تحقيق : إبراهيم رمضان ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٩٤م .

٥٩- ابن هشام ؛ عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ - ١٣٥٩م) ، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٦م .

٦٠- ابن هشام ؛ عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ - ١٣٥٩م) ، **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٦١- ابن هشام ؛ عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ - ١٣٥٩م) ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٩٢م .

٦٢- ابن يعيش ؛ يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ - ١٢٤٦م) ، **شرح المفصل** ، دار الكتب ، بيروت ، د.ت .

- المراجـــع :-

٦٣- إبراهيم السامرائي ، **النحو العربي : نقد وبناء** ، الطبعة الأولى ، دار عمـــار ، عمان ، ١٩٩٧م .

٦٤- إبراهيم عبد الله رفيدة ، **النحو وكتب التفسير** ، المنشأة الشـــعبية ، طرابلـــس ، ليبيا ، ١٩٨١م .

٦٥- أحمد حبيب العاملي ، **متن الأجرومية ودروس في النحو** ، الطبعـــة الرابعـــة ، مكتبة الأمين ، لبنان ، ١٩٧٢م .

٦٦- أحمد سليمان ياقوت ، **الكتاب بين المعيارية والوصفية** ، الطبعة الأولـــى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٨٩م .

٦٧- إمام عبد الفتـــاح ، **محاضرات في المنطق** ، دار الثقافة للنشر والتوزيـع ، د.ن ، ١٩٩٢م .

٦٨- أمين علي السيد ، **تجديد النحو ونظرة سواء** ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأمانـة ، القاهرة ، ١٩٨٦م .

٦٩- تمام حسان ، **الأصول : دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العربي** ، الهيئـة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٨٢م .

٧٠- جمعة المبروك ، **المبرد : حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتابـــه المقتضـــب** ، الطبعة الأولى ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٨م .

٧١- حسن خميس الملخ ، **التفكير العلمي في النحو العربي : الاستقراء - التحليـــل - التفسير** ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، عمان ، ٢٠٠٢م .

٧٢- حسن خميس الملخ ، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي** ، الطبعة الأولـــى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١م .

٧٣- خديجة الحديثي ، **المدارس النحوية** ، الطبعة الثانية ، مطبعة جامعـــة بغـــداد ، بغداد ، ١٩٩٠م .

٧٥- زكريا إبراهيم ، **مشكلة البنية** ، مكتبة مصر ، الفجالة ، ١٩٧٦م .

٧٦- زكي نجيب محمود ، **المنطق الوضعي** ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦م .

- سعد علوش ، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨٥م .

٧٧- سعيد جاسم الزبيدي ، **مصطلحات ليست كوفية** ، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر ، عمان ، ١٩٩٨م .

٧٨- شوقي ضيف ، **تجديد النحو** ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩١م.

٧٩- شوقي ضيف ، **المدارس النحوية** ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

٨٠- طارق عبد عون الجنابي ، **ابن الحاجب النحوي : آثاره ومذهبه** ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٧٤م .

٨١- طاهر سليمان حمودة ، **القياس في الدرس اللغوي : بحث في المنهج** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢م .

٨٢- عباس حسن ، **النحو الوافي** ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٠م .

٨٣- عبد الرحمن بدوي ، **المنطق الصوري الرياضي** ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٣م .

٨٤- عبد المنعم فائز ، **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٣م .

٨٥- عبده الراجحي ، **التطبيق الصرفي** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤م .

٨٦- عبده الراجحي ، **التطبيق النحوي** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨م .

٨٧- عبده الراجحي ، **النحو العربي والدرس الحديث : بحث في المنهج** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦م .

٨٨- علي أبو المكارم ، **تقويم الفكر النحوي** ، دار الثقافة ، بيروت ، د.ت .

٨٩- علي أبو المكارم ، **الحذف والتقدير في النحو العربي** ، القاهرة الحديثة للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٠م .

٩٠- علي عبد المعطي محمد وآخرون ، **المنطق الصوري ومناهج البحث** ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م .

٩١- علي فوده نيل ، **ابن هشام الأنصاري : آثاره ومذهبه النحوي** ، الطبعة الأولى ، الناشر عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، طباعة شركة المطوع ، الدمام ، ١٩٨٥م .

٩٢- علي النجدي ناصف ، **سيبويه إمام النحاة** ، عالم الكتب ، القاهرة ، د.ت .

٩٣- عمران عبد السلام شعيب ، **منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني** ، الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، ليبيا ، ١٩٨٦م .

- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ج ١ ، أخرجه إبراهيم مصطفى وآخرون ، أشرف على طبعه عبد السلام هارون ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٠م .

٩٤- عوض أحمد القوزي ، **المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري** ، الطبعة الأولى ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، ١٩٨١م .

٩٥- محمد أبو زهرة ، **أصول الفقه** ، دار الفكر العربي ، د.ن ، د.ت .

٩٦- محمد أحمد ملكاوي ، **عقيدة التوحيد في القرآن الكريم** ، الطبعة الثانية ، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع ، الرياض ، د.ت .

٩٧- محمد كاظم البكاء ، **منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه** ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .

٩٨- محمد رضا المظفر ، **المنطق** ، دار التعارف للمطبوعات ، د.ن ، ١٩٩٥م .

٩٨- محمد الشنطي ، محاضرة بعنوان "فلسفة الإعراب وكيفيته" ضمن ندوة : **النحو العربي : مشكلات وحلول** ، دار الأندلس ، السعودية ، ١٤١٥ هـ .

٩٩- محمد فتحي الشنيطي ، **أسس المنطق والمنهج العلمي** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠م .

١٠٠-محمد كاظم الخرساني ، **كفاية الأصول** ، الطبعة الحجرية ، د.ن ، د.ت .

١٠١-محمد محمد طاهر الخاقاني ، **عناصر العلوم** ، الطبعة الأولى ، أنوار الهدى ، دمشق ، ١٤١٧هـ .

١٠٢-محمد مهران ، **مدخل إلى المنطق الصوري** ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

١٠٣-محمود السعران ، **علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي** ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت .

١٠٤-مصطفى الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، الطبعة الثانية عشرة ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٨٤م .

١٠٥-منى إلياس ، **القياس في النحو العربي** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥م .

١٠٦-نهاد الموسى ، **العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية** ، الطبعة الأولى ، دار الفارس ، عمان ، ٢٠٠٠م .

١٠٧-نهاد الموسى ، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، الطبعة الثانية ، دار البشير ، عمان ، ١٩٨٧م .

<u>ب - المقالات العلمية :-</u>

١٠٨-جون سيرل ، "تشومسكي والثورة اللغوية" ، **مجلة الفكر العربي** ، العددان الثامن والتاسع ، طرابلس ، آذار ، ١٩٧٩م .

١٠٩-حسن خميس الملخ ، "في التحليل الاجتماعي للظاهرة النحوية ، المثال النحـــوي في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعيـــة والقـاعدة النحويـــة" ، **مجلـــة كليـــة الدراسات الإسلامية والعربية** ، العدد العشرون ، ٢٠٠١م .

١١٠-محمود شرف الدين ، "جملة الموقع النحوي الواحد عند سيبويه" ، **مجلة اللســـان العربي** ، المجلد السادس عشر ، ج١ ، ١٩٧٨م .

ثالثا – الرسائل الجامعية :-

١١١-أمين علي الســيد ، **الكتاب المقتضـــب : دراســـة ونقـــد** ، رســـالة ماجســـتير مخطوطة ، كلية دار العلوم ، ١٩٦٩م .

١١٢-حمدي جبالي ، **في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واختلافا واستعمالا** ، رســـالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، ١٩٨٢م .

١١٣-عبد الجليل بدا ، **أبو العباس المبرد : حياته وآثاره ومذهبه النحوي** ، جامعـــة دمشق ، ١٩٨٤م .

١١٤-يحيى عطية القاسم ، **في المصطلـــح النحـــوي البصـــري مـــن ســـيبويه إلـــى الزمخشري** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الـــيرموك ، ١٩٨٤م .